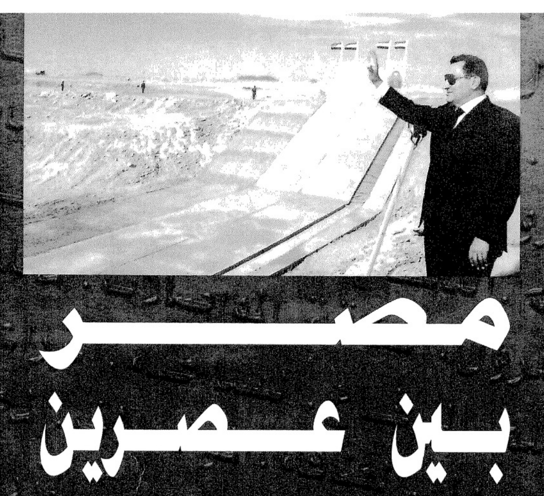


مصر بين عصرين

استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية

محمود فهمي

عبد المجيد إبراهيم

تقديم: د. على لطفى • صفوت الشريف

مصر بين عصرين

- استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية

مصر بين عصرين

استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية

محمود فهمى

عبد المجيد إبراهيم

الغلاف : إهداء من الفنان مكرم شحاته

رقم الإيداع : ١١٥٣٧ / ٩٧

الترقيم الدولى .I.S.B.N

977-19-4492-4

التوزيع: الدولية للإعلام والنشر-

٥٠ شارع الشيخ ريحان، القاهرة

مصر بين عصرين

استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية

محمــود فهمى • عبد المجيد إبراهيم

مراجعة

د. سهام البلك
أحمد القصير

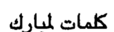
مساعدا التحرير

نادر دياب
عماد عاشور

إلى شعب مصر الباسل، تاريخا لحقبة من نضاله المشهود، واجتهادا فى مقتضيات حقبة تالية. وإلى الرئيس مبارك مناضلا وضعته الأقدار فى طليعة هذا الشعب، ليعبر بالوطن زمنا من التحديات الجسيمة بين عصرين.

يتقدم المؤلفان بكل الامتنان إلى الدكتور على لطفى رئيس وزراء مصر الأسبق والأستاذ صفوت الشريف وزير الإعلام، تقديرا لمشاركتهما فى تقديم هذا الكتاب إلى القائد وإلى جماهير شعب مصر، فى كل المواقع. ويذكران لهما أنهما قد توجا بهذه المشاركة جهد المؤلفين فى قراءة واقع مصر ومستقبلها الذى يريانه جهدا متواضعا، وإنْ حركته مشاعر فياضة من الإحساس بالمسئولية والغيرة على الوطن.





كلمات لمبارك

يسعدنى ويشرفنى أن أضع بين يَدَى ربان سفينة العبور إلى القرن الواحد والعشرين، هذا العمل المتميز الذى يتحدث عن مصر بين عصرين – استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية.

ولعل أكثر ما يميز هذا العمل أنه قام على أكتاف مجموعة من شباب الإعلاميين، عاشوا معكم، وعاصروا فكركم، وتابعوا خطواتكم، وشهدوا أولى خطوات تحقيق الحلم القومى الكبير المتمثل فى إقامة الدولة العصرية، فجاء الكتاب ترجمة أمينة لفكر القائد، وتعبيرا صادقا عن سياساته، وطرحا شاملا لآماله الكبار لمصر الغد... مصر التى تودونها – يا سيادة الرئيس – فى أعلى مكان، والتى تبذلون فى سبيلها كل الجهد وكل العرق والوقت.

وكشاهد مع أبنائى الإعلاميين على عصر مبارك، فإننى أسجل أن أغلى ما تحقق فى ظل ولايتك وزعامتك هو حرية الإنسان المصرى... وحرية الكلمة والرأى... وحرية الإبداع التى فجّرت طاقات شباب الإعلاميين.

من هنا، ومن جذور نَبْت المصريين الطيِّب، سَطَّر أبناؤك، بكل مشاعر الحب والاعتزاز والتقدير، هذا العمل «مصر بين عصرين – استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية» الذى يشرفنى أن أشاركهم شرف أن يكون بين يَدَى الرئيس، ربان السفينة المصرية العابرة – بإذن الله – بالعمل والبناء والأمل، إلى آفاق القرن الجديد.

مع أحرّ الدعوات بدوام الصحة والسعادة والتوفيق.

محمد صفوت الشريف

وزير الإعلام

٢٦ سبتمبر ١٩٩٧

تقديم

عندما طلب إلىّ الأستاذ محمود فهمى والأستاذ عبد المجيد إبراهيم كتابة تقديم للكتاب الذى قاما بإعداده تحت عنوان «مصر بين عصرين: استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية»، انتابنى لونان من الشعور: شعور بالسرور وشعور بالخوف. أما الشعور بالسرور، فمرجعه إلى أهمية الموضوع، وشدة حاجتنا إلى بحث مختلف جوانبه ولا سيما فى هذه المرحلة المهمة والخطيرة التى تمر بها مصر، وسط ما يحيط بها من متغيرات عالمية وإقليمية ومحلية. وأما الشعور بالخوف، فمرجعه إلى إقدام شابين من جيل الستينات، ولمّا يمضِ على تخرجهما فى الجامعة خمسة عشر عاما، على إعداد استراتيجية لمصر تدخل بها القرن الواحد والعشرين. وازداد تخوفى حينما رأيت أن الجزء الأكبر من موضوعات الكتاب عن الجوانب الاقتصادية، حيث إن المؤلفين ليسا من المتخصصين فى الاقتصاد.

وسط هذه المشاعر، قرأت الكتاب، وسرعان ما تنامى الشعور الأول (السرور) وتبدد الشعور الثانى (الخوف). ويرجع ذلك إلى أن المؤلفين استطاعا أن يعرضا بأسلوب مبسط، بدون التضحية بالجوهر، برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر، سواء المحور الأول (التثبيت)، أو المحور الثانى (التكيف الهيكلى)، أو المحور الثالث (مواجهة الآثار الجانبية). وقد سمح لهما ذلك بأن يقدما تصورا عن كيفية بناء الدولة العصرية.

إن المؤلفين - باعتبارهما من العاملين فى حقل الإعلام - أثبتا أنهما على قدر كبير من الثقافة الاقتصادية والسياسية، وأنهما يتابعان ما يجرى على أرض مصر من تغييرات عميقة، ويقومان برصدها وتحليلها، ويشاركان بالفكر فى التوصل إلى استراتيجية لمصر تسمح لها بالانطلاق نحو بناء الدولة العصرية.

ولا شك فى أن من يقرأ هذا التقديم سيصبح فى شوق ولهفة لقراءة هذا الكتاب الذى يحمل نبضات شعب مصر العظيم وطموحاته وآماله. ولذلك، أترك القارئ ليستمتع بقراءة الكتاب ويتعايش معه، وسوف يشعر فى النهاية - كما شعرت أنا - بأن مصر ليست فحسب وطنا نعيش فيه، ولكنها أيضا وطن يعيش فينا.

حفظ الله مصرنا الحبيبة التى تحنو علينا... فهى بلد الأمن والسلام... والحق والعدل.

دكتور على لطفى

رئيس الوزراء الأسبق

٢١ يوليو ١٩٩٧



مقدمة



«إن التطورات التكنولوجية المذهلة... قد غيّرت كثيرا من الظروف الموضوعية التى نشأت فيها النظريات الاقتصادية والسياسية... ومن هنا وجد المفكرون فى كل البلاد، على اختلاف بناءاتها العقائدية، أنه لا مهرب من التوافق بين النظرية والتطبيق الذى يجب أن يلائم ظروف كل مجتمع، ويتمشى مع تطورات العصر، وإلا كانت النتيجة هى التخلف والانعزال. ومن أجل مصالح شعوبهم، رفعوا شعارات التطور الجديد، بكل ثقة وشجاعة، متحررين من إطار القيود الجامدة المتجمدة».

من أقوال الرئيس

[هناك أوقات يحشر فيها جيل كامل فى الطريق الواقعة بين عصرين وأسلوبين للحياة]، وخبرة المراحل الانتقالية التى مرّ بها المجتمع العالمى، وفيها المرحلة الراهنة، تؤكد أنه يتطور بفعل سلسلة متصلة من التأثيرات المتتالية والمتداخلة فى ما بين مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية. والأوقات التى نعيش، بالذات، تصبح فيها التكنولوجيا، باضطراد، العامل الأساسى المحدد للتغيير الاجتماعى الذى يعيد تشكيل المجتمعات ثقافيا ونفسيا واجتماعيا واقتصاديا. والتغيير يؤدى إلى نشوء التوترات فى المجتمعات ويفاقم معاناة البشر، وعندئذ يبدءون رحلة البحث عن طريق جديدة، أو، بالأحرى، مسيرة إدراك معالم هذه الطريق الواقعة بين عصرين.

[وفى عالمنا المعاصر المتشابك إلكترونيا لن يكون التخلف المطلق أو النسبى أمرا متحملا، خصوصا عندما تبدأ البلدان الأكثر تقدما تخطى المرحلة الصناعية التى لا يزال على البلدان الأقل تطورا أن تدخلها... والمدهش أن التغلب على أوضاع الفقر والتخلف، هو مصدر آخر للتوتر والاحتكاك، فإنه إذا ساعد فى تحسين الوضع الموضوعى أثار مزيدا من التوتر الذاتى... ولا يمكن لهذه الجهود (بما فى ذلك المعونات الاقتصادية) أن تكون فعالة، إلا إذا تم، بالإضافة إليها، تعبئة الموارد العاطفية للبلد، واستثير شعور بالحماسة الشعبية نحو غاية واحدة، أو مشروع قومى].

[ويؤكد التطور التكنولوجى (أيضا) أن المجتمع الحديث سيحتاج بشكل متزايد إلى التخطيط... ولقد جعلت التقنيات الحديثة فى الاتصالات والمحاسبة، اليوم، جعلت من الممكن زيادة السلطة للمستويات الأدنى، والتنسيق الفورى على المستوى القومى، فى آن... وهذا يتحقق بتمييع الخطوط الفاصلة الحادة بين المؤسسات العامة والخاصة].

[والأثر التراكمى لثورة التكنولوجيا والإلكترونيات هو أثر متناقض، فمن جانب تميز هذه الثورة بدايات مجتمع عالمى، ومن جانب آخر تفتت الإنسانية... فهى توسع الهوة فى الظروف المادية فى ما بين بنى البشر... والتعايش بين مجتمعات متباينة كل منها يقدم منظورا مختلفا للحياة، قد يجعل الفهم أكثر صعوبة].

هذا هو ما يجرى، بإيجاز، فى عالمنا المعاصر: تداخل بين عصرين وأسلوبين للحياة، فى ظل تمايز متشعب بين المجتمعات الإنسانية، يُفْقدها هوياتها، ويهزّ معاييرها القيمية الراسخة. وانغماس المجتمعات فى هذا التغيير وتركيزها جهودها لملاحقته، عبر جهود «إصلاحية»، يسبب المزيد من المعاناة والمحن، هى عارضة فى النماذج المنجزة، بينما تواجه المجتمعات التى تتخذ موقف الانعزال والاجتناب مصائر مختلفة تتراوح بين الإلحاق والانفلات من مسار التاريخ المعاش!

من هذا المنطلق لا يكون هناك مفرّ من خيار التعاطى مع التحولات العالمية فى مرحلة انتقالية يدخل فيها المجتمع العالمى عصرا جديدا، ويؤسس فيها لنظام دولى جديد. وبإضافة ملابسات الأوضاع المحلية والإقليمية فى دواخل الدول، فإن الهياكل والأشكال التقليدية تفقد القدرة على استيعاب القوى والاتجاهات الجديدة، بالتدريج، فتقلل مرونة البناء المجتمعى لمواضعة قيمه الأصلية فى بيئة جديدة، وتدنى قدرته على تلقى الجهود المادية للإصلاح، إنْ وجدت، والاستفادة منها، وتزيد توتراته، [فالإطار القائم يمكنه لفترة من الزمن أن يستوعب الجديد بمرونة، بأن يكيّفه فى أشكال أقرب إليه، ولكن عند نقطة معينة يصبح الإطار القديم محمّلا بأكثر مما يستطيع].

***

إن الكلمات - والإشارات - التى تتكرر أكثر من غيرها فى ثنايا هذا الكتاب، هى أن مخططى برنامج الإصلاح فى مصر «فكروا» و«توقعوا» و«اقترحوا» و«قدّروا»، وكلها، وغيرها، تلخص بوضوح فكرة احتياج المجتمع الحديث بشكل متزايد إلى التخطيط. والتخطيط عملية تقتضى النظر فى شبكة معقدة ومحددة من الأسباب والمسببات، اعتمادا على معلومات وخلفيات ومناهج تمكن من التفسير والاستنتاج، لتحليل مَجْريات القضايا فى سيرورتها الراهنة والمستقبلية، وإدراك البناءات العامة لها والاتجاهات التى تحكمها.

ولكن، يمكن الزعم، من جانب آخر، أن البرنامج الإصلاحى فى مصر كان حتمية أملتها طبيعة المجتمع المصرى الذى هو، بالفطرة، مجتمع صانع للتاريخ، لا يستطيع أن يستمر خارجه أو أن يأخذ

منه موقف الصامت أو المتلقى، مجتمع موجّه ومشارك، اعتاد بصورة تقليدية أن يساهم وأن يبادر وأن يقود، أن يكون له دور وتأثير فى ما يجرى. فمن المعقول، إذن، قبول فكرة أن الوعى الثاقب المستند إلى موروث حضارى فذّ، قد أمدّ مصر بحَدْس يقودها دائما إلى الاتجاه الصحيح، ويجعلها أكثر قدرة من غيرها على استشراف هذا الاتجاه، وتقرير السير فيه، فى اللحظة المناسبة. وقد أنتج هذا الوعى، بتداخله مع التغيير الجارى باتساع العالم، حركة استباقية انسلخ فيها التوجه المصرى من عصر لا نزال نعيش بقاياه، للاندماج المحسوب فى سياق جديد يتشكل، حركة تتقاطع مع مفاهيم جديدة وقيم بازغة، وتتفاعل معها أخذا وعطاء. وهكذا، استثيرت كل القوى والموارد وراء غاية محددة تم التعبير عنها بعبارة غنية اعتبرت المشروع القومى لمصر إلى القرن الواحد والعشرين، هى: بناء الدولة العصرية.

والواقع أن طغيان التوجه الاقتصادى على هذا المشروع، إلى الآن، حتى غلبت على تكوينه الإصلاحات الاقتصادية، لا ينفى مطلقا أبعاده الأخرى التى ستعبّر عن نفسها لاحقا، تباعا، بالضرورة، لكنه يتمنطق تماما مع الموقف العالمى الراهن الذى ينسجم بدوره مع الاتجاهات الأكثر زخما وتأثيرا فى تشكيل العصر الجديد، وفى مقدمتها بزوغ اشتراكية السوق الحرة.

وبرغم طابعها الاقتصادى بوجه عام، فإن تلك الاتجاهات تحمل فى طياتها اتجاهات أخرى لها السمات نفسها، وهى تتعلق بالقيم الاجتماعية وبصلب عملية التحول والتغيير الجارية بين عصرين، وفى مقدمتها اتصال حركة الداخل بالخارج فى سياق عملية متزايدة الحدة والتعقد، وتعدد المعايير والبدائل الممكنة، وتصارع النظرة إلى العالم والأشياء بين منظور مركزى – كونى وآخر متعدد المراكز، واتجاه للحركة والعمل والتصرف على أساس التماثل وآخر ضد التماثل، ونزوع إلى التفتيت إلى وحدات صغيرة وآخر إلى التوحيد، فى المستويات كافة، وتميّع الخطوط الفاصلة بين العامّ والخاص لصالح اتجاهات وسيطة.

***

إننا لا نتناول هنا تجربة الإصلاح الاقتصادى فى مصر من منطلق تحويل السياسات إلى مجال للعداوة بين مرحلة تاريخية وأخريات، أو للمقارنة فى ما بينها، لكننا نسعى إلى طرحها على أساس موضوعى يتعلق بسياق عالمى شامل، ينبّه إلى أن المجتمع العالمى بكامله يعبر مرحلة انتقالية بين عصرين، أملت الإصلاح، كحتمية، وركزت جهوده الأولية فى المحيط الاقتصادى، كضرورة.

لهذا، يجب التأكيد، بدءا، على أن ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية فى مصر، على أعتاب الثمانينات، لم يكن بحال من الأحوال محصلة لممارسات داخلية وكفى، حددتها عوامل الداخل، وحدها، وشكلتها، إنما كانت نتاجا لتفاعلات داخلية وإقليمية كبرى، شغّلتها قوانين مستجدة ومتغيرة ومتصادمة، فى واقع عالمى يتغير بين عصرين، واقع يعد بتغيير غير مسبوق فى شدته وسرعته.

إن الإصلاح الاقتصادى قضية تحتاج إلى توضيح جماهيرى. ذلك، لأننا نزعم أن الفهم الشائع

لعملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر، قد بلْوَرته القوى ذاتها التى تحرك تطور المجتمع العالمى فى الفترة تلك الواقعة بين عصرين.

وإنه لأمر مثير للغاية، أن تحقق هذه القوى، وهى عالمية، نفسها، حتى على مستوى التعريف بعملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر. ويمكن مشاهدة هذا الأثر فى الكثير المتاح من المعلومات عن جهود الإصلاح الاقتصادى فى مصر وإنجازاته، وبرغم ذلك فإنه لا يلبى (وهنا تكمن المفارقة) الاحتياج الجماهيرى لإدراك دلالة هذه العملية الكلية ومقتضياتها ودوافعها وكيفية صياغتها وفلسفتها وهياكلها وطبيعتها. وهذا الاحتياج هو ما نحاول سدّه، عبر تقديم صورة كلية لمسيرة الإصلاح فى مصر، لا تتوقف عند الأرقام أو الاصطلاحات الموغلة فى العلمية، ولا تأسرها التفاصيل الجزئية الدقيقة، برغم أهميتها، جميعا، صورة كلية تتسم بوضوح الرؤية وشموليتها.

ولمّا كانت الصورة تلعب دورا مركزيا فى تشكيل فهم البشر، فإن الصور الجزئية، بالذات، يكون لها مخاطرها، إذ هى قد تشوه الحقيقة أحيانا، وأحيانا أخرى تنتقص من مدلولها الشامل أو تنزعها من سياقها الأشمل، وكثيرا ما تقترح عالما آخر يختلف تماما عن الواقع، ومن ثم تعطى مردودا مخالفا لِمَا تتوخاه.

والإشكالية الكبرى للصور الجزئية أنها تترك لخيال البشر مواضعتها فى إطارها الشامل الكلى، وتلك عملية تحكمها مهارات المتلقى وثقافته وملاحظاته الشخصية. وهكذا، تمثل الصور الجزئية خطرا داهما محتملا دائما على تقدم المجتمعات فى مسار تطورها التاريخى، فهى قد تحرف مكونات الوعى الإنسانى عن اتجاهاتها المنطقية.

والفترة التى نعيش بين عصرين تشيع فيها الصور الجزئية التى تبتر الحقائق وتجزئها وتحرم البشر من دلالات عامة توفرها صور كلية، يشكلون تحيزاتهم على أساسها، فيشحذوا جهودهم وراء ما يخدم حقا مصالحهم المادية والروحية. ولهذا كله، فإن المسعى الأساسى الذى أعد من أجله هذا الكتاب هو تقديم صورة كلية واضحة المعالم ومبسطة للإصلاح فى مصر. .

بيد أن «الكلية» كإحدى القوى المحركة للتطور فى المجتمع العالمى المعاصر ليست عاملا وحيد الجانب. فإذا كانت «الكلية»، كقوة تغيير، مرغوبة ومطلوبة لتحقيق الفهم والإدراك الصحيح والشامل لقضايا المجتمع، فإنها قوة تستدعى مقاومتها والتصدى لها، عندما تتعلق بالتصوير الزائف لكون حضارة أو رؤية واحدة (هى الحضارة والرؤية الغربية) تلفّ العالم، فى الوقت الحاضر، وأن الحضارات الأخرى تكتسب الطابع الحديث بينما هى تكتسب الطابع الغربى.

فمن هذا الجانب (أو المنظور العام) تتحول «الكلية» إلى وَهْم مضلل، يؤدى إلى توتر المجتمعات وفقدانها خصوصيتها الخلاقة، وتشتيت جهودها التنموية وعقمها، بينما يفترض أن البحث عن وسيلة خاصة ومتميزة ومتفردة فى مجال التحديث والتنمية، تستقى من قيم المجتمع وحضارته وتتسق معها -

يعزز نهضة حضارة هذا المجتمع ويجدد الالتزام بها.

والتجربة الإصلاحية لمصر تجربة متميزة ومتفردة، بالفعل، ترتكن إلى مجموعة من القيم والمصادر الحضارية الذاتية المتصلة بتراث هذا البلد وطبيعته وتاريخه، يجب إبرازها وحفزها للتمكين لخطوات إصلاحية تالية. وهذه زاوية للنظر نادرا ما تمت الإشارة إليها أو التأكيد عليها أو جرى تقييم الإصلاح الاقتصادى فى مصر على أساسها.

إننا نريد أن نؤكد من خلال هذا الكتاب أن النموذج المصرى للإصلاح الاقتصادى هو نموذج فريد، ينبع تفرده من كونه يخصّ هذا البلد بالذات، نموذج لا يكرر تجارب سابقة، ولا يطمح إلى ما يماثل طموح الآخرين، إنما هو نموذج يستفيد من التجارب السابقة لآخرين، ويصوغ طموحاته فى ظل معطياته الذاتية، ويتبع استراتيجياته الخاصة التى تلائم تلك الطموحات والمعطيات، ويبدع لها الأدوات والأساليب والمناهج المناسبة.

***

لكل هذا، توزع مضمون الكتاب فى مدخل وفصلين وخاتمة. فاهتم المدخل بإجراء محاولة تجريبية، هى ضرورية وتمسّ الحاجة إليها، لإجلاء دلالة الاصطلاح «إصلاح»، وإحالته إلى السياق المدروس والمعاصر كمنهج للتغيير، ألحّ الموقف العام للاقتصاد المصرى والموقف العالمى ككل على الأخذ به، كحتمية. واهتم أيضا باستكشاف القراءة التحليلية التى أملت الإصلاح كعملية واستراتيجية، وجعلت منه ردا استباقيا فى مواجهة الضغوط التراكمية فى الداخل والاحتمالات (التى تأكدت) فى الخارج. وعالج المدخل، بالإضافة إلى ذلك، سوء الفهم الأساسى المتعلق بفلسفة الإصلاح باعتباره تحولا أو انتقالا من نظام إلى آخر، مستعينا فى ذلك بشرح ضمنى متحرك ذى علاقة لفكرة البنيان الاقتصادى، منتهيا بعرض المكونات الهيكلية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، بوجه عام.

أما الفصلان اللذان عنونا ترتيبا: «استراتيجية الإصلاح» و«بناء الدولة العصرية»، فيمثلان المضمون التفصيلى للكتاب، وهما معنيان معا بتبيين المراحل التى مرت بها عملية الإصلاح فى مصر، وقياس مدى تحقق الهدف الاستراتيجى العام لها، وصولا إلى فهم دقيق لطبيعة المرحلة التى نمر بها الآن ضمن مسيرة الإصلاح، باعتبارها قاعدة الانطلاق إلى بناء الدولة العصرية.

ومن أجل ذلك، تضمن الفصل الأول ثلاثة أجزاء، تعامل كل منها مع واحد من المحاور الثلاثة الرئيسية لعملية الإصلاح وهى: محور التثبيت، محور التكيف الهيكلى، محور مواجهة الآثار الجانبية، باتباع أسلوب الرصد التفصيلى والمرحلى للجهود الإصلاحية المبذولة، منذ بداية عقد الثمانينات حتى العام ١٩٩٧، العام الذى استهلت فيه الخطة الخمسية الرابعة للدولة ضمن خطة عشرينية أولى، على طريق بناء الدولة العصرية، من خلال عرض مسهب لها، روعى فيه تبسيط التناول والبعد، كلما كان ذلك ممكنا، عن الاصطلاحات والمفاهيم المتخصصة، كما روعى فيه تبويب المضمون وترتيب السياسات

بطريقة توضح الطابع الاستراتيجى والعملياتى للإصلاح الاقتصادى، بما يمكن القارئ من الحصول على صورة جامعة تحمل دلالة كلية تتعلق بالإصلاح. وفى نهاية المحور الثانى، أى محور التكيف الهيكلى، تم إعطاء صورة سريعة عن الوضعية التى وصلت إليها مختلف قطاعات الدولة، الإنتاجية وغير الإنتاجية، لتوضيح الانتقالة الهائلة التى أنجزت على المستوى الجزئى والملموس، للجمهور العام.

أما الفصل الثانى من الكتاب، فيعنى بإظهار الطبيعة الخاصة للمرحلة الراهنة للإصلاح، أى الانطلاق الإنتاجى والدفعات القوية، عن طريق الدخول فى المشروعات الكبرى، استنادا إلى ما تحقق على مستوى الاقتصاد الحقيقى والنقدى خلال المرحلة السابقة، ولإنجاز هدف الدولة العصرية.

وفى الخاتمة، ننظر إلى عملية الإصلاح الجارية فى مصر، من منظور لم يلتفت إليه، إلى حدّ الآن، هو المنظور النظامى - الحضارى، من أجل استشراف الخطى التالية فى مسيرة النهضة المصرية (والعربية) البازغة بين عصرين.

***

إن هذا الكتاب مدين للكثيرين الذين لم تذكر أسماؤهم فى الصفحات الأولى، ومع ذلك فإن الجهود التى أسهموا بها حتى أنجز، تأتى فى الصدارة، فلهم، جميعا، كل العرفان والامتنان.

العبارات بين الأقواس المربعة مقتبسة بتصرف من كتاب زبيجنيو بريجينسكى «أمريكا والعصر التكنترونى» الذى صدر فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٠، وترجمه الدكتور محجوب عمر إلى العربية فى ١٩٨٠.

مدخل



«إن الإصلاح الاقتصادى سلسلة متصلة الحلقات... إنه عملية متتابعة ومتعاقبة، تتواصل فيها جهود المخلصين من أبناء هذا الشعب وقياداته، كل يسلم الراية إلى مَنْ يليه، وقد أدى ما عليه بوطنية وإخلاص».

من أقوال الرئيس

ترى النظريات الحديثة أن «التغيير» ظاهرة اعتيادية يتعرض إليها أى مجتمع أو بناء أو نظام، مثلما يعرفها الإنسان الفرد. والتغيير، سواء كان ثوريا أو متدرجا «إصلاحيا»، يحدث باستمرار، وفى أية ظروف، فهو لا ينعزل عن عوامل الزمان والمكان التى تجيء متعاقبة ومتصلة وشاملة. ويشير التغيير إلى أوضاع جديدة، دائما، يتم إبدالها بصورة مقصودة، أو غير مقصودة.

والمعروف أن أى مجتمع يتكون، بنائيا، من عدد من النظم (نظام العائلة، النظام السياسى، النظام الاقتصادى... إلخ)، يتشكل كل منها من مجموعة من الأعراف والعادات والقوانين والأنظمة المتداخلة فى ما بينها حول وظيفة، أو أكثر، محددة، أى حول هدف عام أو غاية يسعى إليها كل نظام.

والتغيير المتدرج أو «الإصلاحى» كاتجاه فى الفكر، ينكر الحاجة إلى العنف والصراع والحركة المفاجئة أو النقيضية، ويتحيز، بدلا من ذلك، للمناهج السلمية التعاونية المتدرجة. ولهذا السبب، تركز الأفكار الإصلاحية على الجوانب القيمية، والعلاقة بين هذه الجوانب والواقع القائم، حتى يكون لهذه الأفكار مردود إيجابى متقدم، وتكون، أيضا، قابلة للتطبيق.

والمصطلح «إصلاح» الذى يبدو أن كتابات المؤرخين قد أحالته إلى أزمنة سحيقة، كان يستخدم بصورة شائعة فى سياقات فنية تطبيقية، لكنه لم يكن مستخدما فى سياقات إنسانية أو اجتماعية حتى القرن السادس عشر، تقريبا، عندما استخدم، للمرة الأولى، فى سياق دينى. ومنذ ذلك التاريخ، يجرى استخدامه للتعبير عن أى بناء أو نظام يعاد تكوينه أو تنظيمه. وهكذا، شاعت فى السنوات والقرون التى تلت فترة الإصلاح الدينى فى أوروبا، إحالات عديدة إلى الاتجاه الإصلاحى، فصار هناك إصلاح

سياسى واجتماعى وزراعى وإدارى ومالى... إلخ.

والإصلاح ينطوى، لفظيا، على مجموعة من الدلالات المتصلة تدور حول إعادة التنظيم والتكوين، وبدرجة أقل حول التكييف واتّباع أصول محددة بدقة أو نمطية. لكنه اكتسب فى القرن التاسع عشر، إضافة مفاهيمية أصبحت الآن فى جوهر دلالته، وهى الحرية (الأخلاقية) أو التحرر من القيود التى تكبل انطلاق أى بناء، باعتبار أن باب التقدم فى العمل والحياة مفتوح لذوى الجرأة والموهبة والابتكار، فى محيط يقدم فرصا متكافئة للجميع.

والواقع أن ذلك السياق التاريخى المتطور هو نفسه الذى طبع الفكر الإصلاحى بطابع مناقض للاتجاه الثورى (الراديكالى)، مبتعدا به عن الميل إلى الفوضى والانقلاب العشوائى فى وجه الأوضاع القائمة التى تكون بعيدة عن المثل الأعلى والطموح الإنسانى.

فمن الواضح، إذن، أن الإصلاح له طابع دينامى يعارض فكرة الصدمة أو المباغتة، أو هو واحد من أشكال التعبير عن ديناميات التغيير لأى نظام أو بناء فى تدرج وتؤدة وهدوء.

***

ولقد عاشت مصر المعاصرة خلال عقود قريبة أوضاعا بعيدة كل البعد عن مستوى قدراتها وطموحها، أوضاعا انعكست على مجمل النظم المشكّلة للمجتمع المصرى، فرضتها أحداث ووقائع جسيمة، خاضت خلالها البلاد أربع حروب.

وكان «النظام الاقتصادى»، من بين مختلف نظم المجتمع، هو الأكثر تضررا، نتيجة تخصيص الجانب الأكبر من الموارد الوطنية للمجهود الحربى، مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية، وتضاؤل معدل النمو السنوى إلى حد بعيد، وقصور الموارد الإنتاجية عن ملاحقة الطلب.

وبوجه عام، خلّفت حالة الحرب المستمرة التى عاشتها مصر حتى ١٩٧٣، عجزا مزمنا فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات، وانخفاضا فى مستوى الدخل المتوسط، وفى الإنفاق على الخدمات العامة، وديونا خارجية هائلة، قدرت بـ ٤,١ مليار دولار فى أواخر ١٩٧٣، وهو ما فاق ثلثى الناتج القومى الإجمالى، فى ذلك الوقت.

وكانت العلامة الأكثر بروزا للحقبة التى امتدت من حرب أكتوبر حتى العام ١٩٨١، بالنسبة إلى النظام الاقتصادى فى مصر، أنها مثلت إرهاصا لتغير انقلابى فى فلسفة السياسة الاقتصادية للدولة، على الفلسفة التى كانت سائدة خلال الستينات، عرف بالانفتاح الاقتصادى. وتلك السياسة التى أعلنت فى إبريل ١٩٧٤، شابتها عيوب أساسية، فى صدارتها الطبيعة المحدودة والفجائية وغير المحسوبة لها، وكونها لم تتعامل بصورة شاملة مع مختلف جوانب الوضع الاقتصادى القائم.

وللدقة، فإن سياسات السبعينات الاقتصادية لم تكن منقطعة الصلة بما سبقها من سياسات

وأحداث. فبالإضافة إلى الحروب التى عطلت عجلة الاقتصاد المصرى، كانت هناك تراكمات سلبية للسياسة القائمة على الدور المتسع للدولة فى النشاط الاقتصادى، وفى مقدمتها إضعاف قوى السوق، وتقوية دعائم الأجهزة البيروقراطية، وعزل البنيان الاقتصادى وراء أسوار الحماية الجمركية، مما أضعف قدرته على المنافسة والتنمية الذاتية.

وعلى ذلك، فإن حقبة السبعينات الاقتصادية لم تكن خروجا من حالة الأزمة السابقة عليها، وإنما كانت تعميقا واستمرارا لها. ولهذا، أفضت سياسة الانفتاح إلى تزايد اعتماد الدولة على القروض، وتراجع نشاط التصدير، ومن ثم تزايد العجز فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى. وكانت الأسباب الرئيسية فى كل ذلك، ضخ المزيد من الموارد من خارج الاقتصاد الوطنى، وتوجيه غالبيتها إلى مجالات استثمارية منحازة لقطاعات غير سلعية، وزيادة الإنفاق العام بمعدلات أكبر من زيادة الإيرادات العامة، وانخفاض معدلات التنمية فى القطاعات الرئيسية (الزراعة والصناعة والتشييد)، وضعف الطاقة الاستيعابية لتنمية هذه القطاعات، أى قصور طاقة الكهرباء والقوى العاملة والاستثمار عن تلبية الاحتياجات التنموية لها.

ولكل ذلك، كانت المحصلة فى عام ٨١/ ١٩٨٢ زيادة حجم المديونية الخارجية إلى نحو ١٨,٦ مليار دولار، وارتفاع الفجوة الغذائية من نحو ١,٧ مليون طن فى عام ١٩٧١ إلى نحو ٧,٤ مليون طن، وبلوغ العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة نحو ٦ مليارات جنيه.

كان ذلك هو الموقف العام للاقتصاد المصرى فى ١٩٨٢، وكان يعنى أن الدولة تسير إلى هاوية سحيقة، لا بالنظر إلى الوضعية الذاتية الراهنة والمتوقعة فحسب، ولكن بقراءة الوضع الإقليمى والعالمى الراهن والمتوقع، على أساس أن الاقتصاد الوطنى هو جزئى بالنسبة إلى الاقتصادات الدولية الكلية.

من هنا، برزت الحاجة الماسّة إلى برنامج شامل متكامل، يمكن بواسطته إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، واستعادة التوازن الاقتصادى، وإصلاح هياكل الاقتصاد. ولقد استقرت رؤية القيادة عند ذلك التاريخ، على الأخذ بمنهج إصلاحى متدرج لإنجاز هدف النهوض بالاقتصاد الوطنى، وإطلاق طاقاته للوفاء بالاحتياجات المرتقبة والتحديات المنظورة مع الدخول إلى قرن مقبل وألفية ثالثة. ولهذا، وضعت خطة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٢ – ٢٠٠٢)، تنفذ فى إطارها أربع خطط خمسية، متتالية. ولقد جسدت تلك الرؤية النافذة، استراتيجية واعية ذات غايات وأهداف محددة مرحلية طويلة الأمد، بهدف الانتقال من الأوضاع التى أشرنا إليها إلى وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا، عبّر عنه الخطاب السياسى للقيادة تعبيرا دقيقا، واعتبره مشروع مصر القومى إلى القرن الواحد والعشرين، وهو «بناء الدولة العصرية».

لم يكن هذا المشروع مجرد شعار يطرح فى فراغ، وإنما كان تمثلا للمستقبل القريب، بكل ملابساته وأحداثه التى تترى، لتؤكد حكمة الاستراتيجية الإصلاحية التى انتهجتها مصر.

وعلى نقيض الفهم الشائع لهذه الاستراتيجية باعتبارها «انقلابا» على المحتوى الأيديولوجي الذى كانت تتبناه الدولة – وهو فهم يرى فيها استمرارا لسياسة الانفتاح – فإن المنهج الإصلاحى (ولأنه كذلك) لا يعنى إطلاقا التحول إلى أيديولوجية بديلة.

فحسب الشروح التى قدمها العالم الألمانى كارل مانهايم، تتضمن الأيديولوجية مزيجا من العناصر بعضها ثابت وبعضها متغير، بتغير الظروف الاجتماعية والثقافية، وطبقا لها، أيضا، فإن الاقتصاد هو أبرز العناصر المتغيرة فى محتوى الأيديولوجية، بغير أن يؤثر ذلك على تكوينها الثابت – أو الثابت نسبيا – الذى يشمل عناصر البيئة والديانة السائدة والأوضاع الطبقية والقومية. لذلك، مثلت الاستراتيجية الإصلاحية التى انتهجتها مصر منذ مطلع الثمانينات نوعا من التطور والتجديد والانبعاث والاستمرار، عن طريق التفاعل بين الثابت والمتغير فى أيديولوجية الدولة المصرية، وبينها وبين الأيديولوجيات الأخرى.

لقد كانت الاستراتيجية الإصلاحية التى تبنّاها المخطط الاستراتيجي المصرى محصلة لممارسة تحليلية جيدة، من ذلك النوع الذى ينبّه المرء إلى الاحتمالات الطيبة أو غير المرضية التى يمكن أن تواجهه، ويعينه على مجابهتها والعمل على تغييرها، إذا كانت تعمل ضد مصالحه وانحيازاته – ممارسة تحليلية من النوع الذى يعادل ما يمكن تسميته، تجاوزا، بالأدب السياسى الشعبى، عَبْره ينتهى الوجدان الجمعى للشعب إلى مثاليات يراها عادلة، ويبحث عن أسباب الإخفاق الراهن أو المتوقع، وطرائق النضال فى مواجهتها، متصلا فى كل ذلك بأمانيه ومواقفه العامة من التاريخ، وهو يفعل ذلك، ليس على سبيل الطفرة، وإنما بالتعبير عن تطورات تراكمية للأحداث وللوجدان الجمعى، تصور الموقف العام فى اللحظة الراهنة وفى المستقبل. وهذا كله، لخّصته ولادة المنهج الإصلاحى الذى اتبعته مصر منذ بداية الثمانينات، بالنظر إلى الملابسات والتوقعات بشأن الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية.

ولعل السنوات التى انقضت منذ ذلك التاريخ تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، صدقية التحليل الذى استهلت به قيادة مبارك إدارتها لحركة التغيير الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، بعد انحسار ظروف الحرب المستمرة، وصحة الأخذ باستراتيجية الإصلاح لإحداث هذا التغيير. ذلك أن قدرة التحليل على الصمود وإثبات جدارته مع الزمن هى علامات أساسية لصدقيته، ودليل على قوة الحجج التى يستند إليها ومدى منطقيتها واتصالها فى إطار بنائى، وعلى استخدامه شواهد ومؤشرات يصعب الاختلاف حولها أو التهوين من شأنها.

وهكذا، كان التحليل الذى أفرز استراتيجية الإصلاح فى مصر مناهَضَة قوية لعملية تشكيل الوعى، لأنه يستمر على تأثيره الأساسى المتمثل فى صرف الناس عن الوقوع أسرى بناءات تدور حولها مزاعم الثبات أو الزوال الحتمى، مناهضة جعلت المثاليات فى التداول بصفة مستمرة، تستثيرهم ليدافعوا عنها، وبهذا الفعل، هدمت أفكار القيادة التحليلية كلَّ ما هو زائف، لتخرج المثاليات الكامنة فى وجدان الشعب

وتنهض بإرادتها.

وأنفع ما قدمه التحليل الذى نشير إليه، أنه تنبأ بالتغيرات الوشيكة الحدوث، بقراءة واضحة للواقع، وما يمكن أن ترتبه فى بنى المجتمع. وهذا النفع ينبع من كون المستقبل حافلا دائما بتطورات شتى يصعب تحديدها، ويجب، ومن كونه يقدم صنوفا عديدة من الخيارات، ومن كوننا – نحن – بحاجة دائمة إلى تعلم أن الوضع الراهن ليس أمرا مقضيا.

وترتيبا على ذلك، يجب أن يكون واضحا للجمهور العام، فى إطار توسعة الفهم والوعى بالاتجاهات الإصلاحية الجارية فى مصر الآن، أن استراتيجية الإصلاح الاقتصادى فى مصر لم تنبع فحسب من قراءة الوضع الراهن محليا فى حينه أو التوقعات بشأنه، وإنما كانت مستقاة من قراءة عميقة لمجمل الأوضاع القائمة والمقدّرة محليا وإقليميا ودوليا أيضا، وليس على المستوى الاقتصادى وحده، وإنما على مختلف مستويات البناء المجتمعى العالمى المتصلة والمتفاعلة، على أساس أن تفاعلات أى سياق سياسى يضم مجموعة من الفاعلين، تؤدى بالضرورة إلى تعديل وضع القوة لهؤلاء الفاعلين. وإحدى ضرورات التحليل الذى أفضى إلى هذه الاستراتيجية (وأى تحليل آخر معادل) هى ما تسمى بالموضوعية، أى قيام منهج التحليل على فهم وتحرى ما هو كائن وما يجب أن يكون، بمعنى ألا يكون المنطلق والموضوع منصبا فى الواقع، وإنما يكون الهدف هو الوصول إلى تفسير قيمى وقواعد قيمية تدفع إلى التغيير الإيجابى المنشود.

لم تكن الأوضاع السائدة فى النظام الاقتصادى المصرى فى مطلع الثمانينات، كما هو واضح الآن، هى وحدها التى حركت خيال المحلل والمخطط السياسى المصرى (صانع القرار – الاستراتيجى)، ليضع استراتيجية متكاملة للإصلاح الاقتصادى، رأى فيها مفتاحا لاستنهاض الأمة فى مرحلة تحولية مهمة وحاسمة فى التاريخ العالمى والإنسانى، ولكن كانت هناك قراءة لمجمل الاتجاهات العالمية والتفاعل المتصور بينها وبين الداخل المصرى، الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

لقد دخلت قيادة مبارك أعتاب الثمانينات محمّلة بتصور مستقى من خبرة حيّة ملموسة تراكمت خلال أربعين عاما ماضية، مؤداها أن إرادة التغيير ليست إرادة خيالية، وأن التنمية السريعة والمستمرة ليست مستحيلة. وأمام الوضع السائد محليا، فى ذلك الوقت، كان لابد من التساؤل عن السبب الكامن وراء القدر الكبير من التباين فى تجارب الأمم. وكانت الإجابة الواضحة والموجزة هى أن التنافس يثبت يوما بعد يوم أنه أفضل وسيلة لتنظيم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بكفاءة، وأن الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة هو الذى مكّن بلدانا عديدة من تحقيق أفضل استخدام لمواردها، انعكس فى مكاسب مبهرة فى مختلف المجالات الخدمية وفى مستوى الإنتاجية.

وفى وقت مبكر تنبهت القيادة إلى أن العالم يتجه إلى إعادة تشكّل حاسمة وتاريخية فى صورة كتل اقتصادية، وأن الدول التى كانت أكثر انغماسا فى ترتيبات القطبية الثنائية سوف تدخل فى الثمانينات

والتسعينات مرحلة من الإنهاك الداخلى، جراء انشغالها على مدى أربعة عقود بدعم قواها العسكرية على حساب تنمية قواها الاقتصادية.

لم تكن تلك هـى النبؤة الوحيدة لقيادة مبارك التى ما لبثت أن تحققت. فقد مكّنت القراءة الواعية والهادئة لمجمل الظروف والأوضاع والاتجاهات القائمة فى مطلع الثمانينات، من وضع تصور عام ودقيق لنظام اقتصادى متكامل آخذ فى التشكل يقوم على دعائم أساسية هى: الاتجاه إلى التجمعات الاقتصادية الدولية، وإلى التحرر الاقتصادى، والأخذ بمبدأ الاعتماد الاقتصادى الدولى المتبادل، وظهور بيئة اقتصادية جديدة أبرز معالمها اندماج الاقتصادات فى أوروبا الشرقية فى الاقتصاد الأوروبى، وظهور قوى اقتصادية جديدة فى آسيا، وسريان مبدأ الشروط السياسية للمساعدات، والاستعداد الإنسانى العام لدخول قرن جديد يستهل ألفية ثالثة.

وأكملت هذه القراءة مجموعة تالية من التوقعات أو الاتجاهات المتوقعة، أهمها بزوغ اشتراكية السوق الحرة بانتهاء التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية الذى كان يحول دون تحقيق الوفاق الدولى، وحلول مبدأ توازن المصالح محل مبدأ توازن القوى كمبدأ حاكم للصراع الدولى. وهذه وغيرها اتجاهات توقعت القيادة أن تؤدى إلى تدفق المعونات والمساعدات بقوة إلى العالم النامى.

وبإيجاز مفيد، أدركت قيادة مبارك، مبكرا، أن أولويات الدول الصناعية الغربية الرئيسية ومؤسسات التمويل الدولية، كعامل لازم لتخطيط سياسات تحولية فى الداخل، تتغير، وأن الأحداث السياسية التى تلاحقت دوليا بعد حرب أكتوبر، ولم تكن كلها، بالطبع، نتيجة لها، سيكون لها أصداء واسعة فى السياق الاقتصادى العالمى والإقليمى، ولهذا، قدّرت أن الدول التى حققت فوائض كبيرة فى السبعينات ستتحول بعد وقت قصير إلى دول مقترضة، وأن التدفق القوى المتوقع لموارد التمويل إلى العالم النامى قد يكون قصير الأجل، وأن كل هذه العوامل فى تفاعلها يمكن أن تساعد على بروز قوى احتكارية كاتجاه يستوجب الحذر مناقض للاتجاه المتوقع، أو على الأقل، على تزايد تأثير الدول الصناعية الغربية فى توجيه السياسات الاقتصادية الدولية، فى ما يتعلق، بصفة خاصة، بالاستقرار النقدى فى العالم وسياسات مكافحة الكساد، وعلى إنضاج اتجاهين متعارضين فى الوقت نفسه فى محيط الاقتصاد الدولى، هما الشراكة والصراع.

وبمرور الوقت وتوالى الأحداث تأكدت هذه القراءة الشفافة للوضع العالمى، ومن ثم اكتسبت الخطط والسياسات الإصلاحية وما يساندها من تحركات على المستويين الإقليمى والدولى، صدقية وصلاحية متتالية، وأكدت ضرورتها وفاعليتها باستمرار، فأعطت للبرنامج الشامل للإصلاح دفعا متواصلا لتحقيق انتقالة هائلة فى القوة الاقتصادية المصرية فى الداخل والخارج، وفى ظل أحداث كبرى ومتتابعة وغير منظورة. وكان ذلك، بالفعل، أهم إنجاز للبرنامج المصرى – كونه يتحرك فى مجال واضح للرؤية وسط بيئة تتغير، ويعنف بالغ.

وحوالى منتصف التسعينات أكدت الأحداث أن البيئة العالمية الجديدة تتصف أساسا بالشراكة فى ما بين دوائر النظام الرأسمالى العالمى، مما أسهم فى تغليب الاتجاهات التعاونية على حساب مفاهيم المصلحة القومية والتفتت والصراع، إلى حد بعيد. لكن وقائع عديدة متراكمة أثبتت فى الوقت نفسه – أن حقائق الاقتصاد العالمى الراهن لا تتفق كلية مع نظريات التنمية الغربية المتعلقة بمنافع النمو، حيث تشكلت ظواهر متباينة من التهميش والاستبعاد التدريجى جراء الاتجاه الكاسح إلى التحرير الاقتصادى، خاصة فى الدول والتجمعات التى لاتزال فى مرحلة نمو، والتى تعانى من أزمات بنيوية مزمنة تمس بناءات المجتمع. وهو أمر كان يستوجب، بالطبع، التعامل الحذر والمتدرج مع سياسات التحرير. وبالمثل، تحققت توقعات أخرى مهمة فى السياق، فى مقدمتها سريان الاتجاهات المتعارضة من التداخل والتهميش لاقتصادات دولية وإقليمية كان من صالح النظام العالمى الاقتصادى تجنب إدماجها، بالنظر إلى أنها لم تعد تتماشى مع التغيرات الجديدة فى البيئة الدولية.

والقراءة المبكرة التى أنجزتها قيادة مبارك فى مطلع الثمانينات للتفاعلات السياسية والاقتصادية، لم تتجاوز البعد الإقليمى هو الآخر، فقد تحسبت لانعكاسات الأوضاع الدولية على الاقتصاد الإقليمى، وراعت أيضا احتمالات التغير الإقليمى، فى ضوء عوامله الخاصة، وأثر ذلك على عوامل الاقتصاد فيه وعلى المستوى الوطنى. وكان العامل الأكثر اعتبارا فى هذا الصدد، هو التآكل المستمر للنظام الاقتصادى العربى ضمن النظم الإقليمية المكونة للاقتصاد العالمى، بسبب الافتقاد إلى إطار حقيقى لتنسيق وتأطير التفاعلات الإقليمية التى تحددها بقوة ظروف ومتغيرات عملية التسوية والصراع بين العرب وإسرائيل، سواء كان ذلك على مستوى العلاقات البينية بين أطراف هذا النظام أو على مستوى علاقاته بالنظم الإقليمية الأخرى والنظام الدولى ككل.

وأدرك واضعو السياسة، فى هذا الاتجاه، أن جملة التغيرات المنظورة تنبئ بأنها ستمنح أطرافا إقليمية غير عربية فرصا كبرى للطموح أو أداء أدوار إقليمية مبرزة، قد تمكنها من التحكم فى مسارات التطور السياسى والاستراتيجى والاقتصادى للنظام العربى، وهى تركيا وإيران وإسرائيل. وهذه النبوءة السيئة ما كان من الممكن منعها أو عرقلة تحققها بغير أن تبدأ الدولة المصرية الأكثر قدرة وتأثيرا فى الإقليم فى الأخذ ببرنامج طويل الأجل ومتدرج لإصلاح اقتصادها، باعتبار ذلك حجر الزاوية لإعادة لحم النظام الاقتصادى العربى، وتمكينه من الاندماج فى هيكل الاقتصاد العالمى، بحيث يكون قادرا على المنافسة دوليا، وعلى منع النزوع الاحتكارى والتحكمى من جانب القوى الإقليمية، غير العربية – وهو اتجاه ابتدأت القيادة السير فيه فى منتصف ١٩٩٧، عندما خطت بقوة نحو إنشاء السوق العربية المشتركة.

التوقعات بشأن سياسات مؤسسات التمويل تحققت هى الأخرى. فلقد وقع تحول انقلابى فى الدور الذى تقوم به تلك المؤسسات فى البيئة الدولية الاقتصادية، وباتت تعمل كوكيل للدول الدائنة فى الضغط على الدول المدينة لانتهاج سياسات اقتصادية تحمى، أساسا، مصالح هذه الدول فى الاقتصاد العالمى.

وضمن هذه السياسات رفض صندوق النقد الدولى رفع الحد الأقصى الذى يمكن أن تتلقاه الدول النامية من قروض مربوطا بحصة كل منها فى رأس مال الصندوق، وطالب الدول النامية بخفض أسعار الفائدة وخفض أسعار العملات المحلية، كسياسة شَرَط عملية الإقراض باتباعها. هذا التحول كان ضمن تقديرات صانع القرار الاستراتيجي، مستندا إلى توقعات تحققت خلال التسعينات حول ركود الاقتصادات الصناعية الكبرى، وهى حالة يكون الخروج منها أساسا برفع القدرة التنافسية لصادراتها على حساب مصالح الدول الأخرى واقتصاداتها، بالنظر إلى أن اقتصادات دول العالم تتجه إلى التحرك فى علاقاتها ببعضها البعض فى أسواق مفتوحة نسبيا، وهو ما عبرت عنه بشكل أو آخر الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية «جات» التى تم توقيعها بصفة نهائية فى إبريل ١٩٩٤.

لهذا كله كان برنامج الإصلاح المصرى ردا استباقيا (بلغة الاستراتيجية) فى مواجهة مجموعة من الضغوط التراكمية فى الداخل والاحتمالات السيئة فى الخارج، ولذلك، قامت فلسفته على الانتقال من موقف أو حالة معينة إلى موقف أو حالة أخرى تمكن الدولة (المجتمع) من استنهاض قدراتها الكامنة لصالح دور إقليمى فاعل يصون أمنها القومى ويرسخ مصالحها القومية، فى سياق مجتمع عالمى تتغير علاقاته النظامية ومفاهيمه السياسية وأساليبه التكنولوجية بسرعة وبغير انتظام.

وعملية الانتقال تلك من موقف إلى آخر أو من حالة إلى أخرى هى التعبير المبسط عن مضمون الإصلاح الاقتصادى الذى يشمل مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى إحداث تغييرات بنيوية فى الاقتصاد، فهو، إذن، انتقال بنيوى وليس انتقالا نظاميا. لكن التغيير، كما أسلفنا، لا ينعزل عن عوامل الزمان والمكان، ومن ثم، فإن الإصلاح فى بناء ما يرتب، كتغيير، انتقالا فى كل البناءات الأخرى، يملى أوضاعا جديدة فى نظم المجتمع وعاداته وأدواته. ونتيجة لذلك، فإن الإصلاح الاقتصادى لا يجعل النظام الاقتصادى هدفا مباشرا له أو حتى غير مباشر، وإنما عمله، كسياسات، ينصب على البنيان الاقتصادى للمجتمع، أما كون النظم المكونة للمجتمع، السياسى والاقتصادى والاجتماعى، تتأثر بهذه السياسات، فهذا أمر يتصل بطبيعة الإصلاح كنمط من أنماط التغيير.

وإذا كان التعريف المبسط والمستقر للنظام (الاقتصادى) يرى فيه كلا يتكون من غرض معين وإطار سياسى وقانونى واجتماعى يتفق مع هذا الغرض ومستوى معين من الفن الإنتاجى، فإن البنيان (الاقتصادى) هو النسب والعلاقات التى تميز هذا الكلّ القائم بزمان ومكان معينين.

ولا يعنى ذلك أن البنيان مجرد لحظة على متسلسلة نظامية، وإنما يعنى أن البنيان هو الكلّ المتغير دائما الذى يسرى باستمرار فى مجرى النظام، وهكذا، يمكن تعيين بنيانات اقتصادية متباينة فى نظام اقتصادى واحد باختلاف الزمان والمكان، مثلما يمكن أن تقوم أنظمة اقتصادية متباينة على بنيان اقتصادى واحد، باختلاف الزمان والمكان. وإذا افترضنا أن جهود مجتمع ما تنصب فى تحقيق انتقالة نظامية مقصودة، فإن عملا كهذا سيرتب، بالضرورة، تغييرات فى بعض عناصر بنيانه الاقتصادى،

بينما مجتمع آخر يعمل من أجل إحداث تلك التغييرات، لا يساق بالضرورة إلى تبنى نظام اقتصادى مختلف، مادامت التغييرات التى يسعى إليها متفقة مع الغرض الذى يقوم من أجله ذلك النظام.

هذه المسألة، بالتحديد، ينبع منها سوء الفهم الأساسى المتعلق بفلسفة الإصلاح الاقتصادى، باعتباره تحولا أو انتقالا من نظام إلى آخر، فى حين أنه، فى حقيقة الأمر، مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تغيير معطيات الاقتصاد لمجتمع معين، لصالح غرض نظامه الاقتصادى، وبما يتفق معه، ويؤدى إلى تحقيقه على وجه ملائم، يلبى احتياجات المجتمع الحاضرة، ويجهزه للتفاعل مع متغيرات المستقبل. لقد عرفت النظم الرأسمالية والاشتراكية تطورات متعاقبة فى البنيان الاقتصادى، بغير أن تتخلى المجتمعات التى تتبنى هذه النظم عنها، لكنها أدت إلى تحولها فى لحظات معينة إلى مذاهب متباينة فى هذا النظام أو ذاك، نذكر منها للنظام الرأسمالى، كمثال: الرأسمالية التجارية، والرأسمالية الصناعية الذرية، والرأسمالية الصناعية الاحتكارية. وبالمثل، انتقلت نظم اقتصادية عديدة من حالة التخلف إلى حالة النمو، عبر تغييرات جذرية حادة أو متدرجة فى بنياناتها الاقتصادية.

والمستفاد من كل ذلك أن الإصلاح يقوم على تغيير العناصر المكونة للبنيان الاقتصادى، وأن هذا التغيير لا يقع إلا فى الزمن الطويل جدا. والسبب أن هذه العناصر تتميز بالثبات، وإن كانت تتباين فى درجة هذا الثبات. فعناصر البنيان الاقتصادى العائدة إلى الوسط الطبيعى تتغير فى حدود ضيقة، تحكمها قوانين الطبيعة ومستوى المعرفة، ومن ثم تحدد إطارا شبه دائم للحياة الاقتصادية. أما عناصر البنيان الموصولة بالنظام الاقتصادى فهى أقل ثباتا.

وتحليل البنيان الاقتصادى لمجتمع ما يقتضى تحليل نسب وعلاقات كثيرة تقوم فى ما بين معطيات ومتغيرات هذا البنيان أو عناصره. من بينها، كمثال، النسبة بين عوامل الإنتاج القومى (العمل – الموادّ الأولية – الاستثمارات)، والنسبة بين فروع أو قطاعات الإنتاج (الزراعة – الصناعة – التجارة – الخدمات)، والنسبة بين الوحدات الإنتاجية (ذرية – احتكارية)، ونسب التوزيع والاستهلاك، والعلاقات بالخارج (الإنتاج المحلى – الاستيراد – التصدير)، وغيرها. وللتبسيط، يتفق الاقتصاديون على إدماج مختلف هذه النسب والعلاقات فى أربعة عناصر محددة هى: الإقليم أو الطبيعة، السكان (وهما الأكثر ثباتا فى البنيان)، الفن الإنتاجى، درجة المنافسة والاحتكار (وهما الأقل ثباتا).

والواقع أن تطور البنيان الاقتصادى بانتهاج سبيل الإصلاح أو أى سبيل آخر، يقع فى عناصر هذا البنيان أو فى النسب والعلاقات القائمة فى ما بين هذه العناصر، وعندئذ فإنه يعبر عن تطوره فى الداخل، لكنه قد يحدث فى العلاقات القائمة بين الاقتصاد القومى (المجتمع) وغيره من اقتصادات، وهذا هو التطور فى الخارج. ويتخذ التطور، بوجه عام، واحدا من شكلين، فإما أن ينصرف إلى مجرد زيادة أحد عناصر البنيان، وهذا ما يسميه الاقتصاديون نموا، وإما أن ينصرف إلى زيادة الإنتاج بالنسبة إلى السكان، فيقال له تقدما. وإذا كان النمو يقاس بتحديد الزيادة المطلقة، إذْ له طبيعة كميّة،

فإن التقدم نسبى وله طبيعة كيفية، ولذلك، يقاس بالتغيير فى نسبة بين عنصرين كالإنتاج إلى النفقة أو الإنتاج إلى عدد السكان. والتقدم الذى ينصرف عموما إلى زيادة الإنتاج بالنسبة إلى السكان هو الهدف الأساسى لعملية الإصلاح، ولذلك، فإنه، أى التقدم، يجد أسبابه الرئيسية فى تغيير عناصر البنيان الأقل ثباتا، خاصة مكونات الفن الإنتاجى (تقسيم العمل وآليته والتنظيم العلمى له)، وطريقة التوليف فى ما بينها. ولأن الاقتصادات للدول ليست مغلقة، فإن عملية التقدم تلك تتصل أيضا بعلاقة اقتصاد الدولة مع غيره من اقتصادات خارجية، وهى علاقة تحكمها معايير الاستقلال والتبعية، وتحددها عوامل عديدة، منها علاقات التجارة الدولية، وارتباط أثمان المنتجات الوطنية بالسوق الخارجية، ومدى توافر رءوس الأموال محليا، وتنعكس، أىّ تلك العلاقة، فى نهاية الأمر، على تقدم الدولة فى الداخل. وتباشر الاقتصادات المسيطرة سيطرتها عبر التحكم فى حجم الاستثمارات التى تصدرها والاستيراد والتصدير الذى تسمح به من وإلى الدولة المعنية، ولهذا، تلازم هذه الدولة الاقتصادات المسيطرة عليها فى دورات الرخاء والكساد، وإن كانت الأولى عادة ما تصيبها بأزمة تضخمية، بسبب زيادة عوائد التصدير، مما يؤدى إلى زيادة الطلب الداخلى وارتفاع الأسعار. وتلك هى تحديدا الحالة التى سعى صانع القرار فى مصر إلى التخطيط للفكاك منها، باتباع سبيل الإصلاح (المتدرج) الهادف إلى نمو وتقدم الاقتصاد الوطنى فى آن، بجانبيه الحقيقى (العرض) والنقدى (الطلب)، أى تحقيق زيادة فيزيقية فى الإنتاج، إلى جانب القضاء على الاختلالات الهيكلية، بإحداث تغييرات غير ملموسة فى الإنتاج عن طريق الأسعار، أى تحقيق زيادة نقدية دون زيادة الإنتاج الفيزيقى.

إلى هذا، يمكن القول إن أى برنامج للإصلاح الاقتصادى يتكون من مجموعة من السياسات الرامية إلى تخفيض حجم الطلب وزيادة العرض، وإحداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد، بحيث تشمل كلّ من هذه السياسات طائفة من الإجراءات التى تحقق الهدف منها.

وبذلك، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى يتضمن عنصرين أساسيين، الأول هو سياسات **التثبيت**، وهذه تركز على جانب **الطلب**، من خلال اتباع سياسات نقدية انكماشية، أى تتعلق **بالاقتصاد النقدى**. وتلك السياسات يجرى تنفيذها على المدى القصير، بهدف القضاء على الاختلالات الهيكلية التى تتمثل فى التضخم وعجز الموازنة وميزان المدفوعات وسعر الصرف. وفى هذا الجانب توجد مجموعة من السياسات الفرعية. فهناك السياسة المالية التى تقوم على خفض النفقات الحكومية وزيادة الإيرادات بغرض تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة، باعتباره السبب الأساسى للتضخم. ومن أجل زيادة الإيرادات يتم تطبيق مجموعة من الإجراءات، منها إصلاح النظام الضريبى ورفع كفاءة تحصيل الضرائب، عن طريق تبسيط هيكل هذا النظام، وخفض حجم الإعفاءات الضريبية، وتحويل الضرائب النوعية إلى ضرائب قيمية، والحد من التهرب الضريبى، وزيادة الضرائب المباشرة (الدخل والشركات والملكية)، وتعديل الضرائب غير المباشرة (السلع والخدمات والواردات). ومنها، أيضا، إعطاء مزيد من الحرية لمديرى مشروعات القطاع العام فى اتخاذ القرارات الخاصة بالأجور والأسعار

والاستثمارات، من أجل زيادة عوائدها، والسماح للهيئات العامة بتحصيل رسوم مقابل الانتفاع بخدماتها أو رفع قيمة هذه الرسوم (الصحة والتعليم والمرافق). أما فى جانب النفقات العامة، فإن أهم ملامح السياسة المالية تتمثل فى تثبيت حجم الإنفاق على الأجور، من خلال خفض أعداد المشتغلين فى الجهاز الحكومى، وجعل الزيادة السنوية فى الأجر الإسمى أقل من معدل التضخم. وتتمثل، أيضا، فى تخفيض حجم الدعم، بإلغائه عن السلع غير الضرورية، وتعديله بالنسبة إلى السلع الأساسية، بحيث يقتصر على الفئات المستحقة، وفى خفض الإنفاق الإدارى، وترشيد الإنفاق العام الجارى على عمليات الصيانة والإحلال المتعلقة بالبنية الأساسية، بدون الإضرار بها - وهذه السياسة، تحديدا، لم يأخذ بها البرنامج المصرى.

وإلى جانب السياسة المالية، ضمن سياسات التثبيت، هناك السياسة النقدية والسياسة المتعلقة بسعر الصرف. والأولى تستهدف خفض حجم كمية النقود والطلب الكلى، وتتضمن رفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية، مع السعى إلى تحريرها، ووضع سقوف ائتمانية محلية فى صالح القطاع الخاص، وتشجيع سوق أذون الخزانة، بهدف الحد من حجم السيولة فى الاقتصاد والسيطرة على معدلات التضخم. بينما تتضمن الثانية الوصول إلى سعر واقعى للصرف بالنسبة إلى العملة الوطنية، لتحسين أداء الاقتصاد، عن طريق توجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج السلع التى تدخل فى التجارة الدولية، إلى جانب توحيد أسعار الصرف السائدة فى سعر واحد، بهدف رفع كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة، وترك تحديد مستوى هذا السعر إلى قوى العرض والطلب، بدون التدخل الحكومى.

أما العنصر الثانى من عناصر البرنامج، فيتعلق **بالاقتصاد الحقيقى** الذى يركز على جانب **العرض**، ويتضمن مجموعة من السياسات التى تسمى سياسات **التكيف الهيكلى**. وفى مقدمة هذه السياسات إصلاح القطاع العام، عبر إجراءات عديدة، منها إعطاء إدارات وحداته قدرا أكبر من الاستقلال، وإخضاعها لمؤشرات الربحية فى المحاسبة، وترشيد حجمه، بتطبيق سياسة مناسبة للتخصيصية أو الخصخصة، تؤدى إلى تقليص حجم التدخل الحكومى فى الأنشطة الإنتاجية. وفى المقابل توجد مجموعة من الإجراءات التى تتبع لدعم القطاع الخاص، من خلال الموافقة على جميع مشروعات الاستثمار الخاصة، محلية أو أجنبية، التى لا تتواجد على قائمة المشروعات غير المسموح بإقامتها، ومنح الشركات الخاصة السلطة التى تمكنها من توزيع المنتجات التى يحتكر إنتاجها القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبى بواسطة الحوافز السخيّة كالإعفاءات الضريبية والجمركية والاستثناءات من بعض القيود التى يخضع لها القطاع العام، وإتاحة الفرصة أمامه للعمل فى ظل قوى السوق، والالتزام بحمايته من خطر التأمين والمصادرة. ويضاف إلى هاتين السياستين سياستان أخريان، أولاهما تحديد الأسعار المحلية، ولهذه السياسة أهمية كبرى فى البرنامج الإصلاحى، وتشمل إجراءات عديدة فى مقدمتها رفع أسعار الوقود والكهرباء إلى مستويات أسعارها العالمية، وتحرير أسعار السلع الصناعية بدءا بالسلع الوسيطة والمواد الأولية، ثم السلع التى تتمتع بحماية

منخفضة، فالأخرى التى تتمتع بحماية مرتفعة، مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة التزامن بين تحرير الأسعار وتحرير الواردات، بزيادة درجة المنافسة فى السوق المحلية، والإبقاء على مجموعة محدودة للغاية من السلع تحت الرقابة السعرية للدولة، لأغراض اجتماعية، هذا إلى جانب تحرير أسعار المدخلات الزراعية حتى تعكس تكلفة الإنتاج الحقيقية، ورفع أسعار الخدمات بالتدريج، خاصة النقل والمواصلات. السياسة الأخيرة هى تحرير التجارة الخارجية. وفى هذا الصدد، توجد مجموعة كبيرة من الإجراءات، أهمها تعديل هيكل التعرفة الجمركية، وخلق نظام للحوافز يشجع على زيادة الإنتاج من أجل التصدير، وتخفيض قاعدة السلع التى تخضع للحماية، ورفع القيود الكمية المفروضة على الواردات، بدءا بالمواد الأولية ثم السلع الرأسمالية، إلى أن يتم الوصول إلى رفع القيود عن استيراد سلع الاستهلاك النهائى، ووقف العمل بالاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع.

والمتابع لخطوات «عملية» الإصلاح الاقتصادى فى مصر (أو فى غيرها) لابد من أن تستوقفه ملاحظتان على جانب كبير من الأهمية. الملاحظة الأولى هى أن القائمة المطولة التى ذكرناها من الإجراءات، وهى لا تشمل، بالطبع، جميع الإجراءات المتبعة فى إطار العملية، لابد من أن يقترن الأخذ بها، وإن كان متدرجا ومحسوبا، ببعض الآثار السلبية، خاصة فى المراحل الأولى منها، ولذلك، يضع المخططون قائمة موازية ومتغيرة أيضا تتعلق بالضمان الاجتماعى، لحماية الطبقات الاجتماعية الفقيرة ومحدودى الدخل والشرائح والمؤسسات المتضررة من تنفيذ إجراءات الإصلاح.

الملاحظة الثانية هى أن الإصلاح «استراتيجية» و«عملية» فى آن. فإذا كان الإصلاح هو خطة أو منهج أو برنامج عام، تتحدد فيه أهداف كبرى عريضة وإجراءات وأعمال تفصيلية لتنفيذها ولضمان هذا التنفيذ فى يسر وسرعة، من أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن جريان هذه الاستراتيجية فى ظل بيئة تتغير باستمرار وإنجاز متراكب ومتراكم، يقتضى اتباع تاكتيكات عديدة متغيرة، والعمل بطريقة مرحلية، ولذلك، فإن الإصلاح له طبيعة عملياتية، فليس له جاهزية مسبقة ولا يتم تدبيره بإحكام وشمولية، ويفتقد تماما إلى سمة السرعة فى الإنجاز، وإنما يحتاج إلى إعادة توجيه وتقويم مستمر ونفس طويل. وعملية الإصلاح ليست عملية توفيقية أو حتمية أو مقننة، بمعنى أنها لا تعالج واقعا قائما سعيا إلى التوفيق بين مفرداته، وإنما لها نزعة تغييرية ولكن محسوبة ومتدرجة، وهى عرضة للفشل والنجاح والتعثر والتقدم، ثم إنها لا تلتزم قواعد وإجراءات ثابتة فى الزمان والمكان. فالإصلاح كعملية لا تسبقه جاهزية كاملة للعمل أو آلية موضوعة بدقة أو حتى مجربة. إنه مجرد سلسلة من العمليات المتعاقبة لإنجاز شىء ما، قد تتغير الأهداف التى ترمى إليها بتراكم العمل وبمرور الزمن، لكنها تبقى فى نطاق المبادئ العامة التى تشكل الاستراتيجية. فالإصلاح، إذن، عملية جارية مع الزمن ولها أطوار وتتمرحل عند حلقات، تحددها طبيعة العملية ومدى الإنجاز الذى يترتب عليها. ودائما يكون الهدف العام الذى يسعى إليه الإصلاح (كاستراتيجية) هو التحول، أى الانتقال من حال إلى أخرى. وعليه فإن الإصلاح من مدخل عملياتى مجرد عمل مستمر فى سبيل تحقيق هدف يصعب التخطيط الكامل لإنجازه، وهذا العمل غير

مضمون أو مؤكد الاستمرار، ولذلك، يتطلب التدخل لإعادة توجيهه، وبسبب أنه عرضة للتوقف المفاجئ، فمن الواجب دراسة بيئته والعوامل المتحكمة فيه باستمرار، من أجل تحييدها أو تدميرها أو حفزها أو المحافظة عليها. والإصلاح كعملية ليس لها جاهزية مسبقة أو كيفيات محددة، يتضمن مجموعة من العمليات المتتالية من النوع الذى له طابع ميكانيكى مجرب، تضمن تحقيق أهدافه الفرعية والمرحلية والبناء عليها، بغاية دفع العملية الإصلاحية التى يكون لها هدف استراتيجى أكثر اتساعا وشمولا، والتى لا تكون محددة بشكل قاطع، وتستغرق وقتا طويلا لإنجازها، وليس بالإمكان التحكم فيها أو فى نتائجها. والواقع أن تبيّن المراحل التى مرّت بها عملية الإصلاح فى مصر، وقياس مدى تحقق الهدف الاستراتيجى العام لها، يجيئان فى صدارة المهامّ التى تحددت لهذا الكتاب، مثلما أوضحنا فى مقدمته.



الفصل الأول

استراتيجية الإصلاح



«لقد دخلنا معترك الإصلاح، بينما كانت هناك مصاعب جمة فى السياسات النقدية والمالية... وقد عبرنا هذه المرحلة... كان الميراث صعبا، لكننا كنا نملك العزم القوى والإرادة الصلبة، ونعرف أهدافنا... إننا لن نستطيع أن نحقق انطلاقتنا الكبرى دون مضاعفة حجم صادراتنا إلى الخارج... عن طريق الارتقاء بجودة الإنتاج، والوصول به إلى المستويات العالمية، لأننا نعيش عالما جديدا توحدت معاييره ونظمه الاقتصادية، وتلتهب فيه المنافسة صراعا على الأسواق العالمية... لقد بذلنا جهودا مضنية، كى نعيد بناء وطن تكاثفت عليه أقدار جسام، وظروف صعبة، وحروب متتابعة، أثقلت كاهله، وعوّقت مسيرته، وباعدت بينه وبين طريق التقدم والبناء... لا توجد دولة حققت تقدما واضحا خلال هذا القرن، إلا بعد أن أعطت اهتماما خاصا بالإنسان، ليصبح قادرا على أن يتفوق فى استخدام عقله ومهاراته وتحسين قدراته».

من أقوال الرئيس

مثلما قدّمنا، كان واضحا فى مطلع الثمانينات أن الاقتصاد المصرى يعانى خللا هيكليا يؤثر بطريقة سلبية على مناحى الحياة كافة فى المجتمع. ولذلك، فإن اعتماد سياسات التكيف الهيكلى نهج الخصخصة والتحرير الاقتصادى وإصلاح القطاع العام، لأسباب بيّناها، وسنزيدها شرحا فى الصفحات التالية، كان يتطلب بالضرورة اتساق سياسات التثبيت مع هذا النهج. والمتابع للسياسات المتتالية التى أخذ بها ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى خلال مراحله الفائتة، سيلاحظ أنها متناسبة تماما مع تطوير دور الدولة فى مجالات الاقتصاد القومى من منتج للسلع والخدمات إلى مخطط

ومراقب لأنشطة الإنتاج والخدمات. وهكذا، قامت استراتيجية الإصلاح على الاعتماد على الاستثمارات الحكومية فى مجال المنافع العامة والبنية الأساسية، وقصر دور التخطيط على إرشاد قطاع الأعمال بشقّيه العام والخاص إلى المجالات المرغوب الاستثمار فيها، لتلبية احتياجات المجتمع فى ضوء موارده المتاحة، مع ترك مهمة تحقيق التوازن لقوى السوق من خلال جهاز الثمن، والتدخل بالتأثير على اتجاهات الطلب من خلال السياسات المالية والنقدية، وما تتيحه من حوافز تسمح باستقطاب الاستثمارات لقطاعات معينة وأقاليم محددة.

وبالاستناد إلى التقييمات الصادرة عن الدولة، ولطبيعة منهج الإصلاح التى فصّلناها فى المدخل، ولأسباب أخرى تتعلق بخصوصية البرنامج المصرى - فإن السياسات والإجراءات التى أخذ بها تباعا على مدى المراحل السابقة فى البرنامج، كان بعضها متصلا بطبيعة كل مرحلة، وكان من المخطط تغييره والانتقال إلى سياسات بديلة، والبعض الآخر ثبت عدم ملاءمته أو صلاحيته ضمن المنظومة المتكاملة من الإجراءات والسياسات المتبعة، فكان يتم استبعاده أو تغييره، ثم إن هناك سياسات وإجراءات أخرى ما كان من الممكن اتباعها فى مراحل بعينها مراعاة لمفاهيم التدرج والتراكم المتصلة بالإصلاح كعملية، ولذلك تأخر الأخذ بها، تجنبا لتعثر تنفيذ عملية الإصلاح، وما يمكن أن ترتبه من تكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة. والمفهوم ضمنا أن طرق وأساليب الإصلاح فى كل دولة تختلف باختلاف قدرات الاقتصاد الوطنى. غير أنه مما لا خلاف عليه أن الإصلاح ليس عملية سهلة يمكن إنجازها بسرعة، مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادى.

وترتيبا على ذلك، فقد تبين صانعو السياسة، عند تحديد معالم استراتيجية الإصلاح فى مصر، أن محتواها يجب أن يتضمن تقديرا زمنيا دقيقا للتعامل مع جانبيه الأساسيين، ولهذا، استقر الرأى على أن يتم التركيز، أولا، على الوصول إلى حالة من الاستقرار المالى والنقدى، يمكن الانطلاق عند مستوى محدد فيها إلى الجانب المتصل بالإصلاح الهيكلى الهادف إلى دعم هياكل الإنتاج، والارتقاء بمستوى تشغيل الموارد إلى أعلى درجات الكفاءة، وتحقيق التكامل بين القطاعات الإنتاجية والخدمية والمتغيرات الاقتصادية كافة.

لهذا، نعرض، أولا، لسياسات التثبيت التى طبقت ضمن عملية الإصلاح منذ بدايتها إلى الآن، مع التأكيد على أن التقدم الذى أحرز فى كل منها لم يكن متعادلا بأى حال، لأسباب تبدو مفهومة الآن بوضوح، فقد أخذت اتجاها صاعدا فى مدى نجاحها: من السياسات المالية إلى النقدية إلى الائتمانية، وإن كانت قد وصلت جميعها بصفة عامة إلى مرحلة مكنت من الانطلاق نحو سياسات أكثر تركيزا واحتمالات نجاحها مرتفعة، فى ما يخص جانب التكيف الهيكلى، ومع ملاحظة أن طبيعة المرحلة التى تدخلها عملية الإصلاح بالتزامن مع الخطة الخمسية الجديدة ٩٧/ ١٩٩٨ من المأمول منها أن تؤدى إلى وضعية من الاستقرار المالى والنقدى ملائمة ومتقدمة باضطراد، تقضى على بعض الإخفاقات التى

تعرضت لها السياسات المالية والنقدية بصفة خاصة، وتمكن من الانطلاق فى خطط التكيف الهيكلى الطامحة وصولا إلى هدف بناء الدولة العصرية.

المحور الأول ـــــــــــــــــــــــــ

التثبيت

أملى التصور العام الذى قامت عليه استراتيجية الإصلاح، خططا فرعية محددة فى الجانب المتصل بالاقتصاد النقدى، وجهت عملية الإصلاح فى بدايتها وخلال مرحلتها الأولى التى انتهت فى غضون عام ١٩٩٢. وقد استقر الرأى على وجوب مراجعة السياسات المالية والنقدية تباعا، وفقا لمراحل تطور عملية الإصلاح الاقتصادى، بما يحقق التوازن والتكامل المستمر. وتمثلت هذه الخطط **أساسا** فى الالتزام بتوجيهات الرئيس مبارك بالنسبة إلى قواعد الاقتراض الخارجى، بألا يكون هناك أى اقتراض للاستهلاك بل تكون القروض الخارجية لمشروعات إنتاجية من شأنها زيادة كفاءة وفاعلية الاقتصاد، وأن يكون معدل الربح المنتظر من المشروع قادرا على الوفاء بخدمة هذا الدين على الأقل.

ثانيا، عدم الاتجاه إلى زيادة اعتماد الموازنة على الضرائب والرسوم لتمويل الإنفاق العام وسد العجز فيها، والعمل، بدلا من ذلك، على إدخال أساليب وحلول أخرى لتحقيق هذا الهدف، بتخفيض الإنفاق العام بكل صوره وأشكاله، ومن خلال تخلى الحكومة كليًا أو جزئيا عن بعض الأنشطة التى تقوم بها وتركها للقطاع الخاص، وبذلك يتحقق وفر فى عجز الموازنة بدون فرض ضرائب أو رسوم جديدة.

ثالثا، تقييد التوسع النقدى ومنع الإصدار بالزيادة على المعدلات الطبيعية، مع الاستمرار فى السياسة الرامية إلى سد عجز الموازنة الجارية من موارد حقيقية، وتطوير ميزانية الدولة تطويرا يلائم بين الموارد والاستخدامات، والاستغناء قدر الإمكان عن القروض لسد العجز.

رابعا، السعى إلى إعادة العلاقة الطبيعية والمتوازنة بين معدلات الادخار والاستثمار، وتوظيف المدخرات الفردية والعائلية فى التنمية، مع مراعاة التوازن بين أسعار الفائدة على الودائع والمدخرات وعوائد الاستثمار، بما يكفل توفير المدخرات للتنمية وضمان عائد مجزٍ على الاستثمار.

خامسا، اتخاذ الإجراءات المتدرجة الكفيلة بتحرير أسعار صرف الجنيه المصرى وتحرير أسعار الفائدة.

سادسا، إعادة النظر فى الدعم المباشر وغير المباشر، الظاهر منه والمستتر، بمختلف أشكاله، ومعالجة التهرب الضريبى وانخفاض معدلات الفائض المحول من قطاع الأعمال العام وانخفاض الإنتاج والإنتاجية، وضرورة ترشيد إنفاق الحكومة – وكلها أمور تساعد على تقليل العجز فى الموازنة العامة للدولة.

سابعا، قصر أعباء الموازنة العامة للدولة على ما يتعلق بالخدمات الأساسية فى حدود الموارد المتاحة للدولة، والنظر فى إمكانية تحويل بعض الخدمات إلى أنشطة اقتصادية تديرها هيئات ذات هدف اقتصادى، وهو ما يقتضى إعادة النظر فى التنظيمات السائدة لفصل الأنشطة الاقتصادية عن الأنشطة السيادية.

ثامنا، تحسين أداء الهيئات الاقتصادية التى تحقق عجزا جاريا أو رأسماليا تموله الخزانة العامة، بما يمكن من تغطية مواردها لتكاليف أنشطتها.

تاسعا، العمل على تناسب تنشيط تحصيل الرسوم المحلية مع ما تتطلبه الزيادة فى النفقات الجارية بالمحافظات لأداء الخدمات، بما يمنع تصاعد عجز موازنة الحكم المحلى.

عاشرا، متابعة السوق النقدية للتأكد من سير المعاملات فى ما بين المصارف العاملة فى مصر، لضمان الاستقرار النقدى من خلال البنك المركزى، مع متابعة النظر، من وقت إلى آخر، فى نسب الاحتياطى الإلزامى للجنيه المصرى، وتشجيع البنوك على إيجاد سوق ثانوية لتداول الأوراق المالية القصيرة الأجل.

وجميع تلك السياسات مأخوذة معا كان من المنتظر منها أن تسهم فى تقليل عجز الموازنة العامة الذى يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادى، بامتصاص المدخرات وحجبها عن قطاع الأعمال، وتدنية حجم الاستثمار، وما ينتج من ذلك من ارتفاع أسعار الفائدة على المعدلات المعقولة للأرباح.

ورأى مخططو البرنامج بوضوح، منذ الوهلة الأولى، أن السياسة الضريبية فى مصر يجب أن تتطور بتطور الإصلاح الاقتصادى، فالضريبة هى عصب الحياة الاقتصادية وليست وظيفتها جباية الأموال فحسب. ومن المتفق عليه أن للسياسات الضريبية وظائفها المؤثرة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية تنمية المدخرات وسوق المال والاستثمار، وجذب رءوس الأموال، وتشجيع قيام الصناعات وحماية بعضها، ومعالجة التضخم، وخفض أسعار السلع، ومواجهة البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى، والحصول على الموارد المالية التى تكفل مواجهة النفقات العامة للدولة. فهى بصفة عامة تعتبر حجر الزاوية فى محورى الإصلاح الاقتصادى (التثبيت والتكيف الهيكلى)، ووسيلته لتحقيق الأهداف المرجوة. لذلك، قام واضعو البرنامج بمراجعة السياسات الضريبية فى ظل هذه المفاهيم، على أساس الانتقال من نظام الضرائب النوعية إلى نظام الضريبة الموحدة التى سبقتنا إليها كثير من الدول، ضمانا للعدالة وتيسيرا على الممول وتحقيقا لكفاءة الأداء والتحصيل، باعتبار أن تعدد أنواع الضرائب وارتفاع فئاتها، بالإضافة إلى عدم ملاءمة الإعفاءات للأعباء العائلية، من أهم الأسباب المؤدية إلى ظاهرة التهرب الضريبى الذى يقلل من حصيلة الدولة، ويؤدى إلى انتشار الاقتصاد الخفى (غير المسجل) الذى تظهر آثاره السلبية على الاستهلاك ومستويات الأسعار والتضخم.

واتفقت آراء واضعى البرنامج على عدم التوسع فى الضرائب غير المباشرة، لأنها تؤثر على أسعار السلع والخدمات الأخرى، وتفتح مجالات شتى للمغالاة فى أسعار بعض السلع والخدمات بدون مبرر – وهو الأمر الذى يؤثر على الطبقات ذات الدخول المحدودة، ويعيد توزيع الدخل فى غير صالح الطبقات الفقيرة – وعلى مراجعة فئات التعرفة الجمركية، حتى تكون وسيلة لحماية الصناعة المحلية التى يجب أن تفرق بين مستلزمات الإنتاج والمكونات الداخلة فى مرحلة التصنيع أو التجميع والسلع التامة الصنع التى تدخل للاستهلاك المباشر، بالإضافة إلى مراقبة سياسة الإغراق التى قد تتبعها بعض الدول، وأثر ذلك على مستقبل صناعة مصر المحلية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمايتها.

ورأى المخططون أيضا، ضرورة موالاة ترشيد الدعم السلعى، وضمان وصوله إلى مستحقيه، وإيجاد وسيلة لاستبدال الدعم المادى به، والتحرير الكامل للتجارة الداخلية والخارجية، والسماح للقطاع الخاص بتصدير أنواع السلع كافة، والسماح له باستيراد أنواعها كافة، إلى جانب تطوير عمليات التسويق الداخلى، بعد إلغاء التوريد الإجبارى للسلع والمحاصيل الزراعية، مع تطوير أجهزة التسويق والتوزيع بما يتلاءم وآليات السوق، وكذلك المنظمات التسويقية الخاصة والتعاونية، واختصار حلقات التداول، وخفض نسب الفاقد والتالف، وصولا إلى السعر المناسب للمستهلك.

تلك كانت الأسس العامة التى جرت عليها عملية الإصلاح الاقتصادى التى بدأت عام ١٩٨٦، تسبقها أربع سنوات من الإعداد والدراسة والتخطيط. والواضح أن قراءتها وتقييمها، هكذا، منقطعة الصلة ببعضها البعض وبالواقع التطبيقى، وبغير الاستعانة بمؤشرات رقمية وإحصائية مقارنة – هو عمل غير ذى جدوى لتحرى الإنجاز الذى تحقق فى ما يتعلق بتهيئة مناخ ملائم من الاستقرار المالى، للانطلاق إلى مرحلة تالية فى عملية الإصلاح بدأت عام ١٩٩٢، مثلما هو غير ذى جدوى لفهم الإجراءات والسياسات التى أخذ بها فى المراحل التالية.

بدءا، تجدر الإشارة إلى أن «الإنفاق العام» يعد إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية التى تؤثر فى الطلب الفعلى، ومن ثم، فى مستويات التشغيل والدخل القومى والمستوى العام للأسعار. ومن خلال ضبط الإنفاق العام وترشيده من ناحية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتنميتها، من ناحية أخرى، يمكن إحداث خفض تدريجى للعجز فى الموازنة العامة للدولة.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى نجاح السياسة المالية، من خلال الموازنة العامة، فى التحول من ظاهرة العجز فى الموازنة الجارية التى استمرت لسنوات طويلة مضت، إلى ظاهرة الفائض الجارى. فقد أمكن فى عام ٩٠/ ١٩٩١ – لأول مرة – تحقيق فائض جارٍ قدره ١٧٢٤,٨ مليون جنيه، كما أمكن زيادة هذا الفائض الجارى فى الحساب الختامى للعام الذى تلاه إلى نحو ٤٩٣٧,٧ مليون جنيه. ويعد خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة إحدى النتائج الإيجابية للسياسة الاقتصادية، لأنه يساهم فى خفض معدلات التضخم، فضلا عن الحد من الإصدار النقدى.

وتشير التقارير الحكومية المتاحة عن جهود الإصلاح المالى، خلال السنوات الأولى من برنامج الإصلاح، إلى تحقيق نجاحات محدودة للغاية فى جانب الإنفاق العام، حيث لم تنجح الإجراءات التى اتخذت فى خفض نسبة الأجور فى إجمالى الاستخدامات الجارية بل زادتها، وتضاءلت، باستمرار، النسب المخصصة من الإنفاق العام لقطاعات الخدمات الاجتماعية، وهو ما يتعارض مع المفهوم التنموى الذى يعطى للبشر الوزن الأكبر فى العملية التنموية، ولذلك، روعيت هذه الأمور فى المرحلة التالية، وتم تصحيح هذا الوضع.

أما فى جانب الإيرادات العامة، فقد حققت عملية الإصلاح فى مرحلتها الأولى، إنجازا أفضل. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الضرائب بأنواعها المختلفة تسهم بنحو ٦٥٪ من الإيرادات الجارية فى الموازنة العامة للدولة. والسياسة الضريبية التى اتبعت حتى نهاية ١٩٩٢ كانت تعتمد على الضرائب العامة، والضرائب الجمركية، وفائض الهيئات الاقتصادية، وبدرجة أقل نسبيا على ضريبة المبيعات التى بدأ فرضها فى عام ١٩٩١.

وقد قامت الحكومة، فى وقت لاحق، بإصدار القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالضريبة الموحدة التى تسرى على مجموع دخل الممول من المصادر كافة، وتفرض بسعر تصاعدى يتحدد بناء على إجمالى الدخل الخاضع للضريبة، مما يجعلها متفقة مع القدرة التكليفية للممول.

وبمقتضى هذه الضريبة تم تجميع إيرادات رءوس الأموال المنقولة والنشاط التجارى والصناعى والمرتبات، وما فى حكمها، وإيرادات المهن غير التجارية والإيرادات العقارية ضمن الوعاء الخاص بالضريبة، كما رفعت حدود الإعفاء للأعباء المالية.

ومثلت الضريبة الموحدة أهم عناصر الإيرادات السيادية للموازنة العامة للدولة فى ما بعد، إذ قدرت فى مشروع الموازنة ١٩٩٥/٩٤ بنحو ١٦,٣ مليار جنيه، أى ما يعادل نحو ٤٤٪ من إجمالى الموارد السيادية. وإذا كانت الضريبة الموحدة خطوة على طريق الإصلاح الضريبى، فإنها اقتضت سياسة ضريبية متكاملة تم وضع معالمها الأساسية فى المراحل التالية، للمساعدة على دفع مسيرة التنمية وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية.

وخلال تلك المرحلة اعتمد النظام الضريبى على ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة (الضرائب على السلع والخدمات) فى إجمالى الإيرادات الضريبية، والتزايد المستمر فى عبء ضرائب الدمغة ورسوم تنمية الموارد وضرائب التضامن الاجتماعى، وتزايد الأهمية النسبية للضرائب على المبيعات، وعلى الإعفاءات الضريبية الكثيرة والمتعددة للمستثمرين، مثل الإعفاءات الواردة فى قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، أو فى قانون المجتمعات العمرانية رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، أو فى قانون المنشآت السياحية رقم ١ لسنة ١٩٧٣، فضلا عن الإعفاءات الواردة فى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

الخاص بسوق المال، والأخرى الواردة فى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالضريبة الموحدة، مع ما يترتب على ذلك من فقدان جزء من حصيلة الضرائب، كان من الممكن أن توجه إلى تمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، الأمر الذى أثر على مستوى الاستثمار العام وحجم الدين العام (المحلى والخارجى).

ولوحظ أن نظام الإعفاءات الضريبية، بالشكل الذى كان قائما، كان منحازا لصالح المشروعات القصيرة الأجل ذات معدل الربح الصافى المرتفع والتكلفة المنخفضة لرأس المال، وهذا ما فسر اتجاه المستثمرين - بصفة عامة - نحو المشروعات التى تنتج سلعا استهلاكية، ولذلك، أعيد النظر فى كل هذه الأمور بعد ١٩٩٢، كما سنبين لاحقا.

لقد أشرنا فى ما سبق إلى أن إصلاح الخلل المالى للدولة، سواء عبر ترشيد الإنفاق العام أو زيادة الإيرادات المحصلة، يتم بوسائل مباشرة أو غير مباشرة. وأهم الإيرادات غير المباشرة يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية، خاصة أن الجزء الأكبر من المدخرات فى المجتمع المصرى يأتى من القطاع العائلى، وأغلبه من الطبقة الوسطى، بينما لا تسهم الدولة والقطاع العام والخاص المنظم فى الادخار المحلى.

وفى هذا الإطار، قامت الدولة بإدخال تعديلات جوهرية على القوانين المنظمة لعمل القطاع المصرفى أو سوق المال، حيث صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان والقانون رقم ٩٥ الخاص بسوق رأس المال.

وتعد سياسة تحرير أسعار الفائدة التى طبقت فى يناير ١٩٩١، إحدى السياسات المهمة التى تم الأخذ بها أيضا، فى الإطار نفسه، فضلا عن التعديلات التى أدخلت على قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى التى استهدفت تدعيم سلطات البنك المركزى الإشرافية والرقابية، وإرساء الأساس القانونى لصندوق التأمين على الودائع، والسماح للبنوك بزيادة مساهمتها فى رءوس أموال المشروعات، وإجازة منح الوحدات المصرفية التى يقتصر تعاملها على العملة الأجنبية حق التعامل بالعملة المحلية أيضا. وفى أعقاب ذلك ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية بدرجة ملحوظة، وهو ما اقترن بتحقيق زيادة كبيرة فى حجم هذه الودائع، ففى ظل العمل بأسعار فائدة موجبة واستقرار نسبى فى سعر صرف الجنيه، تزايد تفضيل الأوعية الادخارية بالعملة المحلية، خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة على الدولار، بل زاد قيام المدخرين بتحويل الودائع بالعملات الأجنبية إلى ودائع بالعملة المحلية.

وقد اتخذت عدة إجراءات مكملة لهذه السياسة، منها إيقاف العمل بالسقوف الائتمانية للقطاعين العام والخاص. كما ألغى، فى وقت لاحق، بعد أن ثبتت صلاحية هذه السياسات، وتحديدا فى منتصف عام ١٩٩٣، ألغى الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة شهور، وسمح لشركات القطاع العام بالتعامل مع جميع البنوك، بدون التقيد بضرورة الحصول على موافقة مسبقة من بنك القطاع العام

الدائنة له. وفى سبتمبر ١٩٩٣، وافق مجلس إدارة البنك المركزى على تخفيض نسبة ما تودعه البنوك لديه من ودائع بالعملات الأجنبية من ١٥٪ إلى ١٠٪. واعتبارا من أول إبريل ١٩٩٤ ألغيت التعليمات التى كانت تحظر على البنوك منح عملائها تسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية، بضمان الودائع بالعملات الأجنبية. وقد هدفت كل هذه الإجراءات والسياسات إلى تشجيع الأفراد على الادخار، والحد من الاستهلاك، وإعطاء ثقة أكبر فى عملة الدولة، بما يضمن عدم الهروب منها إلى عملات أجنبية، تجنبا لتآكل الأرصدة النقدية بالعملات المحلية بسبب التضخم.

إن النجاح الملحوظ الذى حققته السياسة الائتمانية فى نهاية المرحلة الأولى وبداية المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح، لم يكن كاملا برغم ذلك. فبنوك الاستثمار والأعمال لم تؤدِ الدور المنوط بها، إذ من المعروف أن دور تلك البنوك هو جذب المدخرات والودائع الطويلة الأجل، ومع ضعف الموارد الذاتية لها، فقد اتجهت إلى البنك المركزى والبنوك التجارية لتغطية جزء من إجمالى مواردها المتاحة للتوظيف، هذا فى الوقت الذى اتسمت فيه استثماراتها المالية بالضآلة، وتم توظيف جزء كبير من هذه الموارد فى أرصدة لدى البنوك الخارجية.

وهنا تثار قضية سوق المال، باعتباره تنظيما وترشيدا لعملية تدفق المدخرات المالية من القطاع العائلى، وتسهيل حركتها داخل الاقتصاد، بما يكفل إمكانية تطوير إدارة مالية ذات كفاءة اقتصادية. ودور سوق المال لا يقتصر على تمويل الاستثمارات فى قطاعات الاقتصاد القومى فحسب، وإنما يمتد ليشمل الخدمات الحكومية والأنشطة ذات الطابع العام، من خلال دعمه للسندات الحكومية والقروض التى تتداول فيها، وبمعنى آخر، فإن ضعف سوق رأس المال يؤدى إلى صعوبات عديدة فى توفير التمويل والسيولة اللازمة لإنشاء المشروعات، مما يعرض الدولة إلى اللجوء إلى القروض الخارجية، مع ما يعنيه ذلك من أعباء مالية، أو يضطرها إلى الاقتراض من الجهاز المصرفى، مما يزيد حدة الضغوط التضخمية بالمجتمع.

فى هذا السياق يمكننا عرض السياسة الحكومية تجاه أسواق المال، على ضوء القانون ٩٢ لسنة ١٩٩٢ الذى أنشأ العديد من المزايا المهمة، يأتى على رأسها تعديل المعاملات الضريبية، لتنسجم مع طبيعة الاستثمار فى الأسهم والسندات، حيث أعفيت من ضرائب الدمغة والضريبة العامة على الدخل، وثانيتها العودة إلى نظام الأسهم لحاملها تيسيرا على المساهمين والمستثمرين الذين وجدوا العديد من الصعوبات فى التعامل مع الأسهم الإسمية، وثالثتها تحرير السندات والصكوك التمويلية والأوراق المالية الأخرى (غير الأسهم) من سعر الفائدة المنصوص عليه فى القانون المدنى. وهذه التعديلات أدت إلى زيادة الدور الحيوى لسوق الأوراق المالية، وأوجدت توقعات بأن يتزايد وزنها باضطراد فى عملية تعبئة الموارد للآجال المتوسطة والطويلة، وضمها للاستثمار بشكل مباشر، مستكملة بذلك الدور الذى يقوم به الجهاز المصرفى.

وكانت نتيجة هذا القانون تحول بيوت السمسرة القائمة إلى شركات مساهمة، وقيام شركات جديدة متنوعة الأغراض، منها شركات السمسرة، وصناديق الاستثمار، وشركات الترويج ورأس المال المخاطر، وشركات إدارة المحافظ.

وبالفعل، حدثت قفزة كبيرة فى التعامل فى سوق الأوراق المالية، حتى ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة من ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٥، إلى ما يقرب من ٣ مليارات عام ١٩٩٤، وزاد حجم الأوراق المتداولة من ١٢ مليون ورقة إلى ٤١ مليون ورقة، خلال الفترة نفسها.

أما القانون التالى رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، فقد أباح إصدار أى نوع من السندات المتغيرة العائد، أى لم يشترط ثبات العائد كما كان الوضع عليه من قبل، الأمر الذى أتاح إمكانية لزيادة الدور الذى تلعبه السندات، باعتبارها إحدى الوسائل المهمة لحصول الشركات على تمويل طويل الأجل من الجمهور، بدون اللجوء إلى الجهاز المصرفى، وبالشروط والأوضاع المناسبة للشركة.

ومن ناحية أخرى، ظهرت فى الأسواق المصرية فكرة صناديق الاستثمار، باعتبارها أحد البدائل الاستثمارية الجديدة، يستطيع المستثمر الذى لا يرغب فى التعامل مع الجهاز المصرفى، توظيف أمواله فيها. وجاء إنشاء هذه الصناديق بعد أن أجاز لها القانون الجديد التعامل فى الأوراق المالية، بحيث لا تزاول أية أعمال مصرفية، أو تتعامل مع القيم المنقولة، إلا بتصريح من هيئة سوق المال.

وتوقّع المخططون، وهذا ما بينته بالفعل السنوات التالية، أن نمو هذه الصناديق سوف يساعد على رفع معدلات الادخار، وامتصاص جزء كبير من فائض السيولة الموجودة بالأسواق، الأمر الذى يساهم فى تهدئة التضخم، ويوفر مصدرا رخيصا للتمويل، خاصة بالنسبة إلى المشروعات الإنتاجية، بدلا من الاعتماد على قروض البنوك ذات الفائدة المرتفعة، ولذلك، لوحظ ازدياد عدد الصناديق التى حصلت على تراخيص للعمل، حتى نهاية عام ١٩٩٤، إلى ١١ صندوقا.

بيد إن مسألة سعر صرف الجنيه المصرى ظلت إحدى القضايا المهمة المثارة فى أثناء المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى، وكان من الواضح أن هناك مغالاة حقيقية فى قيمة الجنيه، وهو ما يحد من قدرة الصادرات المصرية على التنافس فى الأسواق الخارجية، إذ إن مساواة متوسط أسعار عوامل الإنتاج المحلية بمتوسط أسعار عوامل الإنتاج الأجنبية، برغم اختلاف الإنتاجية بين هذه العوامل وتلك، تعطل عمل قوى السوق، مما يؤدى إلى ضياع القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية، وبهذا تحد من التصدير وتشجع على الاستيراد، فتزيد العجز فى الميزان التجارى.

واتخذت الحكومة عدة إجراءات فى هذا الشأن، فأصبح الجنيه المصرى معوّما فى الأسواق، وتم تخفيضه أكثر من مرة، ومع ذلك استمر العجز فى الميزان التجارى يتزايد عاما بعد آخر، وهو ما بيّن خطأ هذه النظرة، وتطلب البحث عن الأسباب الجوهرية للمشكلة. ذلك إن سياسة تخفيض العملة لا تؤتى

ثمارها المطلوبة إلا تحت شروط وأوضاع معينة، ولذلك، استوجب الأمر التمييز فى ما بين الاختلالات فى ميزان المدفوعات من حيث طبيعتها وحجمها والفترة المحتمل دوام الاختلال فيها، حيث توجد بعض الاختلالات التى يمكن معالجتها فى فترة زمنية لا تتجاوز عامين على الأكثر، بينما بعضها الآخر ينشأ من عوائق هيكلية لا يتم علاجها إلا فى إطار زمنى أطول.

وفى هذا السياق، سعى المخططون فى المراحل التالية إلى توفير شروط معينة لإنجاح سياسة الخفض، أهمها أن يكون مجموع المرونات الخاصة بالطلب على الصادرات والواردات أكبر من الوحدة، للوصول إلى مرونة كبيرة فى الطلب على الصادرات، وكذلك الواردات، وعدم التعرض إلى التدهور فى معدلات التبادل التجارى، والتمتع بجهاز إنتاجى قادر على الإحلال محل الواردات، وإمكان انتقال عناصر الإنتاج فى ما بين القطاعات الاقتصادية. وقد أثبتت عملية الإصلاح نجاحا مشهودا فى هذا الجانب، عندما بدأ التركيز على الجوانب الهيكلية، باعتبار أن الجانب النقدى لا يمثل إلا جانبا واحدا من جانبى المشكلة، فهى نتيجة لجوانب الخلل الهيكلى فى البنيان الاقتصادى أيضا التى تفرض نفسها على المشكلة النقدية، بحيث يصبح التحرك نحو المشكلة الأخيرة، رهنا بالقضاء على جوانب هذا الخلل.

وقبل تلخيص السياسات التى طبقت فى الجانب المتعلق بالاقتصاد النقدى والنتائج التى أدت إليها، يجب الإشارة إلى أن هذه السياسات أعطيت دفعة قوية فى عام ١٩٩١، عندما وقعت مصر اتفاق المساندة الذى تبعه إلغاء مرحلى لجزء من مديونية الدولة الخارجية، وإعادة جدولة الجزء الآخر، وشطب المديونية العسكرية للولايات المتحدة وبعض المديونيات العربية.

لقد تركزت السياسات النقدية والائتمانية الرامية إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب فى تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة، منذ يناير ١٩٩١، للوصول إلى أسعار واقعية يكون تأثيرها إيجابيا فى زيادة المدخرات وترشيد الاقتراض، وترك أمر تحديدها للبنوك، وتوحيد أسعار الصرف فى فبراير ١٩٩١، وتحديدها وفقا للعرض والطلب، ورفع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لتشجيع المدخرين على التنازل عن ما فى حيازتهم من عملات أجنبية، لدعم الجنيه المصرى، مما ساعد على زيادة المعروض من النقد الأجنبى، وإطلاق السقوف الائتمانية للقطاع الخاص منذ أكتوبر ١٩٩٢، وإلغاء الحدود الكمية المفروضة على البنوك لإقراض القطاع الخاص منذ مايو ١٩٩١، وتوحيد منافذ بيع العملات من خلال السماح لشركات الصرافة بالعمل فى سوق الصرف الأجنبى، مما ساعد على زيادة المعروض من النقد الأجنبى، وأخيرا، تطبيق القواعد الاسترشادية الصادرة عن البنك الدولى لتوزيع التوظيفات النقدية فى الخارج، وتفعيل الأدوات النقدية والائتمانية، مثل نسب الاحتياطى والسيولة ومعدلات وفترات احتسابها، لإعطاء فاعلية أكثر لتلك الأدوات.

وترتب على هذه السياسات مجموعة من النتائج، أبرزها استعادة الثقة بالجنيه المصرى وتفضيله على العملات الأخرى كأداة ادخارية، فى ظل انخفاض أسعار الفائدة على النقد الأجنبى، مما أدى إلى

زيادة المدخرات المحلية، وحدوث زيادة واضحة فى موارد السوق الحرة للنقد الأجنبى، حيث وصلت مواردها إلى نحو ١٦ مليار دولار فى نهاية ٩٢، كما بلغ عدد شركات الصرافة نحو ٥٥ شركة، وتحسن سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأخرى، وزادت الاحتياطات المالية بالعملات الأجنبية لأول مرة منذ سنوات طويلة، وتم ترشيد الاقتراض نتيجة لزيادة سعر الفائدة.

واتبعت الحكومة عدة إجراءات لتطبيق السياسات المالية الهادفة إلى السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة، وتمويل العجز بوسائل غير تضخمية وبدون أى أعباء على محدودى الدخل، من خلال ترشيد وتقييد معدل نمو الإنفاق العام، وبما لا يتجاوز معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وزيادة الإيرادات العامة.

وكان فى مقدمة هذه الإجراءات خفض الإنفاق العام عن طريق تشجيع إجازات العاملين بدون أجر، سواء بالجهاز الحكومى أو بشركات قطاع الأعمال العام، وتشجيع تسوية المعاشات للخروج المبكر من الخدمة، والتحلل من تعيين الخريجين فى الوظائف الحكومية، وإعطاء قطاع الأعمال العام والوحدات والهيئات الاقتصادية أو الخدمية حرية تسعير منتجاتها أو خدماتها، وفقا للتكلفة الحقيقية وبمفاهيم اقتصادية، ومراجعة بنود الدعم وإلغاء البعض منها أو خفض بعضها الآخر، وأخيرا، الحد من الاستثمارات الجديدة باستثناء ما هو ضرورى منها.

وانعكس ذلك كله فى تخفيض الإنفاق العام بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٢,٧٪ عام ١٩٩٢/٩١، بعد أن كان ٥١,٣٪ عام ١٩٨٨/٨٧. وفى المقابل أمكن زيادة الإيرادات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤١,٢٪ عام ١٩٩٢/٩١، بعد أن كانت ٣٤,٨٪ عام ١٩٨٨/٨٧. وهكذا كانت نسبة الخفض فى الإنفاق العام ٨,٦٪، بينما كانت الزيادة فى الإيرادات العامة ٦,٤٪. وانخفضت النفقات الاستثمارية إلى ١٠,٣٪ عام ١٩٩١/٩٠، بعد أن كانت ١٧,٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨ و١٢,٤٪ عام ١٩٩٠/٨٩. وانخفض العجز الكلى إلى ٧,١ عام ١٩٩٢/٩١، بعد أن كان ٢٤,٧٪ عام ١٩٨٨/٨٧ و١٨,٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨ و١٣,٦٪ عام ١٩٩٠/٨٩ و١٠,٢٪ عام ١٩٩١/٩٠.

ولزيادة الإيرادات السيادية، اتبعت الحكومة عددا من الإجراءات، فى مقدمتها زيادة أسعار الخدمات التى تقدمها الهيئات والمصالح الحكومية، مثل خدمات الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل بأنواعه، والخدمات الكهربائية بأنواعها، والخدمات البريدية، ورسوم المحليات والتراخيص، مما أدى إلى زيادة الفوائض المالية والحد من اعتماد تلك الهيئات على الموازنة العامة.

كما تم تعديل هيكل التعرفة الجمركية، لكى تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية. واستلزم الأمر إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية وسد ثغرات التهرب، والإعداد للأخذ بالنظام المنسق للتعرفة الجمركية، وتعديل سعر الصرف المستخدم للأغراض الجمركية ليتساوى مع سعر الصرف بالسوق الحرة، وإعادة النظر فى الضرائب الجمركية. ومنذ أغسطس ١٩٩٢، ولتلافى الأثر المتعلق بالبعد

الاجتماعى الذى نوهنا إليه، تم إجراء تعديلات على البنود الجمركية على ١٠٦ سلع، حيث تم خفض الضريبة الجمركية على مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة، لتحقيق التوازن بين الضريبة على الخامات والمستلزمات والضريبة على المنتجات النهائية، للتخفيف عن كاهل المواطنين، ولأسباب اقتصادية أيضا، منها خفض تكلفة الإنتاج لمواجهة المنافسة الخارجية – لكن تنمية الإيرادات الجمركية لم يكن هو الهدف الأساسى، وإنما مراعاة البعد الاجتماعى والاقتصادى.

وزيدت أيضا رسوم الدمغة ورسوم استهلاك السجائر والبنزين وبعض السلع الكمالية. غير إن زيادة رسوم الدمغة كان لها أثر سلبى على الاستثمارات، حيث أصبح المستثمرون من حملة الأسهم يعانون من تكاليف الدمغات النسبية.

ومنذ مايو ١٩٩١، تم إدخال تعديلات على النظام الضريبى باستحداث نظام ضريبة المبيعات لتحل محل ضريبة الاستهلاك التى كانت تفرض على عدد محدود من السلع. وتم تطبيق المرحلة الأولى منها وسط كثير من الجدل حول سلامة تطبيق باقى مراحلها، وما إذا كانت تعبر عن ازدواجية فى النظام الضريبى، ولذلك، كان ينبغى العمل على معالجة ما خلفته من آثار سلبية على محدودى الدخل، نتيجة لارتفاع الأسعار، وما رتبه من ركود اقتصادى فى بعض المجالات، برغم أن تلك الضريبة حققت دخلا نقديا ملموسا للخزانة العامة ساهم فى خفض عجز الموازنة.

وفى مجال الضرائب المباشرة، بدأ العمل على تنظيم وتطوير الأداء فى مصلحة الضرائب، بتكثيف حصر المجتمع الضريبى، خاصة بعد إعادة الأخذ بالتقسيم الجغرافى للمأموريات، كما تم تطوير عمليات الفحص والربط والتحصيل والفصل فى المنازعات الضريبية، مما انعكس فى دعم الثقة بين المولين والمصلحة إلى حدّ ما، علاوة على ما اتخذ من إجراءات للحد من حالات التهرب الضريبى وفى إطار سيادة القانون. وقد استفيد من الإيرادات المتحصلة بتوجيهها إلى مشروعات جديدة للقضاء على مشكلة البطالة، والتمكين من خفض معدلات الضرائب عن المولين الحاليين إلى نحو ١٨٪.

ونتج عن الإجراءات السابقة زيادة الإيرادات السيادية على النحو التالى: زادت الإيرادات الضريبية إلى ٢٤,٣٧٢ مليار جنيه خلال العام المالى ١٩٩٢/٩١ بالأسعار الجارية، بعد أن كانت ٨,٢١٥ مليار جنيه خلال العام المالى ١٩٨٨/٨٧. ثانيا، بلغت نسبة ضرائب الدخل والثروة نحو ٤٣,٩٤٪ من إجمالى الإيرادات الضريبية خلال العام المالى ١٩٩٢/٩١. ثالثا، بلغت نسبة الزيادة فى الإيرادات الضريبية للناتج الإجمالى فى ١٩٩٢/٩١ نحو ١٤٨٪ بالنسبة إلى قيمتها عام ١٩٨٨/٨٧ بالأسعار الجارية – وهو ما يعكس مدى الجهد المبذول لزيادة الحصيلة.

وللسيطرة على التضخم بطريقة مباشرة، جرّبت الحكومة عدة سياسات تهدف إلى خفض معدله بالتدريج، باعتبار أن زيادته تؤدى إلى إضعاف الحافز على الادخار، وتشوّه الاستثمارات، وتخلّ بالعدالة الاجتماعية. وانحصرت هذه السياسات فى تخفيض عجز الموازنة العامة، وتمويل العجز

بمدخرات حقيقية، حيث تم إصدار أذون الخزانة منذ بداية ١٩٩١، لامتصاص السيولة. وتبيّن بمرور الوقت أن سندات الخزانة العامة ذات العائد المرتفع أصبحت منافسا خطيرا للاستثمار، فعلى الرغم من أنها وسيلة تمويل مؤقتة فى الزمن القصير الأجل، وبعائد منخفض جدا، من المفروض ألا يتجاوز ٢٪، لأنه عائد بلا مجهود أو مخاطرة ومعفى من الضرائب، إلا أن الخزانة المصرية كانت تصدرها بعائد مرتفع يفوق معدلات الاستثمار الحقيقية، مما جعلها منافسا للتوسعات الاستثمارية، وسببا من أسباب تفاقم مشكلة البطالة. والإجراء البديل الذى تم التركيز عليه، فى ما بعد، هو تنمية الموارد الضريبية السيادية، لاستخدامها فى تمويل عجز الموازنة، من خلال تتبع المتهربين من الضرائب الذين يقدرون بنحو ١٤,٩ مليون مواطن.

والسياسة الأخيرة التى جرّبت لهذا الغرض، هى استخدام أسلوب السقوف الائتمانية للحكومة وقطاعى الأعمال العام والخاص، للحد من الطلب على الائتمان المصرفى، ومن ثم تفادى التصاعد فى الضغوط التضخمية فى الأجل القصير، وقد ألغيت السقوف الائتمانية بالنسبة إلى القطاع الخاص منذ أكتوبر ١٩٩٢، لتعظيم الاستثمارات، وللاستفادة من الفائض النقدى الموجود لدى البنوك.

وهذه السياسات، إجمالا، أدت إلى خفض معدل السيولة المحلية، حيث هبطت إلى ١٣,٩٪ عام ١٩٩٢/٩١، بعد أن كانت ٢٤,٢٪ عام ١٩٩١/٩٠، وإلى هبوط عجز الموازنة العامة للدولة منسوبا إلى الناتج المحلى إلى ٧,١٪ عام ١٩٩٢/٩١، بعد أن كان ٢٤,٧٪ عام ١٩٨٨/٨٧، وانخفاض نسبة التمويل الخارجى للعجز الكلى بالنسبة إلى مصادر تمويل العجز، من ٢٩٪ عام ١٩٩٠/٨٩، إلى ٢٨٪ عام ١٩٩١/٩٠، وكذلك نسبة التمويل المصرفى من ٥١,٤٪ عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٢٩٪ عام ١٩٩١/٩٠. وفى المقابل، ارتفعت نسبة التمويل المحلى من خارج الجهاز المصرفى من ١٩,٦٪ عام ١٩٩٠/٨٩، إلى ٣٣٪ عام ١٩٩١/٩٠، عن طريق طرح أذون خزانة عامة للاكتتاب العام.

وجراء ذلك، تمت السيطرة على معدل التضخم السنوى الذى بلغ متوسطه للسنوات من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٨٧/٨٦ نحو ٢٢,٨٪، فانخفض إلى ٢٠,٧٪ فى نهاية يونيو ١٩٩١، واستمر انخفاضه، حتى بلغ ٩,٧٪ فى نهاية يونيو ١٩٩٢.

وكان ذلك نتيجة مباشرة لسياسة تمويل العجز بمدخرات حقيقية بدلا من الإصدار النقدى بطبع النقود. وإن كان ذلك الإجراء مقبولا فى المرحلة الأولى، إلا أن المرحلة الثانية لم تأخذ به، لخطورته الاقتصادية على الاستثمار، فهو يقضى على الحافز الشخصى للاستثمار، ويوجه مدخرات المواطنين إلى تغطية عجز ميزانية الدولة لمقابلة الزيادة فى الإنفاق العام الاستهلاكى، بدلا من توجيه تلك المدخرات إلى أنشطة استثمارية تزيد قيمة الناتج القومى الحقيقى، وتؤدى إلى خلق وظائف عديدة فى المشروعات الجديدة، بما يساهم فى حل مشكلة البطالة. لذلك، أعيد النظر فى سياسة تمويل عجز ميزانية الدولة بإصدار أذون الخزانة لخطورتها الاقتصادية المتعددة فى المدى الطويل.

إن جميع المثالب التى ظهرت خلال المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى تجاوزتها المرحلة الثانية، وتمكنت فى الوقت نفسه من توظيف المزايا التى تراكمت عن طريق تطبيق الإجراءات التى أشرنا إليها. ووفر ذلك قاعدة ملائمة تماما لدخول المرحلة الثالثة التى تمثل ذروة البرنامج، باعتبارها بداية التوجه إلى الدولة العصرية. وفى هذا الإطار الشامل من التخطيط والعمل، كان ينظر إلى السياسات المالية والنقدية بصفتها مركز التحرك لتحقيق الإصلاح والانتقال إلى مرحلة الانطلاقة الكبرى.

لقد أعدت الدولة خطتين خمسيتين (٨٢/ ١٩٨٧) و(٨٧/١٩٩٢)، ركزت فيهما على إعادة تأهيل القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية، وإقامة البنية الأساسية للاقتصاد القومى، واستطاعت بذلك تحقيق إنجازات ضخمة كان من الصعب تحقيقها فى عدم وجودهما.

ثم أعدت الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/ ١٩٩٧) كمرحلة ثالثة من الخطة الطويلة الأجل (١٩٨٢/ ٢٠٠١). وفيها تم التركيز على رفع كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المتاحة، وتحقيق البعد المكانى للتنمية (التنمية الإقليمية)، بجانب التركيز على المحليات، وتعميق المشاركة، بحيث تقلل الدولة نشاطها فى القطاعات التى لا يمكن الاعتماد فيها على قوى السوق.

وتَمَثل نجاح السياسات المالية خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/ ١٩٩٧)، أو المرحلة الثانية من البرنامج، فى التحول من العجز فى الموازنة الجارية إلى تحقيق الفوائض الجارية، وقصر ما تتحمله الموازنة العامة للدولة على أعباء الخدمات العامة وفقا لأولوياتها، تدعيما لسياسة تخفيض عجز الموازنة إلى أدنى الحدود بالمقارنة بالناتج القومى، والتطبيق السليم للسياسة الضريبية، باعتماد الضريبة الموحدة على الدخل الشامل فى مجال الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخول والثروات)، وتحقيق التوازن فى المعاملة الضريبية بين الاستثمار فى قطاع الأعمال من ناحية والمدخرات والودائع من ناحية أخرى، وترشيد الدعم فى إطار الأسعار الاقتصادية لقوى السوق وتحجيمها، مع التقدم فى تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلى للهيئات الاقتصادية وعلاج العجز الذى تواجهه، وتأمين الجدوى الاقتصادية للمشروعات، خاصة التى تمول عن طريق القروض الخارجية، ومراعاة مقتضيات تنشيط الصادرات ومتطلبات التصنيع المحلى، وإعطاء الأولوية للاستفادة من المخزون السلعى ومن الرواكد، قبل شراء مستلزمات جديدة، مع الاحتفاظ بالحد الأدنى من المخزون الاستراتيجى اللازم، والالتزام بأداء أقساط القروض المحلية والخارجية فى مواعيد استحقاقها، تأمينا للثقة والجدارة الائتمانية على المستوى المحلى والدولى، وأخيرا، الاهتمام باستثمارات القطاعات السلعية، خاصة الزراعة والصناعة وقطاعات البنية الأساسية، وفى مقدمتها المياه والطرق والاتصالات.

وقد نجحت هذه الإجراءات بالفعل فى تخفيض معدلات التضخم الذى تراوح متوسطه العام حول ٩٪ عام ٩٣/ ١٩٩٤ و٩,٣٪ عام ٩٤/ ١٩٩٥، بالمقارنة بما كان عليه المتوسط العام فى ٩٢/ ١٩٩٣ أى نحو ١١,٤٪. وأدت إلى تزايد أرصدة الودائع لدى البنوك فى نهاية يونيو ١٩٩٥ بمعدل ١٢,٤٪، وهو معدل يفوق ما كان مسجلا فى يونيو ١٩٩٤ وهو ٧,٦٪. واستمرت الأهمية النسبية للودائع بالعملة

المحلية تفوق نظيرتها للودائع الأجنبية، وحل الجنيه المصرى بذلك محل الدولار كمخزن للقيمة.

بينما استمرت البنوك فى تدعيم مراكزها المالية، حيث بلغت جملة حقوق الملكية والمخصصات نحو ٢٦,٧ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩٥، مقابل ٢٣,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٤، وبلغ المركز المالى للبنك المركزى المصرى فى نهاية يونيو ١٩٩٥ نحو ١٣١,٩ مليار جنيه بزيادة ٧,٨ مليار جنيه على العام الذى سبقه، بمعدل ٦,٢٪ ، وواصل البنك تدعيم احتياطياته لتصل حقوق الملكية إلى نحو ٢,٩ مليار جنيه فى نهاية يوليو ١٩٩٥، مقابل ٢,٤ مليار فى العام السابق عليه.

ولذلك، كانت المحصلة النهائية فى نهاية المرحلة الثانية هى تحقيق معدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى يصل إلى ٥,٧٪ سنويا، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ١,٥٪، واستمرار خفض معدل النمو فى السيولة المحلية، ومعدل التضخم السنوى، ووضع متوسط سعر الفائدة على الإيداعات القصيرة الأجل بالجنيه المصرى عند مستوى يحقق معدلا حقيقيا موجبا ومناسبا، والاستمرار فى تحويل الملكية العامة للبنوك المشتركة إلى ملكية خاصة، ورفع كفاءة وتطوير وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، وتنشيط دور البنوك التنموى من خلال صناديق الاستثمار وشركات إدارة الأوراق المالية، وتطوير دور أمناء الاستثمار وإدارات الأوراق المالية، خاصة فى ما يتعلق بتنمية الخدمات التى تتطلبها سياسة توسيع قاعدة الملكية وتنشيط سوق الأوراق المالية وتنمية الاستثمار.

وبرغم كل ما سبق من جهود بذلت فى مجال الإصلاح النقدى والمالى، أولت الدولة مشروعات إعادة تأهيل وتوسيع البنية الأساسية اهتماما بالغا خلال المرحلة الأولى والثانية من البرنامج، إذ لم يكن من المتصور أن يحقق طموحاته أو تنجح مصر فى جذب الاستثمارات الضرورية للتنمية، فى ظل بنية أساسيةمتهالكة.

وخلال المرحلة الأولى وحدها، وجهت الدولة استثمارات ضخمة بلغت نحو ١٨١ مليار جنيه إلى مشروعات البنية الأساسية، فى قطاعات الكهرباءومياه الشرب والصرف الصحى والاتصالات والطرق والمواصلات وغير ذلك.

ففى مرفق الكهرباء زاد إنتاج الكهرباء، سواء من مصادر التوليد المائى أو التوليد الحرارى، من ٣٤ مليار ك. و. س فى عام ٨٢/ ١٩٨٣، إلى ٣٦,٦ مليار ك. و. س فى عام ٩٣/ ١٩٩٤.

وزاد إجمالى استخدامات الطاقة فى الصناعة والزراعة والاستهلاك المنزلى وغير ذلك من الاستخدامات، من ١٩٦٢٧ مليون ك. و. س فى عام ٨٢/ ١٩٨٣، إلى ٤٠٦٥٠ مليون ك. و. س عام ٩٣/ ١٩٩٤.

وفى مرفق مياه الشرب، زادت الطاقة التصميمية من ٦ مليون متر مكعب يوميا فى عام ٨١/ ١٩٨٢، إلى ١٥ مليون متر مكعب يوميا فى عام ٩٥/ ١٩٩٦. وخلال الفترة نفسها زاد الاستهلاك من ٣,٣ مليون متر مكعب يوميا إلى ٩,١ مليون متر مكعب. ومن هذا يتضح أن الطاقة التصميمية للمرفق قد زادت بنسبة ١٥٠٪، أما الاستهلاك فقد زاد بنسبة ١٧٥,٨٪.

وفى مرفق الصرف الصحى وتنقية المياه، زادت الطاقة الاستيعابية من ٢,٢ مليون متر مكعب يوميا فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٧,٧ مليون متر مكعب يوميا فى عام ٩٥/ ١٩٩٦، وزادت الطاقة الإنتاجية لمحطات التنقية خلال الفترة نفسها، من ١,٢ مليون متر مكعب يوميا إلى نحو ٥ مليون متر مكعب يوميا.

وفى مرفق النقل والمواصلات والاتصالات، زاد عدد خطوط السكك الحديدية من ٥٣٢٧ كيلو متر عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٨٨٣١ كيلو متر عام ٩٠/ ١٩٩١، ثم إلى ٩٢٠٩ كيلو مترات عام ٩٥/ ١٩٩٦. وزاد عدد المحطات من ٧٦٢ محطة فى عام ٨٢/ ١٩٨٣ إلى ٧٩٠ محطة عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٨٣٤ محطة عام ١٩٩٦/٩٥. وزاد عدد عربات الركاب حتى بلغ ٣٤١٨ عربة عام ٩٥/ ١٩٩٦. وزاد عدد عربات نقل البضائع من ٧٥٧٦ عربة فى عام ٨٢/ ١٩٨٣ إلى ١١٦٣٨ عربة عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ١٢٥٣٥ عربة فى عام ١٩٩٦/٩٥.

أما الطرق المرصوفة، فقد كانت تبلغ ١٨٢١٨ كيلو متر فى عام ١٩٨٣/٨٢، وارتفعت إلى ٣٥٢٦٣ كيلو متر فى عام ٩٠/ ١٩٩١، ثم إلى ٤٠٣٣٧ كيلو متر فى عام ١٩٩٦/٩٥.

وارتفع عدد خطوط التلفونات من ٤٨٩ ألف خط فى عام ٨٢/ ١٩٨٣، إلى ١٦٠٠ ألف خط فى عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٤٠١٥ ألف خط فى عام ١٩٩٦/٩٥. وارتفع عدد خطوط التلكس العاملة من ٣٥١٦ خطا إلى ٦٣٢٦ خطا فى عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٩٣٤٠ خطا فى عام ٩٥/ ١٩٩٦.

وزادت مكاتب البريد الحكومية من ١٩٥٥ مكتبا فى عام ٨٢/ ١٩٨٣ إلى ٢٥٠٠ مكتب فى عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٢٧٩٥ مكتبا فى عام ٩٥/ ١٩٩٦.

وفى قطاع المطارات زاد عدد الركاب من ٦١٧٦ ألف راكب عام ١٩٨٣/٨٢، إلى ١١٤٣٥ ألف راكب فى عام ١٩٩٠/٨٩، ثم إلى ١٣٤٨٣ ألف راكب فى عام ١٩٩٦/٩٥، أما حجم البضائع، فقد زاد من ١٢٥ ألف طن إلى ١٧٩ ألف طن فى عـام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٢٥٧ ألف طن فى عـام ١٩٩٦/٩٥. وارتفع عدد الطائرات القادمة من ٣٧٢٤٧ طائرة فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٥٧٦٥٤ طائرة عام ٨٩/ ١٩٩٠، ثم إلى ١٦٠٠٩٠ فى عام ٩٥/ ١٩٩٦.

وبالإضافة إلى الإنجازات السابقة، يشار إلى أن مترو الأنفاق يعتبر من أهم ما تحقق من إنجازات على المستوى القومى، فقد لعب دورا حاسما فى مواجهة مشكلة المواصلات فى القاهرة الكبرى.

المحور الثانى ـــــــــــــــــــ

التكيف الهيكلى

فى أواخر عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦، بدأ المعنيون ببرنامج الإصلاح الاقتصادى وضع أسس المرحلة الثالثة فيه التى اعتبرت، لأسباب عديدة، يوضحها هذا الكتاب، مرحلة الانطلاق إلى بناء الدولة

العصرية، وبتعبير غير استشرافي، مرحلة الدفع الإنتاجي المبنى على التحسن المتدرج الذى حصل على المستوى المالي والنقدى والهيكلى، عبر المرحلتين الأولى والثانية فى البرنامج.

والهدف الأساسى من المرحلة الثالثة (كما سنوضح تباعا) هو تحقيق تحسن ملموس فى مستوى معيشة المواطنين، وخلق المزيد من فرص العمل، فهذه - بالفعل - هى المرحلة التى سيلمس خلالها المواطنون معنى برنامج الإصلاح، وسيحصلون مزاياه فى صور ملموسة واضحة، تعوضهم نحو عشر سنوات من الجهد الذى بذل للتكيف مع الآثار الجانبية التى تخلقت جراء تنفيذ المرحلتين الأوليين.

والواقع، أنه ما كان من الممكن الدخول إلى هذه المرحلة ما لم يكن هناك تحول نسبى فى الاقتصاد الحقيقى. وهذا ما روعى من قبل مخططى البرنامج، حيث شهدت المرحلة الأولى - كما رأينا - إعادة تأهيل وتوسيع البنية الأساسية، إذ لم يكن من المتصور أن يحقق البرنامج مطالبه وأهدافه فى ظل بنية أساسية متهالكة، بينما شهدت المرحلتان الأولى والثانية معا، وخاصة الثانية، إضافات متدرجة فى مجال التكيف الهيكلى، لرفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى كهدف نهائى وأساسى للبرنامج إجمالا، والقضاء على الفجوة التى لاتزال قائمة بين هذا المعدل ومعدل نمو الاستهلاك القومى، والتى يعود إليها الكثير من الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد الوطنى. وبالطبع، فإن تهيئة الاقتصاد الوطنى للعمل على إنجاز هذا الهدف، اقتضت أعمالا متدرجة ومتزامنة مع الإصلاح المالى والنقدى، لإصلاح هياكل الإنتاج وتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات، إلى الحد الذى يمكنها من الاعتماد فى تطورها على قوة دفع ذاتية. وهذا أمر طبيعى، فعناصر الاقتصاد مترابطة، والبنيان الاقتصادى، كما أسلفنا، هو كلّ متغير، يؤدى أى تغيير فى أىّ من عوامله إلى تغييرات متتابعة فى كل أجزائه، ومن ثم كان التغيير فى الاقتصاد النقدى متواكبا ومتضافرا مع تغيير فى الاقتصاد الحقيقى - ربما كان أقل زخما وتأثيرا فى المرحلة الأولى تحديدا.

وفى هذا الجزء من الكتاب، نعرض للسياسات التى تم الأخذ بها وتثبيتها فى مجال التكيف الهيكلى، عبر المرحلتين المنصرمتين من البرنامج، لتعميقها وتأكيدها خلال المرحلة الثالثة، لتكون بمثابة الطريق الممهدة لدفع هائل لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، لتحقيق تحسن ملموس فى مستوى المعيشة.

ولهذه الغاية، وضع المخططون فى مستهل عملية الإصلاح خطة طويلة المدى تتضمن مجموعة من السياسات الرامية إلى إحداث تغييرات تنظيمية فى القوانين والنظم والهياكل القائمة، وأخرى جوهرية فى العلاقات الاقتصادية، قامت الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات التى رأتها ضرورية لإنجازها، منها وضع قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٨، بما يكفل تعديل العلاقات الاقتصادية، لتطوير أداء مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعى والتجارى والزراعى)، وأخيرا، تغييرات اجتماعية، لتنظيم علاقة الأفراد فى ما بينهم أو بالدولة، تتأثر آليات السوق بها، وأهمها تنظيم تداول البيانات بمكاتب الشهر

العقارى وتبسيط إجراءاته، وتعديل أسلوب التقاضى، بهدف سرعة الفصل فى القضايا وتسريع ورفع كفاءة تنفيذ الأحكام، ووضع الضمانات القانونية لحماية المواطنين.

وقد آمن واضعو البرنامج بأن التغيير الأساسى المطلوب يجب أن يكون فى مفهوم وفلسفة التنظيم الاقتصادى، بدون استخدام صيغ انقلابية، تكون فى نهاية الأمر مجرد عملية إحلال، ويترتب عليها الأخذ بنظام كامل لا يتلاءم مع طبيعة البناءات القائمة فى المجتمع، ولهذا، تم ترسيم السياسات على أساس تطوير دور الدولة فى مجالات الاقتصاد القومى، من منتج للسلع والخدمات إلى مخطط ومراقب لأنشطة الإنتاج والخدمات، على أن يقتصر دور التخطيط على إرشاد قطاع الأعمال، بشقّيه العام والخاص، إلى المجالات والمناطق المرغوب الاستثمار فيها، بالاستناد إلى دراسات سلعية وقطاعية وإقليمية، تلبية لاحتياجات المجتمع، وبما يسمح لقطاع الأعمال بالتعرف على المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، فى ضوء الموارد المتاحة، تاركا لقوى السوق مهمة تحقيق التوازن الفعلى من خلال جهاز الثمن، مع التدخل بالتأثير على اتجاهات الطلب الاستثمارى من خلال السياسات النقدية والمالية، وما تتيحه من حوافز مالية وعينية، تسمح باستقطاب الاستثمارات لقطاعات معينة وأقاليم محددة، وإظهار هذا التحول عبر نوعية الأدوات المستخدمة فى مجال الإصلاح الاقتصادى التى تبنى على التوجه ولا تفرض التوجيه، وتحفز بدون أن تتدخل، وتعطى الحرية للقطاع الخاص فى مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية لاختيار التصرف الأفضل والحل الأمثل.

ولأن تعظيم دور القطاع الخاص فى الاستثمار لا يتأتى إلا من خلال توفير المناخ المناسب للاستثمار، وتوفير الأساليب والحوافز لهذا الغرض، فقد رأى المسئولون عن البرنامج أن سياسات التكيف الهيكلى، يجب أن تنحصر، أولا، فى التركيز على المشروعات السلعية والمنتجة لبعض السلع الرأسمالية والوسيطة التى يكون للدولة فى إنتاجها مزية نسبية، ويكون لها أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد القومى، وتوحيد القوانين الخاصة بالاستثمار فى قانون واحد ينطبق على قطاع الأعمال العام والخاص والمشترك، وتوحيد المزايا الواردة فيه، مع إلغاء القيود والإجراءات التى تقف أمام انسياب المشروعات والتفرقة فى ما بين المشروعات بالنسبة إلى أهميتها القومية، حيث لم يكن من المقبول، مثلا، أن تتساوى المزايا الممنوحة لمشروع لإنتاج اللبن الزبادى مع آخر لإنتاج الحديد والصلب، وإعطاء مزايا إضافية للمشروعات ذات العمالة الكثيفة، إلى جانب تشجيع إنشاء المشروعات الإنتاجية المخصصة للتصدير التى توظف تكنولوجيا متقدمة، وتقرير حوافز خاصة لهذه المشروعات، ومنح الأقاليم الاقتصادية والتخطيطية مزيدا من الصلاحيات والإمكانات، لصياغة تنميات نوعية تتفق مع طبيعة وإمكانات كل إقليم، وتوحيد المزايا المعطاة للمشروعات، سواء أنشئت فى المدن الجديدة أو فى غيرها، بشرط أن تنشأ فى أرض صحراوية، بهدف تنمية المحافظات التى تتبعها، والمساهمة فى القضاء على البطالة بها، ومنع الهجرة منها إلى القاهرة والإسكندرية وعواصم المحافظات، وأخيرا، تحرير التجارة الداخلية

والخارجية، وإطلاق حرية المنافسة للدخول فى مشروعات إنتاجية كانت مقصورة على القطاع العام، منعا للاحتكار وإذكاء للمنافسة التى تتحقق معها الكفاءة والكفاية الإنتاجية.

ووضع المخططون قائمة من السياسات التفصيلية التى انبنت كل منها على الأخرى، مراعين فى ذلك أن تؤدى التفاعلات فى ما بينها فى السياق الاقتصادى العام، وفى ظل الدفع المتسبب عن سياسات التثبيت، إلى إحداث تحولات هيكلية متتابعة ومتدرجة، كحصيلة لهذه الآلية، بحيث يمكن ذلك من استظهار تحولات محددة فى مراحل معينة على مسار عملية الإصلاح، تصب فى دائرة تحرير الأسعار المحلية والتجارة الخارجية، باعتبار أن التجارة الداخلية والخارجية لا تزدهر إلا إذا حقق الإنتاج السلعى كفاءة من حيث الكمّ والكيف. ففى مجال تدعيم الصادرات السلعية، صناعية كانت أو زراعية، وضعت مجموعة من السياسات الرامية إلى استكمال تحرير قطاع التجارة الخارجية وإعادة صياغة هيكل الحماية، بما يرفع مستوى الجودة ويخفض تكلفة الإنتاج، ذلك إن انخفاض تكاليف الإنتاج يؤدى إلى انخفاض الأسعار، ومن ثم ارتفاع المقدرة التنافسية للصادرات المصرية، بشكل يعمل فى النهاية على رفع مستوى الأداء التصديرى.

كما وضعت مجموعة أخرى من السياسات تهدف إلى زيادة الإنتاج، وتقليل الفجوة بينه وبين الاستهلاك، وتطويره وتجديده حتى يكون قادرا على المنافسة العالمية، والتركيز على السلع التى يكون للدولة مزايا نسبية فى إنتاجها، مثل المنتجات والصناعات الغذائية، ومنتجات الغزل والنسيج، والصناعات الجلدية، على أن يكون الإنتاج للتصدير لا لتصدير الفائض عن الاستهلاك، وهو ما يتطلب الارتفاع بمواصفات الإنتاج المحلى والتمسك بالمواصفات العالمية، مع جودة التغليف والتعبئة، وتوفير الخدمات التصديرية، وإيجاد وسائل النقل البرى المناسبة والخطوط الملاحية والجوية المنتظمة بأسعار مناسبة، ويقتضى، أيضا، تنظيم عمليات التسويق الداخلى بالنسبة إلى المنتجات الزراعية، بما يكفل توافر المواصفات الدقيقة للتصدير، مثل التدريج والجودة والتعبئة والتغليف المناسب، تقليلا للفاقد والتالف، وضمانا لوصول السلعة فى حالة جيدة.

وتم الأخذ بمجموعة ثالثة من السياسات لتنظيم عملية الإعفاءات الضريبية والجمركية، بما يضمن تشجيع الإنتاج للتصدير وحماية الصادرات المصرية ورفع قدرتها على المنافسة الخارجية، راعت أن تقدم الدولة تشجيعا لتصدير بعض أنواع السلع التى تجد منافسة خارجية، بدعمها وتقرير إعفاءات ضريبية لمصدريها.

وعلى جانب آخر، وجدت مجموعة من السياسات الإصلاحية فى مجال الواردات، أبرزها تقليل استيراد العديد من السلع الاستهلاكية، وزيادة معدل إحلال الواردات من مستلزمات الإنتاج، بإنتاج البدائل المحلية، والاهتمام بالمشروعات التى تصل إلى درجة الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية، كالأسمنت والمنظفات الصناعية وحديد التسليح والأسمدة، ورفع نسبة التصنيع المحلى، وتخفيض نسبة استيراد المكون الأجنبى بالنسبة إلى المكونات التى يمكن تصنيعها بكفاءة اقتصادية أفضل. وقد هدفت

هذه السياسات، إجمالا، إلى تقليل الفجوة بين التصدير والاستيراد.

وفى مجال التجارة الداخلية تم تطبيق مجموعة متسارعة من السياسات التى مكنتها من تحقيق نجاحات أولية ملموسة. وجاء فى مقدمتها إلغاء التسعير الجبرى وتحديد الأرباح وترك التجارة الحرة وآليات السوق تتفاعل مع نظرية العرض والطلب، مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة فى ما بين المستوردين، وانخفاض أسعار الكثير من السلع الغذائية المستوردة والمحلية. وفى خطوة تالية، تم إطلاق حرية الإتجار فى مجال تجارة الجملة والتجزئة للقطاع الخاص، وتركت الدولة مسئولية استيراد أغلب السلع الغذائية للقطاع الخاص الذى قام بتحمل العبء بكفاءة كبيرة، وبهذا خفّت إلى حد كبير أعباء ومشاكل الدعم بالنسبة إلى تلك السلع، وباتت تعرض بالأسعار الاقتصادية. واقتصر الدعم على رغيف الخبز وبعض حصص البطاقات التموينية من السكر والزيت. وقد ترتب على هذا التحرير وفرة نسبية فى السلع والخدمات، وانسياب السلع، وتم القضاء على السوق السوداء بالنسبة إلى كثير من السلع.

وكان واضحا عند وضع تلك السياسات التقديرية وطرحها، أن هناك رؤية جديدة لإحداث تغييرات معينة تتفق مع أغراض النظام الاقتصادى، لكنها لا تسعى إلى انتقال حاد وكامل إلى نظام بديل. وتمثلت هذه الرؤية فى عدة عناصر، فى مقدمتها **منهج إدارة الاقتصاد الوطنى**، فالإدارة الاقتصادية وظيفة محددة لا غنى عنها من أجل تصور وتنفيذ أى برنامج اقتصادى، وغايتها تنمية القدرة وخلق الاتجاهات الإيجابية الضرورية، لتحقيق الأداء الفعال للنظام الاقتصادى، وهى المسئولة عن تحديد الغايات المستهدفة فى المجتمع، وتعبئة واستخدام المدخلات بما يكفل الوصول إلى تلك الغايات المتمثلة فى ناتج معين من السلع والخدمات والقيم.

وبرغم أن القدرة الإدارية فى أى مجتمع هى مورد بحد ذاته، فإنها مورد مختلف جوهريا عن غيره من الموارد من حيث القابلية للاستبدال، فمن الممكن أن نستبدل رأس المال بالعمل، أو العمل بالأرض، ولكن القدرة الإدارية لا يستبدل بها شىء – فهى عنصر مكمل وليس بديلا.

وترتيبا على ما تقدم، فإن أى تغيير فى بيئة العمل الاقتصادى، بما فى ذلك منهج التنمية، لابد من أن يصاحبه تغيير موازٍ ومحرك فى منهج إدارة الاقتصاد الوطنى، وأول ما كان يجب التصدى له من أجل نجاح العمل الاقتصادى فى البيئة المتغيرة، هو تصحيح الدور وتوضيح الرؤية، فلم تعد الحكومة هى المسئولة عن كل شىء، بما فى ذلك توظيف الناس بأجهزتها، وإن لم يكن لديها وظائف، أو توفير الكماليات، وإن لم يكن لديها موارد.

وفى ظل مناخ التحرير الاقتصادى يتحدد دور الدولة فى تهيئة البيئة المنظمة والآمنة للنشاط الاقتصادى، وتنظيم العلاقات العادلة فى ما بين الأطراف، وتوجيه المسار إلى سدّ وإغلاق الفجوات، بالحوافز وليس بالأوامر، ورسم السياسات الكفيلة بدعم آلية السوق وحماية المنافسة فى ما بين كل وحدات الإنتاج على اختلاف صور ملكيتها.

وليس معنى ذلك أن برنامج الإصلاح المصرى كان معادلا كليا لانسحاب الدولة من ساحة العمل الاقتصادى، فذلك، فوق أنه غير مطلوب، غير ممكن من الناحية العملية، حيث تبقى هناك دائما أدوار منوطة بالقطاع الحكومى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، ولا يستحب أن يقوم بها.

لكن تصحيح دور الجهاز الحكومى يقود بالضرورة إلى تناقص الحاجة إلى الكمّ الهائل من الوحدات والموظفين فى القطاع الحكومى، ومن ثم تخفيض حجمه تدريجيا، بما يقلل تكلفته من جهة، ويسهم فى تحسين كفاءة استخدام الموارد من جهة أخرى، ويتيح تلك الموارد بعد ترشيدها للاستخدام الأكثر فعالية.

وقد كان واضحا، منذ البدء، أن التغيير فى دور القطاع الحكومى وفى البرامج والسياسات الاقتصادية سوف يؤدى تدريجيا إلى تغيير طبيعة وأشكال العلاقة بين القطاع الحكومى وقطاع الأعمال، نحو مزيد من التحرر فى الأسواق والسياسات الذى يستتبع تغييرا جذريا فى دور الحكومة بالمجتمع، وفى توزيع الأدوار فى ما بين مؤسسات المجتمع، فتتغير تبعا لذلك، أيضا، طبيعة العلاقة بين القطاع الحكومى وقطاع الأعمال، بما يوجد مناخا أكثر ثراء ومواتاة لتطوير وتحسين الأداء فى كل منهما.

ففى مجال التخطيط الإنمائى وتوجيه الاستثمار، أصبح من المسلم به، فى أغلب دول العالم، أن التخطيط الإنمائى الفعال والتوجيه السليم للاستثمارات لا يتحققان بغير المشاركة الكاملة لقطاع الأعمال مع القطاع الحكومى، بل إن الدور الأكبر فى عملية التنمية الاقتصادية، فى ظل اقتصاد السوق، يجب أن يقع على قطاع الأعمال، وأن على القطاع الحكومى تهيئة البيئة المواتية لتنشيط فعاليات قطاع الأعمال للنهوض بهذا الدور، وإقامة الجسور مع القطاع الخاص، ليتحملا معا مسئولية التنمية، وليشاركا معا فى صنع القرارات، ورسم السياسات الاقتصادية، والعمل على تحرير الاستثمار من كل القيود.

ولهذا، تم انتهاج سياسة عامة شاملة لتحرير الاستثمار مؤداها حق المستثمر فى الدخول فى المجالات كافة، بدون الحاجة إلى الحصول على أية موافقة، باستثناء الأنشطة الواردة على القائمة السلبية للمشروعات التى تتطلب موافقة خاصة لضمان نسب محددة للتصنيع المحلى.

وفى مجال عقود الإدارة وامتيازات التشغيل، تم الاعتراف بأن مسئولية الدولة عن توفير الخدمات لا تستلزم بالضرورة أن تقوم هى بإنتاجها وتوزيعها، وإنما يمكن أن تسند هذا، كليًا أو جزئيا، إلى قطاع الأعمال الذى يلتزم بالعمل وفق المعايير والضوابط التى تحددها الدولة. وتؤدى هذه الصيغة إلى التخفيف عن القطاع الحكومى، من جهة، وزيادة فرص كفاءة التشغيل وتحسين الجودة، من جهة أخرى، ونقل عبء تمويل الخدمة إلى المستفيد مباشرة، من جهة ثالثة. وليس هناك فى الواقع أى حدود على إمكانية التوسع فى عقود الإسناد والتشغيل بشرط أساسى يجب مراعاته، وهو أن يكون القطاع

الحكومى هو المسئول عن وضع مواصفات الخدمة وفق المعايير العامة، وعن مراقبة مستوى توفيرها بالكم والجودة والتكلفة المقبولة، لا فى الوقت الحاضر وكفى، وإنما فى المستقبل.

وفى مجال استعارة أنماط الإدارة من قطاع الأعمال لرفع كفاءة الوحدات العامة، وضع مخططو البرنامج فى حسابهم أن التجربة، فى كثير من دول العالم، أثبتت أن تشغيل الوحدات العامة كمرافق البريد والكهرباء والمياه والاتصالات يكون أفضل من الناحية الاقتصادية لو تم إخراجه من دائرة العمل الحكومى التقليدى، فتتحسن الخدمة وتنخفض التكلفة، كنتيجة مباشرة لتطبيق أسلوب الإدارة فى قطاع الأعمال الذى يتسم بالمرونة وحرية الحركة. وبناء على ذلك تتوالى تجارب استعارة أنماط الإدارة الخاصة لتحقيق الكفاءة فى تشغيل المرافق العامة، بإقامة كيانات مستقلة للمرافق تستطيع العمل بأسلوب القطاع الخاص. ولعل ما تحقق من إنجاز فى تطبيق مفاهيم وأساليب الجودة الكلية من خلال جهود مركز إعداد القادة فى وزارة الدولة للتنمية الإدارية، يعد نموذجا للعوائد الكبيرة الممكن تحقيقها كنتيجة لاستعارة أنماط إدارية ثبت نجاحها فى القطاع الخاص، ليجرى تطبيقها فى القطاع الحكومى.

وفى مجال ترشيد قطاع الأعمال العام وتطبيق برنامج التخصيصية، تستند جهود ترشيد قطاع الأعمال المملوك للحكومة إلى استراتيجية عامة ذات محورين: الأول، هو العمل على رفع كفاءة وحدات هذا القطاع بدون تغيير ملكيته، عن طريق تطبيق أنماط الإدارة الخاصة عليه، بما فى ذلك إخضاعه لمعايير السوق فى الائتمان والاقتراض والتوظيف والتسعير والتوسع والاستثمار والتصفية، وفى كل ما يمسّ العمل، مع مساواته تماما بالقطاع الخاص، وإخضاعه للمنافسة الحرة على أساس الكفاءة. والثانى، نقل ملكية الوحدات العامة جزئيا أو كليًا إلى القطاع الخاص، سواء عن طريق طرح أسهم وسندات جديدة يشتريها القطاع الخاص، أو من خلال بيع حصص، أو من خلال عقود مشاركة. ويقترب من ذلك، أيضا، عقود تأجير وحدات إنتاجية أو خطوط إنتاج بالكامل إلى القطاع الخاص، مثلما فعلت شركة النصر للسيارات، وهو تكرار لتجارب سابقة فى إنجلترا وفرنسا.

من جهة أخرى، فإن على القطاع الحكومى، لإنجاح التخصيصية، أن يتبنى من السياسات ويتخذ من الإجراءات ما هو ضرورى لتهيئة البيئة الصالحة والمشجعة على الاستثمار، بما فى ذلك تنشيط سوق المال وتحرير السوق ورفع الوصاية غير الضرورية على الاستثمار والمستثمرين، إلا ما تستوجبه اعتبارات الأمن القومى والصالح العام.

وفى مجال قيام القطاع الحكومى دون غيره بأنشطة رئيسية، على اعتبار أن هناك عددا من تلك الأنشطة يفترض أنه هو الأكثر قدرة على القيام بها، ويؤدى قيامه بها إلى دعم ومساندة عمل قطاع الأعمال، استقر الأمر على أن يقوم القطاع الحكومى بتخطيط ومتابعة تنفيذ مكونات البنية الأساسية، وحتى لو شارك قطاع الأعمال فى التنفيذ، فإن القطاع الحكومى يكون هو صاحب الاختصاص فى توجيه وإدارة هذا العمل، وأن يقود القطاع الحكومى جهود تخطيط وتنفيذ الدراسات الموسعة بالداخل

الخارج، وينشئ مراكز المعلومات القومية لإفادة الوحدات الإنتاجية كافة، ويقوم بدوره الأساسى فى مجال توثيق العلاقات الخارجية، لكى تهيئ البيئة المواتية لخلق الفرص الأكبر فى التسويق والاستثمار والتعاون مع الدول والشركات الأجنبية، وبتنفيذ المشروعات الكبرى فى المجتمع التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، برغم أهميتها فى بنية الاقتصاد الوطنى، وفى إنجاح مختلف القطاعات.

ومن البديهى أن القطاع الحكومى، بالمفهوم الواسع، هو المسئول عن تنظيم المجتمع وضبط التعامل العادل بين مؤسساته وأفراده، وتهيئة البيئة الآمنة لنشاطاته. ولقد فرض الواقع الاقتصادى الجديد شكلا جديدا لممارسة هذا الدور، مؤداه إشراك قطاع الأعمال بمستوى إيجابى فى وضع قواعد تنظيم المجتمع وضوابط التعامل، من خلال المشاركة الفاعلة فى اقتراح ومناقشة التشريعات واللوائح المنظمة للمجتمع، وبذلك تحولت العلاقة من «وصاية» مستمرة للقطاع الحكومى إلى «مشاركة كاملة» للقطاعين فى ضبط المعاملات، و«استرشاد مستمر» بتجارب قطاع الأعمال فى وضع أصول تنظيم المجتمع، حتى إن اللجان والمجالس المشتركة مع قطاع الأعمال أصبحت سمة مبرزة من سمات تطوير التنظيم الحكومى، وأصبحت عضوية ممثلى قطاع الأعمال فى اللجان التشريعية أو مجالس القوى العاملة، أو غير ذلك أمرا معتادا.

ومما يذكر، أيضا، أن القطاع الحكومى هو المسئول عن توزيع أعباء إدارة المجتمع على أفراده ومؤسساته، من خلال النظام المناسب للضرائب والرسوم. ووضع مثل هذا النظام وتحقيق الفعالية له مرهون بالتعاون المستمر بين القطاعين، وإلا غابت العدالة أو تبددت الموارد.

وبإيجاز، فإن منهج إدارة الاقتصاد الوطنى الذى اعتمد ضمن رؤية متكاملة لعملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر، استند، إجمالا، إلى تغيير جذرى فى طبيعة العلاقة بين القطاعين (الحكومى والأعمال) من نمط الوصاية والمنح إلى نمط المشاركة وتبادل الرأى والخبرة، ومن نمط التفتيش والرقابة والتحكم إلى نمط التعاون والتنافس والتكامل، وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للمجتمع.

والواضح من السياق السابق أن **الخصخصة** أو التخصيصية عنصر أساسى فى الرؤية الشاملة للإصلاح التى نحاول تبيّن مكوناتها فى مجال سياسات التكيف الاقتصادى. ولا شك فى أن التوجه نحو التحرر الاقتصادى إنما يعنى إحداث تطورات جذرية فى العلاقات الاقتصادية والهياكل الإنتاجية، وفى أشكال الملكية، وخصائص السوق، وأنماط التوزيع، ومعدلات الادخار والاستثمار، والرقابة، وأساليب الأداء المتبعة لضمان كفاءة الاقتصاد وحسن توجيه الموارد.

وبإلقاء نظرة سريعة على النشاط الاقتصادى حتى نهاية الثمانينات، نتبين أن القطاع العام كان يستأثر بالنصيب الأكبر من هذا النشاط، حيث كان يمثل ٧٠٪ من الاستثمارات و٨٠٪ من التجارة الخارجية و٩٠٪ من النظام المصرفى وقطاع التأمين ونحو ٦٠٪ من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى. وفى الوقت نفسه، فإن هذا القطاع كان يعانى مشكلات عديدة مزمنة، وقد أدت عدة عوامل

متشابكة ومتوارثة إلى تراكم المتأخرات على شركاته، حتى دفعت بها فى النهاية إلى الدخول فى دوامة الخسائر والاقتراض والسحب على المكشوف. ومن هذا المنطلق برز دور الخصخصة وأهميتها كأداة تكفل تصحيح الأوضاع، من خلال إعادة تنظيم وتطوير هذا القطاع من ناحية، وإعطاء دور متزايد وحيوى للقطاع الخاص من ناحية أخرى، ليعملا معا جنبا إلى جنب وفقا لأسس اقتصادية سليمة تحقق التوازن بين كل من العائد والتكلفة الحقيقية للمنتج، الأمر الذى يؤدى إلى الاستخدام الأمثل للموارد تبعا لمعايير الكفاءة الاقتصادية.

والخصخصة مجموعة من السياسات المتكاملة التى ترمى إلى الاعتماد الأكبر على آليات السوق وإذكاء روح المنافسة وتوسيع المجال أمام القطاع الخاص، ليؤدى دوره الطبيعى فى تحمل مسئوليات التنمية، عن طريق تخلى الدولة تدريجيا عن احتكار الإنتاج المباشر لبعض السلع والخدمات، لتتبوأ مكانتها فى إدارة الاقتصاد الكلى، بغض النظر عن عنصر الملكية – على النحو الذى يكفل الاستقرار السعرى والتوازن الخارجى والعدالة فى التوزيع ومنع الاحتكارات الخاصة. فالقضية إذن ليست إقصاء أو تغييب دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بقدر ما هى الاهتمام باختيار الأسلوب المناسب لممارسة هذا الدور.

ومفهوم الخصخصة يعد مفهوما نسبيا، إذ يعتمد فى تفسيره على الشكل الذى تتخذه هذه العملية ومدى الحرية التى يعتزم منحها للقطاع الخاص. وأهم الصور المجربة للخصخصة هى بيع الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وهذا أكثر أشكال الخصخصة شيوعا، نظرا لما يتميز به من توفير عوائد ضخمة للدولة فى الأجل القصير، وهو يسمح للأفراد بتملك ورقابة أنشطة اقتصادية معينة، كما يسمح بتمليك أسهم المشروعات المباعة إلى العاملين بها. وهناك أسلوب تخلى الدولة عن التحكم فى المرافق العامة الذى يعنى السماح للقطاع الخاص بتوفير خدمات معينة كانت تحتكرها الدولة، مما يولد مزيدا من المنافسة لصالح المستهلك، ويقلل العبء الملقى على الدولة نتيجة لانخفاض المخصصات الحكومية اللازمة لتوفير هذه الخدمات. ويوجد أسلوب آخر هو عقود الإدارة، وبمقتضى تلك العقود فإن الحكومة توكل إدارة بعض المشروعات للقطاع الخاص، مع بقاء الملكية حكومية. ويوجد، أيضا، أسلوب البطاقات، وفى هذه الحالة فإن الحكومة تقوم بتقديم بطاقات إلى المستهلكين، حتى يتمكنوا بموجبها من الحصول على الخدمات من السوق الحرة، وهو ما يعد أسلوبا ملائما لتوفير الخدمات للأفراد ذوى الدخول المنخفضة، بدون لجوء الحكومة إلى تقديم هذه الخدمة بشكل مباشر، بما يساعد على الحفاظ على تكلفة هذه الخدمات عند أقل مستوى ممكن، كما أن ذلك الأسلوب لا يقلل من التزام الحكومة بتوفير تلك الخدمات للأفراد.

وقد اتبعت الحكومة المصرية بعض الأشكال السابقة لتنفيذ برنامج الخصخصة، بطريقة تتواءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتتفق مع طبيعة ومدى تشابك الهياكل الإنتاجية القائمة، وأيًا كان

الاختيار، فمن المؤكد أن هناك ما كان يبرر تبنى سياسة الخصخصة ذاتها.

وإذا كانت دول العالم على كثرتها وتباين أنظمتها الاقتصادية والسياسية، قد التقت فى توجهاتها على هدف واحد، تمثل فى تبنى سياسة الخصخصة، فإن أسلوب تنفيذها قد شهد تباينا جذريا فى ما بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة، بل وداخل كل نظام، حيث أثبتت التجربة أن الدول الرأسمالية لم تتفق على منهج موحد فى هذا الصدد، على الرغم من تمتعها جميعا بأسواق مالية متطورة وأنشطة اقتصادية متشابهة، مما يؤكد أن الخصخصة، وإن كانت تبدو هدفا عاما يشيع بين الدول، إلا أنها، وبصورة أكثر دقة، تعتبر سياسة داخلية ورؤية خاصة بكل دولة على حدة.

أما العامل الثالث من عوامل الرؤية المتكاملة التى تشكلت للنهوض بالاقتصاد الحقيقى وزيادة العرض الكلى فى الاقتصاد الوطنى، فهو **تشجيع الاستثمار** الذى يرتبط ضمنيا بالعاملين السابقين (تغير منهج إدارة الاقتصاد، والخصخصة)، وغايته الأولى هى تمكين الاقتصاد الوطنى من تحصيل مزايا الارتباط بالاقتصادات العالمية، ومواءمته معها. فلا خلاف على أن إعادة النظر فى الدور المنوط بالدولة القيام به، وتوسيع قاعدة الملكية عبر أساليب متنوعة للخصخصة، من بينها إعادة تنظيم القطاع العام - لم تكن لتكفى وحدها لإنجاز السياسات التفصيلية والنهائية لعملية التكيف الهيكلى.

وما زاد أهمية هذا العامل فى عملية الإصلاح هو تحويل الاستثمارات المباشرة من المجال العالمى إلى المجال الإقليمى داخل التكتلات الاقتصادية التى قامت وتقوم تباعا، فى ظل وضع مالى جديد ومتغير، إلى جانب تعاظم دور وأهمية الشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات التمويل الدولية، حتى أصبح القرار الاقتصادى والاستثمارى فى كل دول العالم، بغير استثناء، يأخذ فى حسابه اعتبارات عديدة خارجة على النطاق الوطنى. لذلك، اعتبر الاستثمار واحدا من أهم المتغيرات الرئيسية لبرنامج الإصلاح فى مصر. وبرغم مرور الاقتصاد الوطنى خلال الخطط الخمسية الثلاث المنقضية بفترات من التوسع والتباطؤ، فقد ظل الاستثمار عنصرا له الأولوية على مستوى الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية، وعلى مستوى قطاع الأعمال بشقّيه العام والخاص. ومع جريان عملية الإصلاح استطاع المخططون تعديل مسار الضخ الاستثمارى باستمرار، حتى استقر الرأى على توجيهه بدرجة أكبر نحو القطاع الخاص، وإلى المشروعات الإنتاجية الجديدة، وعلى قاعدة التوزيع العادل فى ما بين محافظات الدولة وأقاليمها، وإعطاء أولوية خاصة لمحافظات شمال سيناء وجنوب البلاد، ولاستكمال المشروعات التى بدئ تنفيذها، على أساس أن تجرى السياسة العامة للاستثمار وراء مجموعة محددة من الأهداف، فى مقدمتها تقليص الحاجة إلى الاقتراض، وتخفيض تكلفة التمويل الخارجى، وتعظيم القيمة المضافة والقدرة التصديرية، وإعادة تأهيل القوى العاملة، والتحديث التكنولوجى، وسعيا إلى غاية نهائية تتمثل فى جعل مصر سوقا مفتوحة رائجة للاستثمار بدون أية عوائق، من أجل إتاحة مزيد من فرص العمل وفرص الحياة الأفضل والارتفاع بمستوى معيشة المواطنين، كهدف أسمى للإصلاح ينطلق بالمجتمع المصرى إلى مصافّ الدولة العصرية.

وقد جرى كل ذلك، عمليا، استرشادا بإجراءات عامة روعى التدرج والتصاعد فى الأخذ بها وتطبيقها، تشمل توحيد الإطار العام للتشريعات الحاكمة للاستثمار، والتوسع فى الإعلان عن فرص الاستثمار، وإعداد خريطة استثمارية للمحافظات، تركز على فرص الاستثمار ومزاياها الجغرافية، وتنفيذ أنظمة متطورة لحوافز الاستثمار، وتبسيط إجراءات إنشاء المشروعات، ودعم المحليات فى البتّ فى قرارات الاستثمار، والتوسع فى إنشاء المناطق الحرة التى تعتبر إحدى وسائل الجذب الاستثمارى، والتى تتميز بأن التعامل فيها يكون خارج السيادة الضريبية والجمركية.

العامل الأخير فى تلك الرؤية، وإن كان ترتيب وروده لا يعكس بالطبع أهميته، بل يمكن القول إنه يتعاكس معها، هو **تحرير التجارة**. فلا جدال فى أن المؤشرات العامة للتجارة تعد معيارا أساسيا فى تقدير قدرة أى اقتصاد، بالنظر إلى أن المؤشرات الإجمالية للأداء الاقتصادى تحسب على أساسها. وليس هذا، فحسب، فالتجارة هى المعيار النهائى للحكم على مدى نجاح سياسات التكيف الهيكلى، وهى مرآة دقيقة لوضعية القطاعات الإنتاجية والخدمية. ولكل هذه الأسباب، احتلت سياسات تحرير القطاع الخارجى مركز الصدارة فى عملية الإصلاح.

فالتصدير هو المحرك الأساسى لتحقيق تنمية متواصلة تدعم الأهداف القومية، من حيث توفير فرص عمل جديدة تساهم فى معالجة مشكلة البطالة، ورفع مستويات الدخول ومعيشة المواطنين، بالإضافة إلى ما تحققه قوة الاقتصاد المحلى من دعم الدور الذى تقوم به الدولة على المستوى الإقليمى والعالمى.

وقد أكدت سنوات السبعينات والثمانينات وأوائل التسعينات وجود مزايا نسبية لمصر فى الصادرات غير المنظورة التى لا تحقق الاستقرار المطلوب فى القطاع الخارجى، بسبب تعرضها إلى تقلبات خارجة على سيطرة الإدارة الاقتصادية المصرية. ومن ثم، كان توازن الموارد الخارجية المصرية مرهونا بإحداث دفعة قوية فى تنمية الصادرات السلعية غير التقليدية، وعلى الأخص السلع الصناعية الواعدة بتحسين الأداء وتجويد الإنتاج، بالتضافر مع إنشاء خدمات تصديرية فعالة ونشطة، وانتهاج فنون التسويق الحديثة، والالتزام بمواصفات الجودة العالمية، والقدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية.

ويشير التحليل الاقتصادى إلى أن النشاط التصديرى كان هو العنصر الفعال فى اقتصادات الدول المتقدمة حاليًا، وهو يؤدى الآن الدور نفسه بكفاءة أكبر فى اقتصادات الدول الصناعية الجديدة. ولم يكن الحال مختلفا فى مصر، ذلك إن قطاع التصدير، وبالذات صادرات القطن والحاصلات الزراعية، كان هو القاطرة التى حركت مسار التنمية فى مصر فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت الصادرات الصناعية تأخذ مكانها ضمن الصادرات المصرية، حتى كانت مصر فى أوائل الستينات فى موقف نسبى أفضل فى مجال التعامل مع العالم الخارجى، من كثير من الدول الصناعية الجديدة، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتركيا.

غير إن اتّباع مصر سياسة إحلال الواردات والمغالاة فى حماية الصناعة الوطنية، خلق اقتصادا يوجه الإنتاج إلى السوق المحلية. وقد فقدت مصر فى فترة الستينات والسبعينات، وبفعل هذه السياسة إلى حد كبير، قدرتها التنافسية على استمرار صادراتها السلعية فى الأسواق الخارجية، بل إنها تحولت إلى دولة مهيأة للاستيراد لا للتصدير.

والمؤكد أن ضعف الصادرات يمثل قيدا رئيسيا على حركة الاقتصاد، فى حين يمثل نجاح التصدير أداة رئيسية لتحقيق تنمية متواصلة، يدعمها دور الدولة فى مجال السياسة الخارجية الذى يرتبط بشكل كبير بالدور الذى يمكن أن تؤديه فى حركة الاقتصاد العالمى.

وعلى المستوى الداخلى، فإن المطالب المتزايدة للنهوض بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء بالخدمات التى تقدمها الدولة، وتوفير فرص عمل ملائمة لقوة العمل المتزايدة، كل ذلك يضع التصدير ضمن أولويات العمل الوطنى. وتظل تنمية الصادرات وأهمية الارتقاء بالجودة وتخفيض التكلفة وما تحققه من زيادة فى الطلب ومن ثم الإنتاج والاستثمار – الوسيلة الأفضل لمواجهة هذه المتطلبات.

وتحتل تنمية وزيادة الصادرات غير التقليدية أهمية قصوى فى البرنامج المصرى، ليس فحسب بسبب الافتقار إلى مصادر بديلة فعالة للحصول على النقد الأجنبى، ولكن – وهذا هو الأهم – لعدم قدرة الاقتصاد المحلى بمفرده على دفع عجلة النمو بشكل مستمر، وإذا كان دخل مصر من حصيلة الخدمات والمنح والمساعدات الأجنبية وعائدات تصدير البترول والقطن، يمثل أهم عناصر اقتصاد مصر الخارجى، فإن أيّا من هذه المصادر لن ينمو بصورة كافية فى المدى القريب، لذلك، يعتبر المصدر الواقعى الوحيد لتدفق النقد الأجنبى بصورة كبيرة فى المستقبل هو التوسع فى تنمية الصادرات غير التقليدية.

ولكى يصبح التصدير هو المحرك الرئيسى للنمو، حدد مخططو البرنامج المصرى أربعة اتجاهات أساسية للعمل، هى: مضاعفة الصادرات حتى عام ١٩٩٩ ورفع حجم الصادرات عام ٢٠٠١ إلى ثلاثة أضعاف الصادرات الحالية، وتنويع الصادرات بحيث يتأتى ثلثا حصيلة الصادرات السلعية من صادرات غير تقليدية، والوصول بنسبة حصيلة الصادرات إلى ٣٣٪ من الناتج المحلى، وبقيمتها إلى نحو ١٥ مليار دولار بنهاية عام ألفين.

فى ظل هذه الرؤية المتكاملة، شهدت السنوات المنقضية فى برنامج الإصلاح العديد من الإصلاحات الهيكلية، فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى. وكان فى مقدمة هذه الإصلاحات إصدار قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون تطوير سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذى استهدف توسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وأعطى حرية أكبر للشركات العامة، بحيث تعمل على أسس اقتصادية. وقد استبق صدور هذه القوانين تطبيق سياسة

السوق المصرفية الحرة فى مايو ١٩٨٧، أى فى مرحلة مبكرة جدا من عملية الإصلاح، وهو ما يشير إلى أن المسئولين عن البرنامج كانوا مدركين تماما للطبيعة الترابطية فى ما بين مختلف سياسات وإجراءات عملية الإصلاح، وأن كل سياسة أو إجراء، كان يؤخذ به فى التوقيت المناسب تماما، بالنظر إلى علاقته بالعملية ككل وبمسارها، وبمختلف الإجراءات الأخرى، والوضعية التى تصير إليها العملية على امتداد كل مرحلة.

إن التأثير المتراكم الذى أحدثته سياسات التكيف الهيكلى لا يمكن فهمه بصورة دقيقة وتفصيلية، كما ذكرنا، بغير النظر إلى مؤشرات التطور القطاعى. غير إن الصورة المتقدمة والمتحولة للأداء التجارى والاستثمارى تساعد فى تكوين فهم عام لطبيعة هذا التأثير.

ولنقل، بداية، إن القوانين المشار إليها شكلت بالترابط مع تعديلات لقوانين أخرى ذات علاقة ومع تشريعات أخرى معاونة، مظلة حماية وتشجيع لعملية الإصلاح ككل، وللنشاط الإنتاجى والاستثمارى والتجارى. وقد جاءت فى مجموعها معبرة عن فلسفة البرنامج، حيث أعطى قانون الاستثمار دفعة قوية لتشجيع القطاع الخاص، وهو القانون الذى أنشأ هيئة عامة للاستثمار تتعامل مع المستثمرين مخولة كل الصلاحيات، والذى ضمنت أحكامه تبسيط وتوحيد القواعد الاستثمارية، ومنح حوافز ملائمة لعمليات الاستثمار من مزايا وضمانات وإعفاءات.

وعلى جانب آخر، وفى إطار تعديل منهج إدارة الاقتصاد، اتخذت خطوات متعددة لتسهيل الإجراءات الإدارية للاستثمار، منها إنشاء مكاتب لخدمة الاستثمار فى المحافظات، وإعداد خريطة استثمارية لتحديد مواقع الاستثمار، وتشكيل لجنة وزارية تختص بحل المشكلات التى قد تطرأ من الجهات الحكومية، والتى قد تؤثر على المشروعات الاستثمارية، وصدور تشريع ينظم قواعد التصرف فى الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة. وفى مراحل تالية، فى غضون عملية الإصلاح، ألغيت بعض الرسوم على الاستثمار وخفضت أخرى.

كما نفذت إجراءات عديدة لإصلاح القطاع العام، بدأت بمسح شامل لمشروعاته وتصنيفها حسب أوضاعها، ثم تحديد المشروعات المراد خصخصتها، ووضع أسس لتقويم أصول الشركات المباعة، وتحديد جدول زمنى يحدد دفعات البيع، وذلك فى إطار القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. وكانت عملية المسح والدراسة تلك قد بدأت فى مرحلة سابقة على صدور القانون، لتكون أحكامه متوائمة مع الوضع السائد والهدف المنشود.

وكان الإطار العام الذى جرت فيه هذه العملية هو توسيع قاعدة الملكية فى مختلف الشركات العامة والمشتركة، وفتح أوعية ومجالات جديدة لجذب المدخرات القومية، وزيادة حجم الاستثمارات الجديدة فى المشروعات الإنتاجية، والارتفاع بكفاءة تشغيل المشروعات القائمة، وتنشيط سوق المال وزيادة فعاليتها.

وفى ما يتعلق بخلق قنوات جديدة لجذب المدخرات والعمل على تحويلها واجتذابها للاستخدام فى

الاستثمار المباشر وغير المباشر، أخذت خطوة هائلة لتطوير سوق المال بإصدار قانون رأس المال عام ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية عام ١٩٩٣. وبالتدريج أصبحت هذه السوق هى الأولى فى منطقة الشرق الأوسط، بالانعكاسات المتتالية للتطورات التى أحدثها تقدم عملية الإصلاح فى شقّيه المالى والنقدى والهيكلى، حتى إن قيمة التعامل فيها قفزت من ١,٨ مليار جنيه فى الفترة من يناير إلى يوليو ١٩٩٥، إلى نحو ٨,٦ مليار جنيه فى الفترة من يناير حتى آخر سبتمبر ١٩٩٦.

وفى نطاق سياسة تحرير التجارة، أنشئت خمس مناطق حرة على مدى المرحلتين الأوليين فى برنامج الإصلاح، وبدئ فى إنشاء خمس مناطق أخرى، بعد أن تأكد نجاح هذه المناطق التى تعمل المشروعات القائمة فيها خارج نطاق السيادة الضريبية والجمركية، حيث بلغت مساهمات المصريين فى المناطق العاملة بالفعل نحو ١,٢ مليار جنيه من إجمالى رءوس الأموال المشغلة فيها البالغة ٢,٤ مليار جنيه، فى ١٩٩٥. وفى هذه المناطق تعطى مزايا هائلة للاستثمار، أبرزها حرية اختيار المجال الاستثمارى بدون أية قيود، وحرية اختيار جهة استيراد واردات المشروع، وحرية تحديد أسعار المنتجات وهوامش الربح، وإعفاء الواردات والصادرات من الضرائب الجمركية، ومن جميع الضرائب الأخرى.

وإذا كان أحد أهداف عملية الإصلاح الكبرى هو أن يكون الاستثمار والإنتاج موجها أساسا إلى التصدير، فإن هذا الهدف احتاج إلى العمل فى اتجاهات عديدة، أهمها فتح المجال أمام أكبر عدد من الشركات المتعددة الجنسيات لكى تنشئ قواعد إنتاجية لها فى مصر. ومن أبرز الاتجاهات الأخرى فى هذا المضمار، وهو اتجاه يجرى العمل فيه منذ بدء عملية الإصلاح، ولكن خطوة خطوة، مراجعة ودراسة جميع الأعباء التى يتحملها المصدرون، سواء فى المحليات أو الجهات الأخرى، ومنها الضرائب والجمارك. ولذلك، تم السماح بإقامة مناطق تصديرية خاصة فى عدة مناطق، مع تحريرها من مختلف القيود والإجراءات والرسوم الجمركية، على أن تعتمد على استخدام الطاقات الموجودة فى الصناعات المصرية. كما تتابعت مجموعة من الإجراءات المتدرجة لتخفيض تكلفة الخدمات فى الموانئ والمطارات، وكذلك تكلفة الخامات المحلية المستخدمة فى السلع التصديرية، وقدمت تيسيرات متعاقبة فى مجال خدمات النقل.

وفى فبراير ١٩٩٦، اتخذت خطوة هائلة لتشجيع وتنمية الصادرات ودعم القطاعات التصديرية، عندما نشأ المجلس الأعلى للتصدير، وتحددت أهدافه فى إصدار القرارات والإجراءات الكفيلة بإزالة أية معوقات تؤثر على حركة التصدير، وتحديد الحوافز التصديرية والمواصفات الملائمة للسلع المطلوبة بالأسواق الخارجية، وغير ذلك من جوانب العملية التصديرية، كما أنيط به الإسهام فى تطوير وتنظيم الوحدات الإنتاجية المتوسطة والصغيرة والصناعات الحرفية ومشروعات الأسر المنتجة، والقيام بكل ما من شأنه العمل على ترويج المنتجات المصرية فى الخارج، وإنشاء قاعدة بيانات بالصادرات المصرية والأسواق الأجنبية.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، ومما يمكن ردّه إلى الطبيعة العملياتية لمنهج الإصلاح، فكّر المخططون فى إقامة العديد من المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة. فقد اتضح بصورة متزايدة أن توطين السكان والصناعات فى المدن والتجمعات القائمة بات أمرا معوقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأسباب عديدة مفهومة، ولذلك، بدأت الدولة توجه المشروعات الجديدة إلى المدن والتجمعات العمرانية الناشئة حديثا، حيث تتمتع بمرافق وخدمات بِكْر، يمكنها أن تستوعب هذه المشروعات وتشغلها على نحو فعال وكفء. وفى ما بعد تم التفكير فى إقامة مناطق صناعية صِرْف فى مختلف المحافظات، وهو تفكير أملته اعتبارات اقتصادية واستراتيجية وبيئية متعددة، فى المقدمة منها، تحقيق هدف النمو الإقليمى المتوازن الذى يضمن، فى الوقت نفسه، تشغيل الطاقات المعطلة، وخلق فرص عمل توقف تيار الهجرة الداخلية الذى كان يهدد إدارة الدولة وأمنها. وحتى عام ١٩٩٥ كان قد تقرر بالفعل إنشاء ست عشرة منطقة صناعية فى أنحاء متفرقة من البلاد، منها ثمانى مناطق فى الوجه القبلى، واثنتان فى مطروح وسيناء، والأخريات في الوجه البحرى ومحافظات القناة. والمخطط أن تتمتع المشروعات القائمة فى هذه المناطق بإعفاء ضريبى لمدة عشر سنوات.

ولقد أعطى اهتمام كبير للسياسة المتعلقة بتحرير التجارة يتوازن مع الاهتمام الذى وجه إلى تشجيع الاستثمار، بسبب الصلة الواضحة، من السياق، بين الجانبين. ولذلك، تركزت معظم إجراءات التكيف الهيكلى على إزالة القيود المعوقة لحركة الصادرات والواردات، ووضع الإطارات المناسبة لتشجيع التصدير، وعلى تنمية وتوسيع سوق المال.

ويوجد فى مصر الآن العديد من البرامج والمشروعات والمؤسسات التى تهدف إلى تشجيع الصادرات وتنميتها، والتى أقيمت بواسطة معونات من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية أو المتعددة الجنسيات، وهى تشمل، على سبيل المثال وليس الحصر، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، مركز تنمية الصادرات الذى أنشئ فى مارس ١٩٩٢، لمساعدة الشركات المصرية على التصدير، والمركز المصرى لتشجيع الصادرات الذى أنشئ فى عام ١٩٧٩، ومركز معلومات التصدير الذى يقوم بمهمة توفير المعلومات اللازمة للمصدرين، من خلال الاتصال مع العديد من بنوك المعلومات الدولية، والهيئة العامة للأسواق والمعارض الدولية، والمركز المصرى لتشجيع الصادرات، لمساعدة المصدرين من خلال تمويل عملية اشتراكهم فى المعارض والأسواق الدولية، ومن خلال استقدام الخبراء لمعاونة المنتجين المصريين على تحسين مستوى الجودة لمنتجاتهم، والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، وهو من أبرز الهيئات العاملة فى هذا الميدان، ويهدف أساسا إلى زيادة الفرص التجارية، وتقوية روابط التجارة والاستثمار بين مصر ومجتمعات الأعمال الدولية، والمشاركة فى تمثيل مصر فى المنظمات والهيئات والمؤتمرات الدولية، إضافة إلى جمعية رجال الأعمال المصريين، وهى من أنشط المنظمات المصرية العاملة فى مجال تعميق الارتباط بين الاقتصاد المصرى والأسواق الدولية، عبر وحدة العمليات للاتصال الدولى القائمة

ضمن هيكلها التنظيمى.

وعلى مدى مرحلتى الإصلاح الاقتصادى الأولى والثانية، اتخذت الحكومة إجراءات حافزة فى توقيتات محددة، لتشجيع تنمية الصادرات، أهمها، تخفيض سعر الفائدة على قروض تمويل النشاط التصديرى، وخفض عمولة البنوك فى عمليات التصدير، وتشجيع شركات الطيران العابرة للأجواء المصرية على النزول فى مطار القاهرة ونقل الشحنات التصديرية إلى الأسواق الخارجية.

وعلى جانب آخر، أعطى مخططو البرنامج اهتماما كبيرا لتنمية سوق المال على النحو الذى بيّناه، وكانت هناك خطوات متتابعة أيضا لدعم فاعليته باضطراد، وفى هذا الصدد، جرى العمل على دعم البورصات المصرية بالأجهزة الفنية، مع السماح بقيد الأوراق المالية الأجنبية فى البورصة المصرية والأوراق المالية المصرية فى البورصات الأجنبية، والسماح بإنشاء شركات السمسرة والاستشارات الفنية، حتى يمكن أن تقدم الدعم اللازم للمستثمرين فى الأسهم والسندات، والسماح للقطاع الخاص بإنشاء شركات التأمين، وتعديل القوانين المنظمة للتأمين فى مصر بما يتلاءم مع ذلك، والسماح بإنشاء شركات الصرافة، ورفع قيود التعامل بالجنيه المصرى التى كانت مفروضة على بعض البنوك الأجنبية فى مصر، ودعم الاتصال مع أسواق المال فى المراكز المالية العالمية، من خلال شبكة اتصال متطورة تدعم تدفق المعلومات اللازمة، وإدخال تعديلات جذرية على الكثير من نصوص القوانين، لتشجيع سوق المال، وعلى سبيل المثال، تم السماح بفتح الحسابات السرية فى البنوك المصرية، كما تم إصدار قانون إنشاء بورصة مينا البصل، وقانون تنظيم تجارة القطن، ناهيك عن قانون سوق المال الذى عرضنا له بتفصيل وافٍ فى ما سبق.

وقد تمثلت الأهداف العامة لتلك الإجراءات والسياسات فى التوسع فى خلق مناخ المنافسة فى ما بين الوحدات الإنتاجية فى مختلف القطاعات، من خلال تحرير الأسواق، وعدم التمييز فى الأسعار والتكاليف والمزايا فى ما بينها، وزيادة الترابط والتكامل فى ما بين المنتجين، والتوسع فى إنتاج السلع التى تهم القاعدة العريضة من المستهلكين، وفتح فرص العمل أمام الشباب، وإعادة توزيع فرص الاستثمار والعمل إقليميا، وجلب المزيد من الاستثمارات إلى البلاد، عن طريق ربط تطوير الأداء فى سوق المال بالسياسات الاقتصادية الأخرى.

وهكذا، استلزم التحول المتدرج إلى بنيان اقتصادى يتسع فيه نطاق الملكية، ويتيح مزيدا من الفرص لتملك الأفراد أصول المجتمع، إجراء تغييرات كبيرة فى السياسات والأطر المؤسسية والقوانين والتشريعات الحاكمة للنشاط الاقتصادى، والقضاء على احتكار القطاع العام للكثير من مجالات العمل والإنتاج. وقد حظى مجال التجارة الخارجية باهتمام بالغ من واضعى البرنامج، خاصة أن خطوات الإصلاح التى تتالت منذ بدئه، كانت تسعى إجمالا إلى تمكين البنيان الاقتصادى من التوجه نحو التصدير.

ولذلك، تم الأخذ تباعا بإجراءات حاسمة للتعامل الخارجي، تتعلق بفنيات عملية التصدير وتفاصيلها الدقيقة، أدت إلى تحقيق طفرة هائلة في صادرات الدولة، وقد سارت كلها على هدى مجموعة من السياسات العامة، أبرزها تعظيم الإنتاج المحلي، بالاستثمار الأمثل للطاقات المتاحة وبحل اختناقاته وترشيد تكلفته ورفع مستوى جودته، لإمكان مواجهة منافسة الإنتاج المستورد في ظل سياسة تحرير التجارة الخارجية، والعمل على تطوير هيكل الإنتاج السلعي وتهيئته لأغراض التصدير، بعد استقصاء دقيق لحقيقة احتياجات الأسواق الخارجية ودرجة استيعابها للسلع، خاصة أسواق الدول العربية، واستعادة الأسواق التي اتجه إليها التصدير بكثافة من قبل، ومراعاة القدرة التنافسية والمزايا النسبية في توجيه السلع إلى الأسواق الخارجية، وكذلك تناسب التكاليف والأسعار، وتدعيم المؤسسات التي تعمل في تمويل وضمان ائتمان الصادرات، وتخفيض التكلفة التي يتحمل بها المصدر إلى أدنى حد، والاستمرار في توفير الاستيراد المرشّد لمقابلة الاحتياجات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، لتغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة، وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير، وإلغاء القيود الكمية والنوعية، واتخاذ ما يلزم لتنشيط عمليات فتح الاعتمادات، وإلغاء القيود على قيام القطاع الخاص بتجارة القطن في الداخل والخارج – وقد تم ذلك خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤، والارتقاء بالجودة، وتقديم المعونة الفنية للوحدات الإنتاجية المؤهلة لتصدير منتجاتها عالميا، وحصولها على شهادة المطابقة للمواصفات، والسماح بتصدير جميع المنتجات والسلع الزراعية والمخصبات الصناعية عن طريق الجمارك مباشرة، وإقامة المعارض والسماح بالبيع المباشر للجمهور، والتوسع في إقامة المعارض للمنتجات الوطنية بالدول الخارجية، وتكثيف الدور الإعلامي، وتنظيم لقاءات بين المنتجين والمصدرين.

ونتيجة لكل ذلك، زادت مختلف الصادرات الزراعية خلال السنوات ٩٢– ١٩٩٦. فالقطن، مثلا، زاد من ٢٦٧ ألف قنطار إلى ٣٨٠ ألف قنطار، والبصل من ٤١,٥ ألف طن إلى ٢٠٠ ألف طن، والفواكه من ١٣٥ ألف طن إلى ٣٠٠ ألف طن، والخضراوات من ٢٦٥ ألف طن إلى ٥٥٠ ألف طن.

كما زادت الصادرات الصناعية من الخضراوات والفواكه المحفوظة من ٢١,٢ ألف طن إلى ٣٨,٥ ألف طن، والمنسوجات القطنية من ٢٧,٩ ألف طن إلى ٢٤١ ألف طن، والسجاد والكليم من ١٨٧٦ ألف متر مربع إلى ٢٧٩٠ ألف متر مربع، والأحذية الجلدية من ٢ مليون زوج إلى ٨ ملايين زوج، والأسمدة الأزوتية من ٢١٧,١ ألف طن إلى ٣٦٠ ألف طن، وحديد التسليح من ٦٦,١ ألف طن إلى ٢٠٠ ألف طن.

وزادت جملة الإيرادات الجارية من ٥٥ مليار جنيه في ١٩٩٤ إلى ٦٥ مليار جنيه في ١٩٩٦، بنسبة زيادة قدرها ١٨,٢٪، مقابل زيادة المدفوعات إجمالا من ٥٤,٣ مليار جنيه إلى ٦٤,٥ مليار جنيه، بنسبة زيادة قدرها ١٧,١٪، مما أدى إلى انخفاض الفائض الجاري من ٠,٦ مليار جنيه إلى ٠,٥ مليار جنيه. وسجل الميزان التجاري خلال السنوات ٩٣ – ١٩٩٦ ارتفاع الصادرات السلعية من ١٢,٨ مليار جنيه إلى ١٦,٧ مليار جنيه.

وزادت صادرات البترول الخام ومنتجاته من ٦ مليارات جنيه إلى ٧,٢ مليار جنيه. وبلغ ارتفاع نسبة تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية خلال الفترة ٩٣ – ١٩٩٦ من نحو ٣٥,٧٪ إلى نحو ٣٥,٨٪، وقد ساهم ذلك فى تحسين ميزان المدفوعات إجمالا.

أما الميزان الخدمى، فقد حقق فائضا زاد من ١٢,٧ مليار جنيه إلى ١٨,١ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٥,٤ مليار جنيه، حيث زادت إيرادات النقل من ٢,٧ مليار جنيه إلى ٣,٧ مليار جنيه، والإيرادات السياحية من ٦ مليارات جنيه إلى ١٠,٥ مليار جنيه.

أما ميزان عوائد عوامل الإنتاج، فقد استمر فى تحقيق فائض زاد خلال الفترة المذكورة من ٧,٧ مليار جنيه إلى ٨,٨ مليار جنيه، حيث حافظت تحويلات المصريين فى الخارج على مستواها النسبى، وزادت عوائد الاستثمار والمتحصلات الأخرى من ٢,٩ مليار جنيه إلى ٥,٣ مليار جنيه.

بينما بقيت الفوائد على القروض والالتزامات الدولية عند مستواها النسبى عند ٤ مليارات جنيه، وزادت عوائد الاستثمار المدفوعة والمدفوعات الأخرى من ٠,١ مليار إلى ٠,٤ مليار جنيه، وزاد فائض ميزان التحويلات الجارية من ٣,٣ مليار جنيه إلى ٣,٦ مليار جنيه. ومما سبق يتضح أن الإيرادات الجارية لميزان التعامل مع العالم الخارجى حققت نموا خلال السنوات ٩٣–١٩٩٦، بنحو ١٨,٢٪.

وزادت الصادرات السلعية بنسبة ٣٠,٥٪، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى الزيادة فى الصادرات الصناعية بنحو ٦٩٪، وأهمها الغزل والنسيج والألومنيوم والحديد والصلب، وصادرات البترول ومنتجاته بنحو٢٠,٢٪.

وحققت الصادرات الخدمية زيادة نسبتها نحو ٢٠,٤٪، ومنها خدمات النقل (شاملة الملاحة البحرية والجوية وإيراد خط أنابيب سوميد) التى حققت بمفردها زيادة نسبتها نحو ٣٦,٤٪، والسياحة ٧٥٪.

وزادت عوائد عوامل الإنتاج المحصلة بنسبة ٦,٢٪، حيث زادت عوائد الاستثمار بنسبة ٨٥,٧٪ تقريبا. أما العناصر الأخرى للإيرادات، فقد حققت زيادة خلال الفترة المذكورة بنسبة ٣,٨٪.

وزادت الواردات الاستثمارية بنسبة ٩٪، فى حين تراجعت مدفوعات عناصر أخرى، أهمها النقل بنسبة (–) ٣,٢٪، والسياحة الخارجية بنسبة (–) ١٠,٨٪، والفوائد على القروض والالتزامات بنسبة (–) ٢,٨٪، وهى ترتبط بحجم الدين الخارجى وتوقيتات سداده. وزادت الأهمية النسبية للواردات السلعية (الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية) من ٦٦٪ إلى ٧٢,٢٪، أى ما يربو قليلا على ثلثى إجمالى المدفوعات.

وعلى الرغم من الإجراءات التشجيعية التى طبقتها الحكومة لتحفيز النشاط التصديرى، فإن أداء التصدير للقطاع الخاص لم يتواكب بصورة ملحوظة وتلك الجهود، إذ بلغت نسبة مساهمته فى إجمالى

الصادرات المصرية نحو ٢٤,٥٪ فى السنة المالية ١٩٩٤/٩٣، مقابل ١٨,٧٪ عام ١٩٨٧/٨٦، على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمته فى إجمالى الناتج المحلى التى بلغت نحو ٦٥٪ فى المتوسط خلال تلك الفترة، مقارنة بـ ٥٤٪ فى الثمانينات. ويشير ذلك إلى أن النسبة الغالبة من إنتاج هذا القطاع تتجه إلى السوق المحلية، بسبب ارتفاع ربحيتها على ربحية التصدير – وربما تكون السياسة الحمائية خلال السنوات السابقة قد ساعدت فى هذا الاتجاه.

وبرغم التغيير الهائل الذى أحدثته سياسات التكيف الهيكلى، فلا يزال عجز الميزان التجارى يمثل أحد القيود الأساسية على حركة المجتمع، وهذا العجز هو السبب فى التأثير السلبى الدائم على ميزان المدفوعات الذى يعانى بدوره عجزا مزمنا. وبعبارة أخرى، فإن الاقتصاد الوطنى يعتمد نتيجة لذلك، بصورة متزايدة، على الميزان الخدمى فى تغطية العجز، وهو ما يعنى الارتباط بمصادر دخل خارج سيطرة متخذى القرار فى المجتمع، الأمر الذى يعرضه إلى مخاطر دائمة.

وتلك هى بالضبط المخاطر التى استشرفها واضعو البرنامج قبل البدء فى تنفيذه، وهى مخاطر تتصل بواقع النظام الدولى الراهن وعملية تشكيله. ولا شك فى أن الجهود التى تبذل تباعا تضع فى اعتبارها ضرورة التعاطى مع تلك المخاطر، وتجاوزها بالتدريج.

والواقع أن مصر تتمتع بمزايا نسبية واضحة فى مجال التصدير، تتمثل فى وفرة الأيدى العاملة بأجور منخفضة، كما أن مناخ مصر وأرضها الزراعية تمكنها من زراعة محاصيل متنوعة فى توقيتات ملائمة، فضلا عن توسط الموقع الجغرافى مناطق أوروبا وشمال إفريقية والشرق الأقصى، مما يعنى الوصول السريع إلى الأسواق، ويكسب مصر ميزة لتكون مركزا للنقل والخدمات الأخرى، لتصبح قاعدة تصديرية ومحورا للتجارة العالمية.

وتوضح دراسة تكاليف الشحن والنقل فى مصر أنها فى مستوى تنافسى مع عدد كبير من دول العالم، إلا أن عدم كفاءة الخدمات المؤداة والتأخير الكبير فى عمليات الشحن والتفريغ وإنهاء الإجراءات – وهى عناصر لا تعكسها الإحصاءات – تحجب الكثير من المزايا المحققة من انخفاض التكاليف وأفضلية الموقع.

وفى ظل التكتلات الاقتصادية التى يشهدها العالم فى الوقت الحاضر، وفى ضوء النجاح الذى حققته اتفاقية الجات المعدلة، تصبح إدارة النشاط الترويجى والنفاذ إلى الأسواق العالمية عملا شاقا وكبيرا.

وأمام هذه التحديات يظهر مدى الجهد المطلوب للاحتفاظ بمستوى الأسواق الخارجية وتوسيع نطاقها، فى ظل منافسة قوية، وهو ما يتطلب إعادة ترتيب أولويات الأسواق للمنتجات المصرية، والتركيز على تلك الأسواق التى تتمتع فيها الصادرات المصرية بميزة نسبية واضحة، خاصة ما تظهره إمكانيات

الأسواق العربية والإفريقية من تقبل واضح لصادراتنا فيها، وقد تطلب هذا من الحكومة أن توظف اتفاقياتها وجهودها المختلفة مع تلك الدول لخدمة هذا الهدف.

وتطور الصادرات المصرية ونموها يرتبط أساسا بتنمية الصادرات غير التقليدية، وعلى الأخص السلع الصناعية الواعدة، بالإضافة إلى تحسين وضع الصادرات التقليدية، وفى مقدمتها القطن، مع الأخذ فى الاعتبار أن حصيلة صادرات البترول ومنتجاته تخضع بالدرجة الأولى للموقف فى السوق الدولية للبترول التى تتجه بصورة واضحة نحو الانخفاض، ولا تمتلك مصر قدرة التحكم فيها.

وقد حققت الصادرات من السلع غير التقليدية – وهى مجموعة السلع التى تتركز حولها الجهود لرفع القدرة التصديرية لمصر – زيادة ملحوظة، بنسبة ١٥٪ خلال السنوات العشر الماضية، مما عوض جانبا مهما من انخفاض قيمة الصادرات التقليدية. فقد ارتفعت قيمة الصادرات غير التقليدية من ٧٦٥ مليون دولار فى السنة المالية ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٨٨٦ مليون دولار فى السنة المالية ١٩٩٤/٩٣. وتركزت الزيادة فى مجموعة الصادرات الصناعية التى بلغت قيمتها ٣٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٣/٨٢، لتصل إلى ١٤٦١ مليون دولار عام ١٩٩٢/٩١، ثم تراجعت لتسجل ١١٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٤/٩٣. ويرجع ارتفاع الصادرات السلعية غير التقليدية، إلى حد كبير، إلى نمو النشاط التصديرى للقطاع الخاص نسبيا، بالإضافة إلى تكثيف القطاع العام جهوده التصديرية فى ظل الأوضاع الاقتصادية الجديدة.

ويرتهن مستقبل الصادرات السلعية المصرية بالإنتاج الوطنى والقدرة على تحديثه وتطويره وتحسين جودته ونوعيته وتخفيض تكاليفه، حتى يكون قادرا على المنافسة فى الأسواق الدولية والعربية، مع ارتباط الإنتاج بدراسات شاملة عن حاجة الأسواق الخارجية والسلع المنافسة، ووضع خطة تسويقية مكثفة لترويج الصادرات تشترك فى تنفيذها مختلف الأجهزة الرسمية والاتحادات والمنظمات الممثلة لقطاع الأعمال، بالإضافة إلى استمرار السياسات المحفزة للتصدير، وإزالة القيود التى تحد من انطلاق القطاع الخاص، وإطلاق حرية المنافسة بغير احتكار.

ومما لا شك فيه أن التصدير نشاط ديناميكى يحتاج إلى عمل دائب وجهد متواصل وتنسيق وتجانس كامل مع السياسات الاقتصادية، وهو ما تعمل الحكومة على تحقيقه بصبر وتؤدة، لإتاحة وضع تنافسى أفضل للصادرات المصرية، ومجال أوسع للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، للقضاء على الفقر والكساد، بما يمهد الطريق أمام التقدم الاقتصادى والاجتماعى ويزيد رفاهية الشعب.

إن الملامح التى قدّمناها بإيجاز – نأمل فى أن يكون مفيدا – للسياسات الإصلاحية التى اتبعت على محور التكيف الهيكلى، لا تكفى وحدها لتجسيد الحالة التى انتقلت إليها مختلف قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية، مع عملية الإصلاح. وبرغم فائدتها للفهم العام، فإنها لا تعكس، بمفردها، التحسن التدريجى الملموس

فى مستوى معيشة المواطنين، والدفعات الهائلة التى طالت معدلات الإنتاج القومى فى مختلف الميادين. وهذا ما تقوم به الصفحات التالية التى تعرض إلى الإنجازات التى تحققت فى جميع هذه القطاعات، باتباع السياسات المتقدمة، مما أدى إلى زيادة العرض الكلى للاقتصاد الوطنى، وتحسينه، سلعا وخدمات.

لقد شهد قطاع **الزراعة واستصلاح الأراضى والموارد المائية** تطورا مثيرا عبر مسيرة الإصلاح الاقتصادى، وكان فى صدارة القطاعات التى قطعت فيه خطوات راسخة. وهذا أمر طبيعى، لأن قضية التنمية الزراعية قضية حيوية لها أبعاد اقتصادية وسياسية واستراتيجية متداخلة. وفى ضوء معدلات النمو السكانى فى مصر والمتغيرات العالمية المحددة للنمو فى مختلف قطاعات الإنتاج المحلى، استقر واضعو برنامج الإصلاح على أن تنمية الزراعة المصرية هى أمل مصر فى التقدم على مختلف الأصعدة. ولهذا، وضعت فى مستهل الثمانينات، وقبيل بدء البرنامج الإصلاحى، استراتيجية عريضة تحدد الأهداف الرئيسية والآليات الممكنة لانطلاق الزراعة المصرية، وقد أثبتت مرونتها، إذ أمكن إعادة صياغتها وبلورتها خلال التسعينات، لتتسق مع الإطار الهيكلى الجديد الذى قام فى الاقتصاد العالمى. واعتمدت هذه الاستراتيجية على أربع ركائز هى: الإطار الاقتصادى والاجتماعى العام للتنمية الزراعية، أهداف استراتيجية الزراعة المصرية، محددات التنمية الزراعية، آليات تحقيق التنمية الزراعية. وكان أبرز ملامح الركيزة الأولى التأكيد على دور التكنولوجيا المتطورة فى الإسراع بمعدلات التنمية والتوسع فى الخصخصة وزيادة الاستثمارات، فى مجالات الزراعة، ورفع كفاءة أعمال التسويق، وتعديل الإطار المؤسسى والتشريعى، بما يساعد فى تحقيق التنمية الزراعية. أما أهداف هذه الاستراتيجية، فقد جاء على رأسها تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد الزراعية، وإيجاد إمكانية لجعل جهود التنمية الزراعية متواصلة، وضمان الأمن الغذائى بالتركيز على المحاصيل الاستراتيجية، وخلق فرص عمل منتج فى الزراعة، وإعادة توزيع الدخل القومى، بما يعكس مساهمة الزراعة فيه بنسبة موضوعية، وأخيرا، تنمية الصادرات الزراعية لتساهم فى تخفيف العبء المتزايد على الميزان التجارى. وبمراعاة محددات التنمية الزراعية، وبالنظر إلى الإطار العام لها، فقد تم الأخذ بآليات عديدة تم تحديثها أو استحداثها، لتحقيق أهداف التنمية الزراعية، وكلها تنسجم مع الاتجاه العام لبرنامج الإصلاح، أى تحرير القطاع الزراعى بالأسلوب الذى لا يترتب عليه اختلالات غير محسوبة على المزارعين والمستهلكين، وهو أسلوب رأى واضعو البرنامج أن يتأسس على اعتماد التخطيط التوجيهى أو التأشيرى الذى يزيد مسئولية الدولة فى إحداث التنمية الزراعية، ويطلق، فى الوقت نفسه، طاقات وإبداعات العاملين فى هذا القطاع، من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية. وكان فى

مقدمة هذه الآليات تطوير دور البحث العلمى والإرشاد الزراعى فى التنمية الزراعية، والتوسع فى استصلاح الأراضى وتوزيعها على شباب الخريجين والمستثمرين، وإعادة النظر فى الهياكل المؤسسية للقطاع، والاستمرار فى ترشيد استخدام مياه الرى، وإحلال وتجديد منشآته، وتعديل التركيب المحصولى، وتحديث وسائل الرى والصرف. وفى ضوء هذه الاستراتيجية العامة، نفذت مجموعة من الإجراءات المتتابعة التى أدت إلى إحداث دفعات قوية متتالية وتراكمية للإنتاج الزراعى، ومن ذلك، إلغاء التوريد الإجبارى للمحاصيل وتحرير أسعارها وإلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وتطوير القطاع المصرفى المرتبط بالريف ورفع أسعار التوريد وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى. وخلال الفترة ٨٢ - ١٩٩٦ تحققت قفزة هائلة فى مجالات الإنتاج الزراعى كافة، لعل من أدلّ مؤشراتها ارتفاع معدل النمو فى الإنتاج الزراعى من ٢٪ إلى ١,٣٪، وزيادة الرقعة الزراعية من ٦,٢ مليون فدان إلى ٧,٨ مليون فدان، والمساحة المحصولية من ١١,٢ مليون فدان إلى ١٤,٩ مليون فدان، ووصول قيمة الصادرات الزراعية إلى نحو مليار ونصف المليار جنيه، وزيادة عدد المشتغلين فى القطاع بمعدل نمو سنوى بلغ ١,٤٪. وخلال الستة عشر عاما الماضية حقق إنتاج معظم المحاصيل الزراعية نموا مضطردا، ومن بينها الحبوب والبقول والمحاصيل السكرية والحبوب الزيتية والبصل والخضراوات والفواكه. وتطور الإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى تطورا ملحوظا. وقد حدث كل هذا برغم الارتفاع المتزايد فى تكاليف الإنتاج الزراعى، نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار الفائدة على القروض، عالميا، وبرغم الضغوط التى فرضتها اتفاقيات التجارة الدولية. وفى هذا الصدد، اتبعت الدولة سياسات متدرجة من أجل زيادة دخول المزارعين، حتى يمكن زيادة الصادرات الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية. وكان من أهم الإنجازات التى تحققت باتباع هذه السياسات، زيادة إنتاج القمح من ١٣,٤ مليون أردب عام ١٩٨٢ إلى ٣٣ مليون أردب عام ١٩٩٢. وعلى محورى التنمية الأفقى والرأسى حققت سياسات الإصلاح فى القطاع الزراعى إنجازات ضخمة، منها استكمال أعمال البنية الأساسية لاستصلاح وزراعة نحو ٢ مليون فدان، وإنجاز عدد من مشروعات تحسين الأراضى فى مساحة تصل إلى مليون فدان، وتعميم استخدام التقنيات الحديثة فى عملية إكثار البذور والتقاوى وتوفير الأسمدة، إلى جانب نقل تكنولوجيا الزراعة الآلية، عن طريق نشر محطات الزراعة الآلية الإرشادية فى مختلف المحافظات، وتطوير برامج التدريب الزراعى، وترفيع أداء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان وفروعه بالمحافظات، حتى بلغ إجمالى أرصدته المصرفية فى نهاية يونيو ١٩٩٦ نحو ٤ مليارات جنيه، والتوسع فى البحوث الزراعية التى أدت إلى تحسين السلالات واستنباط التراكيب الوراثية والأصناف النباتية ذات الإنتاجية العالية والصفات الممتازة. وفى مجال الرى الذى شهد أعمال تحديث وتطوير وتوسع غير مسبوقة، تم فى إطار برنامج الاصلاح توظيف استثمارات تجاوزت المليار ونصف المليار جنيه لتنفيذ مشروعات عديدة، أهمها مشروع ترعة السلام لخدمة مساحة ٦٠٠ ألف فدان، وترعة الإسماعيلية لخدمة مساحة ٨٣٠ ألف فدان، ومشروع ترعة النصر لخدمة ٤٠٠

ألف فدان، ومشروع قناطر إسنا الجديدة لتوفير ١,٥ مليار متر مكعب من المياه، تساهم فى رى نحو ٣٠٠ ألف فدان وتوليد طاقة كهربائية طاقتها ٦٣٠ ميجاوات ساعة، ومشروع هويس نجع حمادى الجديد الذى يوفر مليار متر مكعب من المياه، تساهم فى رى ٢٠٠ ألف فدان، وإنشاء قناة توشكى لاستقبال طاقة المياه الزائدة على طاقة التخزين فى بحيرة السد العالى، واستغلالها لاستصلاح وزراعة الصحراء فى جنوب الوادى، والبدء فى دراسة وتنفيذ مشروع ترعة الوادى الجديد بطول ٢٤٠ كيلو متر لخدمة ٥ ملايين فدان تمثل، وبحق، أمل مصر فى المستقبل وقاعدة الارتكاز والأمن الاستراتيجى للأجيال المقبلة.

أما قطاع **الصناعة والإنتاج الحربى** فيمثل، كغيره من قطاعات رئيسية، قوة دفع وارتكاز لكل قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية. ولذلك، وضعت خطة استراتيجية فى إطار عملية الإصلاح لتنمية الصناعة المصرية والتنسيق الكامل بينها وبين القطاعات الأخرى. وقد مضت هذه الاستراتيجية على هدى السياسات التى دارت فى إطارها عملية الإصلاح، ومحورها الأساسى هو الخصخصة وتحرير العمليات الاقتصادية، حتى توجت فى عام ١٩٩١ بإصدار قانون قطاع الأعمال العام الذى وسّع قاعدة الملكية فى الصناعة، وأدى إلى تحسين معدلات الإنتاج والإنتاجية فى مختلف محاورها، وأحدث فيها انتقالة تكنولوجية هائلة، مكنتها من الدخول تدريجيا إلى سوق المنافسة العالمية. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية محاور عديدة تعاونت على إخراج الصناعة المصرية من حالة الركود التى لازمتها طويلا، وكان فى مقدمتها تنمية القدرات التكنولوجية الوطنية، وتوفير المناخ الاقتصادى والاجتماعى والبنية الأساسية اللازمة لذلك، إلى جانب التوسع فى تطوير ونقل تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة والمعلوماتية والتكنولوجيا الحيوية وهندسة الوراثة، على أساس أن هذه التكنولوجيا تنتج عائدا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا، وتضع البلاد على بداية الطريق للحاق بالعالم المتقدم، كما تضمنت هذه الاستراتيجية تعظيم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة، عن طريق إدخال أنظمة الجودة الشاملة، وترشيد تكلفة الإنتاج، والاهتمام بالتطوير الإدارى ودعم المؤسسات التصديرية، بالإضافة إلى التوسع فى تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة المكثفة للعمالة، والربط بين المنشآت الصناعية والغرف التجارية، وإعادة النظر فى النظام الضريبى. وتنفيذا للتوجهات القيادية العامة لمختلف قطاعات الإنتاج التى تعكس رؤية خاصة وشاملة لبرنامج الإصلاح المصرى، قامت استراتيجية الصناعة على أساسين مهمين، أولهما الاقتداء بمبدأ الاعتماد على الذات، تحت شعار «صنع فى مصر» خاصة فى إنتاج المعدات الاستثمارية، وتشجيع تشغيل المزيد من العمالة مع رفع مهاراتها ومعارفها التقنية والإدارية. وقد ولّدت هذه الاستراتيجية ممارسات جديدة كل الجدة فى قطاع الصناعة، على رأسها الخطة الناجحة التى نفذت

تدريجيا لإعادة توزيع الأنشطة الإنتاجية والصناعية وإنشاء مناطق ومجمعات صناعية عملاقة فى مختلف محافظات الجمهورية. ويذكر أن عدد المشروعات الصناعية الجديدة التى تمت إقامتها عام ١٩٩٦ وحده بلغ ١٤٩٠ مشروعا، وصلت تكلفتها الاستثمارية إلى ما يقرب من ٦ مليارات جنيه، وقيمة إنتاجها ١٦ مليار جنيه، ووفرت نحو ٦٠ ألف فرصة عمل جديدة. ويتتابع جهود الإصلاح فى مصر، وصلت قيمة الصادرات من المنتجات الصناعية المصرية فى عام ١٩٩٦ إلى نحو ١٠ مليارات جنيه. واستطاع القطاع الصناعى فى ظل المزايا والحوافز التى منحتها الحكومة للمستثمرين للتشجيع على الاستثمار فى القطاع الصناعى، أن يتجاوب بسرعة وكفاءة مع الرؤية العامة لبرنامج الإصلاح، حتى بلغت استثمارات قطاع الأعمال الخاص والتعاونى فى عام ١٩٩٦ وحده نحو ٩ مليارات جنيه، فى مقابل مليار ونصف المليار لقطاع الأعمال العام ومليار واحد للقطاع الحكومى والعام. وحققت قطاعات صناعية عديدة معدلات نمو متزايدة، وكانت قطاعات صناعة وسائل النقل والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والأنشطة الهندسية والإلكترونية فى مقدمة هذه القطاعات. وحتى عام ١٩٩٦، تم تنفيذ جانب كبير من المشروعات الصناعية التى حددتها الخريطة الاستثمارية التى تتضمن ٢١ منطقة صناعية ضخمة جديدة حتى عام ٢٠١٧، تتوزع بين صناعات ثقيلة ومتوسطة وخفيفة. وفى عام ١٩٩٦، بالتحديد، بلغ معدل نمو قطاع الصناعة ٨٪، وبلغت قيمة الإنتاج الصناعى ٧٤ مليار جنيه. وقد وضعت وزارة الصناعة خطة أخرى لإنشاء المجمعات الصناعية فى جميع أنحاء البلاد، تم الانتهاء من تنفيذ بعضها ويجرى تنفيذ الأخرى، منها مجمع إنتاج الحديد والصلب الذى يتكلف عشرة آلاف مليون جنيه.

أما قطاعات **التعدين والثروة المعدنية**، فقد أحدثت طفرة فى التخطيط والاستكشاف على ضوء مشروع ضخم، تم إعداده بواسطة **هيئة المساحة الجيولوجية**، هو مشروع التخطيط الجيولوجى واستكشاف الخامات المعدنية الذى أعدت على أساسه خريطة جيولوجية لمصر. ولقد تمكن القائمون على هذا المشروع من توسيع قاعدة البحث والاستكشاف والاستغلال للثروات الوطنية، من خلال الشركات المصرية الخاصة، والمشتركة، والأجنبية. وفى عام ١٩٩٦، بدأت إنجازات هذا المشروع تترى تباعا، حيث سجل وجود خامات تعدينية فى مناطق عديدة، ونفذت عمليات استكشاف تستخدم تقنيات حديثة جدا لاستخراجها، ومن بينها خام الحديد والذهب والجرانيت، إلى جانب استكشاف وتحديد مناطق أحجار الزينة فى جنوب سيناء والرواسب الفوسفاتية فى شرقها. وكان فى مقدمة الإنجازات التى حققتها هيئة المساحة الجيولوجية، نتيجة لجهودها المتصلة فى البحث والاستكشاف، الاكتشاف النادر الذى لا مثيل له على مستوى العالم لمعدن الذهب، فى منطقة العوينات، فى عام ١٩٩٥. وكان ذلك ضمن خطة الهيئة للبحث عن ثروات مصر فى المناطق البِكْر، حيث أكدت الخرائط والعينات وجود كميات ضخمة جدا من خام الذهب وبنسبة مرتفعة جدا، أيضا، وذلك على المستويات السطحية، وفى باطن الأرض. ويَعِد هذا الكشف بنشاط تنموى واسع، زراعى وصناعى وتعدينى، فى جنوب مصر، كما يضع مصر فى مقدمة الدول المنتجة للذهب فى العالم، ويفتح، بالإضافة إلى ذلك، أفقا جديدا للتعاون مع ليبيا

الشقيقة التى تمتد منطقة الكشف فى أراضيها. أما الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات وهى إحدى هيئات وزارة الصناعة الأساسية، فقد نجحت فى تنفيذ المهام التى أسندت إليها بالكامل، وفى مقدمتها المشروع الضخم لإنتاج الفوسفات فى أبو طرطور، وإنشاء المجمع الكيماوى لإنتاج حمض الفوسفوريك، بالإضافة إلى إقامة عدد من المجمعات الصناعية لخدمة الصناعات الصغيرة والحرفية بالمدن الصناعية الجديدة، فى مختلف محافظات الجمهورية. وعلى أساس التفكير الجديد الذى جاء به برنامج الإصلاح المصرى الذى يقوم على تشغيل وتوظيف كل قدرات الدولة ومواردها المتاحة، من أجل إحداث النهضة المطلوبة، على طريق بناء الدولة العصرية، أصبحت كل أراضى الدولة الرسوبية مساحات مستهدفة للتنقيب عن البترول والغازات الطبيعية، وتم وضع استراتيجية متكاملة تتضمن تكثيف البحث عن خام البترول والغاز الطبيعى، لدعم الأمن القومى البترولى لمصر، وزيادة إسهام الموارد البترولية فى تعزيز الدخل القومى، وخلق مزيد من فرص العمالة للمواطنين. ونتيجة للاستقرار السياسى والأمنى الذى أوجد مناخا مستقرا للاستثمار فى مصر، واستنادا إلى خبرة قطاع البترول المصرى العميقة والمتميزة، ومصداقية مصر الثابتة، واحترامها لتعاقداتها الخارجية – انجذبت الكثير من الشركات العالمية للعمل فى مصر، حتى إن الاتفاقيات التى وقعت خلال الستة عشر عاما الماضية زادت على مئتى اتفاقية للبحث والتنقيب وتنمية حقول البترول. وخلال الخمس سنوات الماضية وحدها، تم تحقيق نحو ٢٨٥ اكتشافا، وضع معظمها على خريطة الإنتاج بعد إقامة التسهيلات اللازمة. وقد أنجز ذلك بفضل دعم دور القطاع الخاص فى مجال البحث، والاتجاه نحو طرح المناطق المفتوحة للبحث فى مزايدات عالمية بصفة منتظمة، والتواجد المستمر على الساحة الدولية، من خلال الندوات والمعارض التى تعرّف بإمكانات قطاع البترول فى مصر. وبسبب الجهود الحثيثة التى بذلت، وصل إنتاج البترول الخام فى عام ١٩٩٦ إلى ٤٤,٨ مليون طن، بنسبة زيادة قدرها ٣٩٪ على عام ١٩٨١، وبمعدل نمو سنوى ٢,٥٪، بينما بلغ إنتاج الغاز الطبيعى نحو ١٢ مليون طن، بزيادة بلغت نسبتها ٤٢٢٪ على عام ١٩٨١، بمعدل نمو سنوى ١٢,٥٪. وفى معيّة ذلك، طال صناعة الغاز الطبيعى تطور كبير فى البنية الأساسية لنقله، حتى بلغت أطوال الشبكة القومية له نحو ٣٠٠٠ كيلو متر، بالإضافة إلى عشرة آلاف كيلو متر لشبكات توصيل الغاز إلى المنازل، كما تم إدخال القطاع الخاص إلى مجال التكرير والتصنيع، مما أدى إلى زيادة كمية الخام المعالج بمعامل التكرير فى عام ١٩٩٦ بنسبة ٧٥٪ على الكمية المعالجة فى عام ١٩٨١، بمعدل نمو سنوى قدره ٤,١٪، وتم أيضا تعديل السياسة التسويقية للخام المصرى، ليدخل أسواقا جديدة. وشهدت صناعة البتروكيماويات هى الأخرى تطورا هائلا، من خلال توسيع وتطوير مجمع البتروكيماويات بالإسكندرية لتصنيع مشتقات البترول وبعض الخامات الأولية المستخدمة فى العديد من الصناعات، مثل صناعات البلاستيك والكاوتشوك وغيرهما، إضافة إلى ما يحققه المجمع من عائد كبير عن طريق تصدير المنتجات المصرية من مشتقات البترول التى اكتسبت شهرة عالمية. كما أسهمت جهود قطاع البترول فى دعم سياسة الدولة لتنمية المناطق النائية، بالتوسع فى إقامة محطات تموين وخدمة السيارات فى مختلف مناطق سيناء، ودعم شبكة خطوط نقل الخامات والغازات فيها،

لتامين احتياجاتها، ومضاعفة الطاقة الإنتاجية لمعامل التكرير فى أرجاء مصر، وإقامة معمل جديد فى أسيوط، وتوصيل الغاز الطبيعى إلى المنشآت الصناعية فى الوجه القبلى فى إطار البرنامج القومى لتنمية جنوب الوادى.

والحقيقة المؤكدة هى أن **الكهرباء والطاقة** أساس متين للتنمية المعاصرة فى سائر جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وهى الدعامة الرئيسية التى تقوم عليها مشروعات خطط التنمية الزراعية والصناعية والخدمية. والتخطيط الشامل فى مجال الكهرباء والطاقة استند إلى التنبؤ بالاحتياجات الفعلية من الطاقة الكهربائية لمختلف الاستخدامات، وتوفيرها من المصادر المتاحة لمواجهة الطلب المتزايد عليها. ولقد حرصت قيادة الكهرباء والطاقة المصرية على وضع استراتيجية شاملة لاستخدام وتنمية مصادر الطاقة فى مصر، طبقا للرؤية المستقبلية للمشروعات التنموية والخدمية حتى عام ٢٠١٧، بما يفى بمتطلبات المشروعات القومية العملاقة، لتحقيق هدف بناء الدولة العصرية الذى تضعه قيادة مبارك نصب أعينها منذ مطلع الثمانينات. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لقطاع الكهرباء والطاقة فى توفير احتياجات التنمية من الطاقة الكهربائية، وتوصيل التيار الكهربائى إلى القرية المصرية للارتقاء بمستوى المجتمع الريفى، وتحويله إلى مجتمع متقدم، وتحقيق الاستغلال الأمثل لمصادر إنتاج الكهرباء التقليدية، والتوسع فى استخدامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والبديلة، والاعتماد على الذات فى تصنيع بعض مهمات ومعدات محطات التوليد والمحولات والشبكات الكهربائية، وزيادة نسبة التصنيع المحلى للكابلات والعازلات والأبراج، وتشجيع القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى على بناء وتشغيل وتملك محطات توليد الكهرباء، وإحلال وتجديد المحطات والشبكات القديمة، والربط الكهربائى مع الدول العربية والإفريقية المجاورة وربطها مع الشبكة الأوروبية، بالإضافة إلى تحسين مستوى الخدمة الكهربائية للمنتفعين، حتى يصل إلى المعدلات والمواصفات العالمية، والعمل على ترشيد استخدامات الطاقة الكهربائية. وجريا على هذه الأهداف، وعبر جهود وزارة الكهرباء والطاقة والهيئات التابعة لها، تحققت إنجازات مذهلة فى هذا القطاع خلال ستة عشر عاما مضت، كان قطاع الكهرباء والطاقة خلالها رائدا فى الالتزام الخلاق بفلسفة الإصلاح الاقتصادى التى اختطتها القيادة، ونموذجا يحتذى لمختلف القطاعات الأخرى فى الدولة، حتى إن المؤسسات الدولية شهدت لهذا القطاع - بالذات - بأنه الأقدر على الإنجاز واستغلال الموارد المالية الاستخدام الأمثل لتنفيذ مشروعاته. وإذا كان النصيب السنوى من الطاقة الكهربائية للفرد هو أحد المقاييس المستحدثة لمستوى النمو والتقدم للدولة، فإن مصر بجهود قطاع الكهرباء والطاقة تأتى فى مقدمة الدول الأكثر نموا وتحضرا، حيث بلغ نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية سنويا فى عام ١٩٩٦- ١٣٠٠ كيلووات ساعة وهو الذى لم يتعد ٤٥٠ كيلووات ساعة فى عام ١٩٨٠، وهذا رقم مرتفع للغاية عند مقارنته بدول عديدة متقدمة ونامية. ويترجم هذا الرقم

الارتفاع المذهل لحجم الطاقة الكهربائية المتاحة، من ١٨ مليار كيلووات ساعة سنويا فى عام ١٩٨٠ إلى ٩٠ مليار كيلووات ساعة فى عام ١٩٩٦. ولتحقيق متطلبات تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادى بالتوسع فى إقامة مختلف المشروعات التنموية، انتهجت وزارة الكهرباء والطاقة سياسة إنشاء محطات توليد ذات قدرات كبيرة وكفاءة عالية، تتميز بانخفاض معدلات استهلاكها للوقود، وطورت محطات التوليد القائمة، لتعمل بالغاز الطبيعى، بهدف ترشيد استخدامات منتجات الوقود البترولية وتوجيهها إلى التصدير، وإدخال نظم مستحدثة لخفض معدلات الاستهلاك باستخدام الطاقة الحرارية الناتجة من عوادم المحطات الغازية، لإنتاج بخار يستخدم فى إدارة وحدات توليد بخارية إضافية، بغاية زيادة قدرة المحطة بنسبة ٥٠٪، بدون استخدام وقود إضافى. وقامت الوزارة، أيضا، بربط الشبكة الكهربائية الموحدة للجمهورية، من خلال إقامة محطات محولات على مستوى محافظات الجمهورية، لتأمين وتدعيم التغذية الكهربائية للامتدادات العمرانية الجديدة، خاصة المدن الصناعية والمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية، فامتدت الشبكة الكهربائية من أسوان إلى القاهرة على الجهد الفائق ٥٠٠ كيلو فولت، وتفرّع منها خطوط الشبكات جهد ٢٢٠ و١٣٢ كيلو فولت، لنقل الطاقة من الشبكة الرئيسية إلى مراكز الأحمال فى مختلف أنحاء الجمهورية. وباستخدام أحدث التقنيات العالمية المتاحة يتم الآن التحكم، مركزيا، فى جميع أجزاء الشبكة الموحدة، عن طريق مجموعة من مراكز التحكم فى الطاقة تتبادل المعلومات بين جميع المعدات فى الشبكة وحاسبات إلكترونية مركزية، تستخدم بدورها أحدث البرامج فى تمثيل وتحليل الشبكات، لاتخاذ القرارات اللازمة للتشغيل الاقتصادى، مع ضمان أعلى درجات الأمان وجودة التغذية بالطاقة الكهربائية. وقد وفرت وزارة الكهرباء والطاقة متطلبات المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة التى بلغ عددها ٢٢ مدينة، من بينها ٧ مدن تحت الإنشاء على امتداد محافظات الجمهورية، بما ساهم فى إحداث نهضة حقيقية للصناعة المصرية. كما قامت الوزارة بالمساهمة فى توسعات القطاع الزراعى، عن طريق تنفيذ مشروعات كهربائية لتغذية ٢٢٠ ألف فدان فى مختلف المحافظات الزراعية بالتيار الكهربائى، ويجرى فى الوقت الحاضر استكمال كهربة نحو ٨٠٠ ألف فدان أخرى. وتنتشر الآن فى مختلف ربوع مصر مواقع سياحية جديدة واعدة، تمثل مراكز جذب غير تقليدية للسائحين فى مصر الذين تتزايد أعدادهم باضطراد، وتتزايد معها فرص العمل للشباب، ومن أمثلتها المنشآت التى أقيمت على طول الساحل الشمالى الغربى والبحر الأحمر وسيناء، وكلها ما كانت لتنشأ لولا توصيل البنية الأساسية إليها، وفى مقدمتها شبكات وخطوط الكهرباء. وعلى طريق إنجاز أحد الأهداف الرئيسية للقطاع المتمثل فى تنمية المجتمع الريفى والمناطق النائية، تمكنت أجهزة وهيئات القطاع من إنارة جميع القرى والتوابع والعزب والنجوع، متخطية فى عملها التعداد المستهدف مرحليا، ففى عام ١٩٨٦ تم البدء فى إنارة التوابع التى كان من المزمع الانتهاء منها عام ١٩٩٨. وفى إطار خطة الدولة لاستغلال الإمكانات المتاحة محليا من مصادر الطاقة غير التقليدية، نفذت الوزارة عدة مشروعات لتوليد الكهرباء باستخدام طاقتى الشمس والرياح، فتم إنشاء أول محطة إنتاج كهرباء بالطاقة الشمسية بقدرة ١٥٠ ميجاوات، تعمل بالغاز الطبيعى ليلا، كما تم تشغيل مزرعة رياح

بقدرة ٥٠٠٠ كيلو وات، ربطت بالشبكة المحلية بالغردقة، بينما يجرى العمل فى مزرعتين أخريين فى الزعفرانة بقدرة ١٢٠ ألف كيلو وات، يبدأ تشغيلهما عام ١٩٩٨. وفى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية انتهى العمل فى إنشاء الشبكة القومية للرصد الإشعاعى للكشف المبكر عن أى تلوث إشعاعى عبر الحدود، كما نفذت مشروعات أخرى عديدة لمعالجة المخلفات المشعة وإنتاج النظائر المشعة المستخدمة فى مجالات الطب والزراعة، ويجرى فى الوقت الحاضر تنفيذ مشروع مفاعل مصر البحثى الثانى بقدرة ٢٢ ميجاوات الذى سيسهم فى بحوث اختبار المواد وإنتاج النظائر المشعة. واستلهاما لروح الاعتماد على الذات التى بثتها عملية الإصلاح فى قطاع الكهرباء والطاقة، ومن أجل إطلاق قدرة القطاع على العمل والإنجاز، بدون أية قيود قد تفرضها عوامل خارجية معينة، بادرت قيادة القطاع، فى خطوة تحسب لها، بإعداد خطة عريضة وطامحة لتصنيع بعض أجزاء معدات ومهمات محطات التوليد محليا، أمكن بمقتضاها، حتى عام ١٩٩٧، تصنيع ما نسبته ٤٥٪ من هذه الأجزاء محليا، وما نسبته ١٠٠٪ للمحولات والكابلات والأبراج والعازلات وأكشاك التوزيع. وقد أدى هذا الإنجاز الضخم إلى كسر الاحتكارات العالمية، والحد من القروض الخارجية، وخلق الآلاف من فرص العمل، وفتح المجال لاكتساب خبرات جديدة وتقنيات متطورة، لم تكن متاحة من قبل. والمؤكد أن كل هذه الإنجازات المبهرة ما كانت لتتحقق إلا بتنمية الموارد البشرية التى تأتى فى مقدمة الأهداف الاستراتيجية لقطاع الكهرباء. وفى هذا الإطار تم إنشاء وتطوير مراكز تدريب للعاملين فى القطاع فى مختلف المجالات، زودت بأحدث سبل التدريب وبمدربين على مستوى عالٍ من الخبرة والمهارة. كما تأسس مركز لإعداد القادة لتنشئة الأجيال المقبلة من قيادات القطاع القادرة على المضى قدما بعملية الإصلاح فى مرحلة الانطلاقة الكبرى. وفى هذا الصدد، يذكر أن وزارة الكهرباء كانت سبّاقة إلى إنجاز المهام التى أوكلت إليها فور إعطاء الرئيس مبارك إشارة البدء للعمل فى مشروعات تنمية سيناء وتوشكى، حيث قامت بتوصيل شبكات وخطوط الكهرباء إلى هذه المشروعات فى زمن قياسى، بما مكّن القطاعات الأخرى من البدء فى تنفيذ مهامها، كل فى اختصاصه. ثم إن وزارة الكهرباء والطاقة هى القطاع الأول الذى أكد بالعمل المبدع والخلاق الفلسفة الكلية الشاملة للإصلاح التى تنطوى على تحقيق الرابطة الحتمية والاعتماد المتبادل فى ما بين مختلف الشعوب فى العصر الجديد، من خلال طرح المشروع الطامح للربط الكهربائى بين مصر ومحيطها العربى والإفريقى والأوروبى. وقد احتاج السير فى هذا المشروع إلى دراسات وجهود عديدة أنجزتها قيادة القطاع، وأعقبتها بمخاطبة جهات التمويل القادرة على تنفيذ هذا المشروع الضخم، حتى انطلقت خطواته الأولى فى مرحلة مبكرة من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادى. وتتبلور مزايا مشروع الربط الكهربائى فى تحقيق الإفادة القصوى من تفاوت أوقات أحمال الذروة فى مختلف الدول الداخلة فى هذا المشروع، بما يخفض جزءا كبيرا من الاحتياطى اللازم لمواجهة فترات ذروة الأحمال، فتنخفض استثمارات هذا الاحتياطى، إضافة إلى الاستفادة من احتمالات الاشتراك فى إنشاء وتشغيل محطات توليد مركزية كبيرة، تؤدى إلى تدنية تكلفة الوقود والعمالة، وتحقيق الاستفادة القصوى من تعدد مصادر الوقود والطاقة فى هذه الدول، وتأمين استمرار التغذية الكهربائية للأحمال بطريقة اقتصادية، فضلا عن استغلال مصادر المياه الطبيعية المتوافرة فى

بعض الدول الإفريقية الداخلة فى هذا المشروع، لإنشاء محطات توليد هيدروليكية تولد الطاقة بأسعار زهيدة للغاية.

بدوره يعد قطاع **النقل والمواصلات** ركيزة مهمة وحيوية من ركائز البنية الأساسية للدولة، وقاعدة تقوم عليها مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتستند تنمية هذا القطاع إلى مجموعة من الأسس تهدف فى مجملها إلى إعادة توزيع الخريطة السكانية فى مصر، والتوطن خارج الوادى القديم، وتمضى على المبادئ العامة نفسها للبرنامج الشامل لعملية الإصلاح الاقتصادى التى ترتكز على مشاركة القطاع الخاص، بصورة إيجابية، فى عمليات التحديث والتنمية. وتقوم خطة قطاع النقل والمواصلات منذ بداية برنامج الإصلاح على عدة محاور، تشمل توفير الاستثمارات المناسبة لاستكمال وتطوير مشروعات النقل والمواصلات، وتحرير وتعظيم قوى الإنتاج فى قطاع الأعمال العام والخاص، ومراعاة البعد البيئى، باعتباره يمثل جزءا جوهريا من التنمية، وكذلك الدور الإقليمى لمصر، من خلال السعى إلى أن تتبوأ مكانة مبرزة فى نقل الترانزيت. وكغيره من قطاعات التجأ قطاع النقل والمواصلات إلى أساليب جديدة فى التفكير لإنجاز دوره الحيوى فى عملية الإصلاح. فقام القائمون عليه بوضع استراتيجية عريضة اعتمدت على إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة، خاصة فى الإدارة، وعلى رفع مستوى المهارات والتدريب المستمر والتحويلى للعاملين، والارتقاء بمستوى الخدمة لإحداث توازن بين الإيرادات والمصروفات، مع أخذ البعد الاجتماعى فى الاعتبار. ففى مجال النقل الداخلى الذى يشمل الطرق البرية والنهرية والنقل فيها والسكك الحديدية والنقل العام ومترو الأنفاق، استقر الرأى على استمرار الملكية العامة، مع تحسين أدائها وكفاءتها وتقويتها، وإقامة شبكة طرق متكاملة. وفى هذا المجال، تم ازدواج العديد من الطرق البرية والسكك الحديدية لخدمة الأنشطة الاقتصادية والسياحية والمجتمعات الجديدة، وربطها بالشبكة العامة للطرق، مع ضمان الانسياب المرورى على الشرايين الرئيسية للنقل وفوق النيل وفروعه، إلى جانب زيادة معامل الانتفاع بالنقل النهرى الأقل تكلفة، بدون إهدار للموارد المائية، مع الاهتمام بالنقل الداخلى للبضائع من وإلى الموانئ، وفى داخل البلاد، لنقل السلع الاستراتيجية لتغطية احتياجات الجماهير. كما تم العمل على تقليل العجز الجارى فى السكك الحديدية وتصحيح هيكلها المالى وتجديد بعض الخطوط وازدواج البعض الآخر، وإنشاء خطوط جديدة، أهمها أول خط عرضى فى مصر يربط منطقة الوادى الجديد بمنطقة البحر الأحمر، اتساقا مع الهدف العام لخطة الإصلاح الاقتصادى وقطاع النقل والمواصلات الذى أشرنا إليه. ولأن قطاع النقل والمواصلات يعى – كغيره من قطاعات – البعد القومى لعملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر، ويرى فيها نقطة البدء لمشروع نهضوى عربى شامل، فقد اتجه فى مرحلة مبكرة إلى إبرام اتفاقيات عديدة للنقل البرى بين مصر والدول العربية والإفريقية، لإحداث ربط عضوى بين مصر

والمشرق والمغرب العربى وإفريقية. وفى مجال النقل الداخلى، أيضا، ابتدأ قطاع النقل والمواصلات مشروعا حضاريا كان إنجازه بمثابة ضرورة ملحة لمواجهة الطلب المتزايد على النقل، وحلّ اختناقات المرور السطحى، ألا وهو مشروع مترو الأنفاق بالمدن الكبرى الذى فاقت معدلات إنتاجه وتنفيذه المعدلات المستهدفة. أما فى مجال النقل البحرى فقد ركزت قيادات القطاع على تنمية وتطوير الموانئ لمواجهة الزيادة المتصاعدة فى حجم التجارة الخارجية، وتأمين الملاحة فى المياه الإقليمية، بتطوير معدات ووسائل الملاحة البحرية، مع تنمية القوى البشرية بالتأهيل والتدريب المستمر والتحويلى. واستند تحديث هذا المجال إلى تعديلات تشريعية لم تعرف لها مصر مثيلا من قبل، أبرزها التشريع الذى سمح بتملك القطاع الخاص للسفن، بدون أية قيود، ووضع سياسة لطرح الأسهم التى يمتلكها قطاع الأعمال العام على الأفراد والشركات، وإنشاء اتحاد لملاك السفن تدعمه الدولة، حتى يتمكن الأسطول المصرى من مواجهة تكتلات النقل البحرى الضخمة على مستوى العالم. هذا إلى جانب تطوير أنشطة خدمات الشحن والتفريغ وإصلاح وبناء السفن والتوريدات والتوكيلات الملاحية والتخزين ونقل تجارة مصر الخارجية. أما قناة السويس، فقد شهدت خلال الستة عشر عاما الماضية تطويرا هائلا، مكّن من استيعاب أضخم الناقلات العالمية، ورفع القدرة الاستيعابية لمجرى القناة، وأدى إلى انتظام الملاحة وضمان سلامة السفن العابرة. وانطلق هذا التطوير من اعتبار أن قناة السويس هى أهم شريان للنقل بين الشرق والغرب، ومن كونها أحد أهم مصادر الدخل القومى. وأما مجال النقل الجوى، فقد تم توجيه جهود ضخمة لدعمه وتطويره، ليقوم بدوره الفعال محليا ودوليا، خاصة لخدمة السياحة التى تعتبر مصدرا آخر مهما من مصادر الدخل القومى. ويكتسب مرفق الطيران المدنى أهمية إضافية بالنظر إلى موقع مصر الجغرافى ودورها السياسى الإقليمى والعالمى. وفى ظل التحول فى المفاهيم والسياسات التى تحكم نشاط النقل الدولى عالميا، استندت عملية تطوير النقل الجوى إلى استكمال وتحديث البنية الأساسية، وتنمية قدرات مصر للطيران لرفع قدرتها التنافسية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى هذا المجال، وتشغيل كل الإمكانيات المتوافرة فيه تشغيلا اقتصاديا. وأخيرا، فقد حدثت طفرة هائلة فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، عن طريق دعم الاستثمارات المالية فى مجال إحلال وتجديد وصيانة وتشغيل المشروعات القائمة، والدخول فى مشروعات جديدة لتحقيق احتياجات الدولة من مرافق ووسائل الاتصال الحديثة، وميكنة خدمات الاتصالات بالريف، وتشجيع الصناعة المحلية ورأس المال الخاص فى هذا النشاط. ويمكن إعطاء مؤشرات متفرقة للتدليل على حجم الإنجاز الذى قدمه قطاع النقل والمواصلات، على مدى مراحل خطة الإصلاح الاقتصادى، فقد زادت طاقة الموانئ المصرية من ١٥ مليون طن عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥١ مليون طن عام ١٩٩٦، وتم إنشاء أربع محطات للحاويات فى الإسكندرية والدخيلة ودمياط وبورسعيد، وأضيفت صالات عديدة للركاب فى مختلف الموانئ، وأرصفة لرسوّ السفن فى الموانئ المطورة حديثا، وتم تشغيل المرحلة الأولى من الخط الثانى لمترو الأنفاق بين شبرا الخيمة ورمسيس بطول ٨ كيلو مترات فى أكتوبر ١٩٩٦ فى موعد سبق الموعد المستهدف، وأقيمت أعمال إنشاء ضخمة فى مجال الطرق والكبارى، خاصة فى المناطق التى كانت

محرومة فى سيناء وجنوب مصر، وفق خطة محسوبة ودقيقة لربط شرق البلاد بغربها وشمال البلاد بجنوبها، إضافة إلى تطويق القاهرة بطريق دائرى سهّل ربط مختلف محافظات مصر بالعاصمة، لتيسير نقل البضائع والمواطنين، وفكّ الاختناقات المرورية فى قلب العاصمة، وقد تم التركيز فى هذا السياق على بعض الوصلات التى تربط سيناء وجنوب الوادى بالدلتا والوادى القديم، لتوفير إمكانية التنمية المكانية المتسارعة فى سيناء وجنوب الوادى. وكان إنشاء نقطة عبور على قناة السويس وازدواج خط السكة الحديدية بين الأقصر وأسوان وطريق أبو سمبل - العوينات، علامات مهمة وأساسية لتحقيق هذه الغاية، ويشار، أيضا، إلى أن قطاع النقل والمواصلات نجح للمرة الأولى فى تحقيق توازن نسبى بين الريف والحضر فى خدمات الاتصالات، مع الارتفاع بمعدل الخدمة التلفونية إلى نحو ٦٪ على المستوى القومى، وهى نسبة لم يكن من المتصور الوصول إليها فى تلك الفترة الوجيزة، وتصل فى القاهرة والإسكندرية إلى ١٧٪ و١٨٪ على التوالى، حتى إن حجم الخطوط التلفونية تضاعف ثمانى مرات من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٦، وأصبح عدد المدن المتصلة بالنداء الآلى عام ١٩٩٦ - ٢٥١ مدينة، بعد أن كانت ٧ مدن فقط عام ١٩٨١. وتم إدخال خدمات اتصال حديثة للغاية، ولأول مرة، منها خدمات الفاكسميلى والاستدعاء باللاسلكى والشبكة القومية للمعلومات والبريد الإلكترونى والتلفون المحمول، وغيرها، مما ساهم بصورة فعالة فى إقبال المستثمرين على الاستثمار فى مختلف المجالات الإنتاجية والتجارية فى مصر، وتحقيق النهضة المأمولة لدعم الاقتصاد الوطنى - وما كان هذا الإقبال ليتحقق بدون توفير تلك الخدمات. وباستكمال المرحلة الثانية من الخط الثانى لمترو الأنفاق، أصبح ٣٠٪ من حجم النقل البرى يتم عن طريق الجرّ الكهربائى الذى يساعد على ترشيد استخدام الوقود البترولى ويراعى البعد البيئى، كما بدئ، لتحقيق الغاية نفسها، فى استخدام الغاز الطبيعى فى تشغيل مركبات النقل العام. ويذكر، أيضا، أن إجمالى الاستثمارات خلال الأربع سنوات الماضية وحدها فى هذا القطاع، وصل إلى ٣٠ مليار جنيه، مثلت نحو ٢١٪ من إجمالى الاستثمارات الوطنية. وخلال عام ١٩٩٦ وحده أقيمت عشرة كبارى، معظمها فى صعيد مصر، أهمها كوبرى الأقصر الذى يربط البر الغربى بالبر الشرقى لخدمة صناعة السياحة فى هذه المنطقة، وازدواج خطوط سكك حديدية عديدة وإنشاء أخرى، أهمها خط قنا - أبوطرطور بطول ٤٥٠ كيلو متر، كما زيد عدد رحلات الشركة الوطنية مصر للطيران إلى ٢٦٠ رحلة أسبوعية، تصل إلى ٨٣ مدينة عالمية فى أنحاء المعمورة. وحقق قطاع النقل الجوى إنجازات تراكمية مشهودة أثمرت فى عام ١٩٩٦، بتطوير المطارات الدولية فى مناطق الجذب السياحى، واستكمال أبنية وصالات الركاب الجديدة فى عدة مطارات، خاصة فى سيناء والصعيد، مع تجهيزها بالتقنيات والمعدات الحديثة، وتطوير أسطول الطيران ونظم المراقبة الجوية والمنارات ونظم التحكم والاتصال، وتزويد الأسطول الجوى بخمس طائرات حديثة طويلة المدى، تمكن مصر من الحصول على نصيبها العادل فى حركة النقل فى مواجهة المنافسة العالمية. وعلى مجرى قناة السويس تم البدء فى إنشاء أطول كوبرى معدنى فى العالم للربط بين ضفتى القناة عند الفردان

وبين وادى النيل وسيناء وبين آسيا وإفريقية وبين الدول العربية الآسيوية والإفريقية، ليعبّر هذا المشروع عن مكانة مصر كمركز لتلاقى الحضارات، ويطلق مسيرة التنمية والسلام فى إقليمها .

ولما كانت **السياحة** تمثل عاملا مهما من عوامل النشاط الاقتصادى، خاصة فى دولة كمصر تملك قدرا هائلا من التراث الحضارى، فقد وجّه برنامج الإصلاح جهدا متصلا لوضع قطاع السياحة فى مقدمة مصادر الدولة للحصول على النقد الأجنبى، وجعله عنصرا من عناصر تحسين البيئة الوطنية والإسهام فى حل مشكلة البطالة، باعتبار السياحة قطاعا مكثفا للعمالة. وعلى مدى سنوات العمل فى البرنامج الإصلاحى، حدث تحول جذرى، بحق، فى مكونات خطة التنمية السياحية، وأدخلت مفاهيم جديدة لتعبئة موارد مصر السياحية الجبارة، وعلى رأسها الأخذ بأنماط السياحة غير التقليدية مثل سياحة المؤتمرات والمعارض والسياحة العلاجية، وتنظيم حملات تسويقية لزيادة أعداد السائحين، وتشجيع إقامة المشروعات فى المناطق التى تتميز بالمقومات الطبيعية، كسيناء والبحر الأحمر، وتطوير الخدمات الإعلامية والاتصالية المرتبطة بالسياحة، وتنفيذ خطة مكثفة لصيانة المناطق الأثرية وترميم آثار مصر فى مختلف المحافظات. ولمعرفة حجم الإنجاز الذى حققه هذا القطاع، برغم المحاولات التى استهدفت الإضرار باستقرار الدولة، يكفى أن نذكر أن جملة الاستثمارات التى نفذت فى قطاع السياحة فى عام ١٩٩٦ وحده بلغت نحو مليار ونصف المليار جنيه، بينما بلغ حجم الدخل المتحصل منها نحو ١١ مليار ونصف المليار جنيه. ومن بين المؤشرات الدّالة على تطوير المفهوم الوطنى للخدمة السياحية فى إطار برنامج الإصلاح، ذلك النشاط الضخم الذى بذل فى إنشاء القرى والمنتجعات السياحية، على أحدث مواصفات عالمية، ومعها أصبحت مصر محطّ جذب للسائحين من جميع أنحاء العالم، وإن كانت قيادة قطاع السياحة فى مصر تركز على التسويق السياحى من الدول العربية الشقيقة، وفتح أسواق جديدة للسياحة فى مصر من الدول التى للحضارة المصرية فيها شعبية جارفة كاليابان وألمانيا وفرنسا، وهى شعبية تزيد وتتسع من خلال الخطة المتكاملة للقطاع التى تتضمن، أيضا، إقامة معارض للسياحة المصرية فى الخارج. واستكمالا لكل هذا العمل، وجهت الدولة على مختلف قطاعاتها أهمية خاصة لزيادة الوعى السياحى لدى المواطنين، وتطوير الخدمات الأمنية والإرشادية والإعلانية التى تكفل سياحة آمنة ومريحة وممتعة للسائحين.

أما **التعليم والبحث العلمى** الذى هو مشروع مبارك القومى، لكونه أساس النهضة القومية، فقد أولته الحكومة اهتماما كبيرا، إذ هو يتصل اتصالا وثيقا بخطة التنمية الشاملة، ويمد مختلف قطاعات العمل والإنتاج بالعنصر البشرى القادر والقاعدة العلمية اللازمين لنجاحها، بما يتفق مع عملية

الإصلاح الشامل. وفى هذا الإطار تم توفير استثمارات للتعليم والبحث العلمى خلال السنوات الأربع الماضية وحدها تقرب من ٧ مليارات جنيه، وهو ما يعادل ضعف ما تم استثماره خلال السنوات من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٢. وقد ارتكزت خطة تطوير التعليم على عدة محاور، هى تطوير الأبنية التعليمية وإصلاح أحوال المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والوسائل والأساليب التعليمية والنهوض بالتعليم الفنى والجامعى، إلى جانب معالجة قضية الأمية. وعلى سبيل المثال، فقد تم بناء ١٥٠٠ مدرسة عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦ وحدهما، وتم التوسع فى مراكز تدريب المعلمين، وتعميم الأساليب التعليمية المتطورة، وفى مقدمتها الكومبيوتر ونظم الحاسب الآلى والوسائط المتعددة، كما تم إيصال عشرة آلاف مدرسة بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) على امتداد مصر كلها، وزاد عدد المستفيدين من التغذية المدرسية فى ١٩٩٧ على ٧ ملايين تلميذ. ولمواكبة التطور والتكنولوجيا على المستوى العالمى، بادر الرئيس مبارك بالسعى إلى إبرام اتفاق مع الحكومة الألمانية لتطوير التعليم الفنى، عرف باسم مشروع مبارك/ كول، يجرى تنفيذه على أربع مراحل، بهدف تدريب العمالة فى الصناعات المصرية، للارتفاع بمهاراتها وتحسين القدرة التنافسية للمنتج المصرى فى السوق العالمية، ووصل عدد المصانع المستفيدة منه فى ١٩٩٦ – ٢١٠ مصنعا. وفى سياق الهدف العام للإصلاح وجدت نظرة جديدة للربط بين التعليم والمجتمع، وبناء عليها أصبح للجامعات دور فى خدمة البيئة، بحيث يمثل التعليم قوة إنتاجية مباشرة ومؤثرة فى الحياة الاقتصادية للبلاد، ولتحقيق هذه الغاية استحدثت أنماط جديدة من التعليم الجامعى. وبرغم المعضلات التى واجهت عملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر، فقد تمسكت الدولة بعدم المساس بمبدأ مجانية التعليم، فى الوقت الذى حرصت فيه على توسيع قاعدة التعليم، بإنشاء مؤسسات تعليمية خاصة ومتخصصة تسهم فى رفع كفاءة القوى العاملة، وتلبى احتياجات الوحدات الإنتاجية، وتخفف عن كاهل الدولة فى تدبير نفقات قطاع التعليم. وعلى مستوى الجهود المبذولة لمعالجة قضية الأمية، أبرمت الحكومة اتفاقية تتعاون بمقتضاها منظمة اليونسكو لمحو أمية نحو ١٥ مليون مواطن حتى عام ٢٠٠٠، وإيصالهم إلى مستوى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، وقد تكلف هذا العمل خلال السنوات ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ أكثر من نصف المليار جنيه. وفى هذا الإطار، نشأت **الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار**، فى عام ١٩٩١، التى أعدت خطة مدروسة، تراعى خصوصية كل محافظة – فى إطار إعلان الرئيس التسعينات عقدا لمحو الأمية – أساسها الجمع بين هدف محو الأمية وتشغيل شباب الخريجين وبعض المجندين معلمين فى الفصول التى تشرف عليها الهيئة. وكان الإنجاز الأهم والأبرز فى مجال التعليم هو صدور «وثيقة مبارك والتعليم» فى يوليو ١٩٩٢ التى قررت مجموعة من الخطوط العريضة للسياسة التعليمية المعاونة لعملية الإصلاح، وفى مقدمتها اعتبار التعليم قضية أمن قومى لمصر. وفى جانب البحث العلمى بذلت جهود عديدة لتطوير ودعم دور التكنولوجيا والعلوم فى عملية الإصلاح والتقدم الاقتصادى، ومواجهة تحديات العصر الجديد. وقد تركز العمل فى هذا الشأن فى رفع كفاءة استخدام الموارد الوطنية وزيادتها، وفى مقدمتها الطاقة والمياه والإمكانات السياحية. ولتحقيق هذه الأهداف أنشأت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا شبكة قومية للتنمية التكنولوجية، للعمل على تركيز اهتمام قطاع البحث العلمى بقضايا التنمية، خاصة فى المحليات. وتم التوسع فى

إنشاء مراكز بحوث إقليمية لتكون أداة مباشرة وسريعة لخدمة التنمية الإقليمية والمحلية. وكان من أهم الإنجازات التى قدمها هذا القطاع، تنفيذ عدد من الحملات القومية، للنهوض بإنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية، وإطلاق المشروع القومى لتحديد مواقع الخامات المعدنية فى مصر، ودراسة سبل تنمية حقول البترول، واستكمال مشروع استخدام الحاسبات فى صناعة النسيج، وتطوير البرامج القومية للقياس والمعايرة لتحسين إمكانيات التصدير، وتصنيع واختبار نماذج متطورة لتحلية ومعالجة مياه الشرب. ولاستكمال وربط شبكة المؤسسة العلمية فى مصر، تم الانتهاء من إنشاء مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية فى عام ١٩٩٣ التى تضم ١٢ معهدا ومركزا بحثيا متخصصا، لتكون صرحا علميا متميزا وغير مسبوق فى الشرق الأوسط.

نقح هذا الجزء بمعرفة المسئولين فى وزارة التربية والتعليم.

والمؤكد أن عملية الإصلاح بكاملها ما كان لها أن تحقق المهام المطلوبة منها بغير أن تكون لدى مصر **منظومة إعلامية متكاملة ومتطورة**، تعدّ المجتمع للتعامل مع الأهداف القومية، وتعكس وجه مصر الحضارى والمعاصر خارج حدود الدولة، وتخاطب الشعب على قاعدة المصارحة والمكاشفة بالحقائق والتحديات التى تواجه المجتمع فى الداخل والخارج، وهى القاعدة التى وفرت استجابة عالية وفاعلة من الجماهير لمهامّ الإصلاح الاقتصادى، ومكنتها من أن تتحمل مصاعب وأعباء تنفيذ هذه المهام. وإلى جانب ذلك، ومع تغير الرؤية الوطنية للمفاهيم التقليدية، أصبح لمصر منظور جديد للإعلام ودوره فى تنمية المجتمع، وتمثلت الرسالة الإعلامية الأساسية المصاحبة لعملية الإصلاح فى تبيين الفرصة التاريخية المتاحة أمام الشعب المصرى، وشرح أبعاد العملية الإصلاحية ومراحلها ومتطلباتها، للنهوض والتقدم، وراء قيادة وطنية مناضلة، وفى ثنايا مرحلة تاريخية تستلزم التفاعل الكامل بين الشعب والقيادة، لإنجاز هدف بناء الدولة العصرية. وقد جرى الجهد الإعلامى خلال السنوات الماضية على مجموعة من المبادئ والمعطيات الأساسية، فى صدارتها أن الإعلام حق أصيل لكل مصرى، من خلال وسائله ينال المواطنون حقهم فى أن يعلموا ويعلم عنهم، ويحصلون على نصيبهم من المعرفة والتثقيف والترويح والتعبير الصحيح، وفتح مجالات وفرص المشاركة فى صنع القرار الوطنى، وتعميق مبادئ الحرية والديمقراطية والمنافسة الشريفة، وإذكاء روح المبادرة الفردية وروح العمل الجماعى اللتين تعتمد عليهما مسيرة الإصلاح وبناء الدولة العصرية. ولأجل تمكين منظومة الإعلام المصرى من القيام بالمهام الجسيمة الملقاة على كاهلها، فى ضوء الحقائق المبينة، كان لابد من إعداد برنامج طموح لتطوير بنية الإعلام المصرى، وترفيع أدائه، وتحديثه تقنيا. وكانت ذروة هذا العمل هى توقيع الرئيس مبارك على الوثيقة التاريخية الخاصة بإنشاء القمر الصناعى المصرى (نايل سات) الذى يبث برامج الإعلام

المصرى إلى جميع أنحاء العالم، ويوفر ١٢ قناة قمرية تسع ٧٢ قناة تلفزيونية، باستخدام تكنولوجيا الضغط الرقمى، وهو ما سيسمح للإعلام المصرى، فى غضون سنوات قليلة، بتشغيل قنوات متخصصة، تبث عن طريقها خدمات إخبارية وتعليمية وثقافية وعلمية وغيرها، تساند المراحل التالية المتقدمة فى عملية الإصلاح. ومن ناحية أخرى، يتواصل العمل فى إنشاء مدينة الإنتاج الإعلامى التى تعد أضخم صرح للإنتاج الإعلامى فى الشرق الأوسط، وقد انتهت مرحلتها الأولى عام ١٩٩٣، وافتتح الرئيس مبارك مرحلتها الثانية فى عام ١٩٩٦، ولهذا المشروع، بالإضافة إلى قيمته الفنية، قيمة اقتصادية كبيرة، حيث يمكن استخدام عوائده لتطوير الجهود الإعلامية المبذولة لخدمة الإصلاح. وفى خطوة مهمة وداعمة لدعوة مصر السلامية وانفتاحها على العالم وحرصها على التفاهم والتفاعل مع كل الحضارات والثقافات العالمية، تم بث عدة قنوات فضائية مصرية إلى العالم العربى وإفريقية وأوروبا وأمريكا، بالإضافة إلى ما تحققه من ربط أبناء مصر فى الخارج بالوطن الأم، لتأكيد هويتهم وانتمائهم الحضارى، وحفزهم للمشاركة فى مشروع مصر الإصلاحى النهضوى. وضمن الخطة الهادفة إلى تحقيق السيادة الإعلامية على الأرض المصرية وانتشار الإعلام المصرى فى العالم الخارجى، أوشكت جهود الدولة على تغطية جميع أنحاء مصر بقنوات إذاعية وتلفزيونية تراعى البعد الإقليمى، من خلال نشر قيم وتراث كل إقليم، والتعريف بمقوماته السياحية والأثرية وفرص التقدم الاقتصادى المتاحة فيه، وعرض مشكلاته ومناقشة الحلول الممكنة لها. وفى ضوء المتغيرات العالمية والانتقال إلى عصر المعلومات دخلت الهيئة العامة للاستعلامات على شبكة (الإنترنت) الدولية للمعلومات التى يتعامل معها نحو خمسين مليون مشترك من جميع أنحاء العالم، وهذه الخطوة تضع إمكانية هائلة أمام التعريف بفرص الاستثمار المتاحة فى مصر، وتوفر قاعدة معلومات عالية أمام صنّاع القرار والأفراد فى مصر. كما تم تطوير قطاع الإعلام الخارجى بالهيئة الذى يعزز الخدمة الإعلامية لأبناء الوطن فى الخارج، ويمدّ الأسواق المصرية وجمعيات الصداقة والسفارات والمعارض بكل المعلومات اللازمة لدعم جهود الإصلاح فى مصر، بالاتصال والتعاون مع العالم الخارجى.

ولأن الإنسان المثقف يكون أقدر من غيره على التفاعل مع ما يحيط به من تطورات وتغيرات متلاحقة، فإن **الثقافة** تعد شرطا ضروريا من شروط الإنتاج والعطاء للمجتمع. وقد وعت القيادة المصرية أهمية توظيف ثقافة مصر العميقة الجذور لتحقيق أهداف العملية الإصلاحية، وحرصت على أن تجعل منها ثقافة متحركة تواكب مفاهيم العصر الجديد، وتتفاعل مع الثقافات الأخرى. وكان تخطيط العمل الثقافى بمراعاة البعد الاقتصادى الأساس الذى استند إليه التفكير الجديد لدعم تنفيذ برنامج الإصلاح، مع إحداث تنسيق كامل بين سياسات العمل الثقافى وسياسات التعليم والإعلام، فكلها تتعاون لبناء مواطن متعلم ومثقف يعى متطلبات عصره ويتفاعل مع أهداف مجتمعه فى التنمية والإصلاح. وفى

هذا السياق لم تألُ المؤسسات الثقافية جهدا فى أداء المهام المطلوبة منها، باعتبارها الضلع الثالث للعملية الإصلاحية، حيث إن المشروع القومى لمصر المتمثل فى بناء الدولة العصرية قد أرسى سابقة هى الأولى من نوعها فى جهود مصر التنموية والتحديثية، باعتبار الثقافة الضلع الثالث فى مثلث التنمية، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والمؤكد أن العمل الذى بذل على ضوء هذا التوجه قد أسهم بفاعلية فى تفهم المواطنين لطبيعة عملية الإصلاح، وجعلهم يتفاعلون معها تفاعلا خلاقا ومبدعا. فاليوم يمكن الزعم – بحق – أن الثقافة قد وصلت إلى القرية والمصنع وانتشرت فى كل ربوع مصر. ومن المفهوم أن أجهزة الدولة الثقافية ليست منتجة للثقافة بحكم التكوين وطبيعة الثقافة، وإنما يتحدد دورها فى مساعدة المواطنين على تنمية ذواتهم وتحقيق إبداعاتهم، وتقديم كل ما من شأنه مساعدتهم على التزود بميراث مصر الثقافى والإنجازات الثقافية فى كل المجتمعات الأخرى. واتساقا مع المبدأ الأساسى الذى جرت عليه عملية الإصلاح، شجعت المؤسسات الثقافية كل المبادرات الخاصة فى مجال الثقافة، وهو ما يعتبر توجها جديدا تماما لم تعرفه مصر من قبل. وقد أدى هذا التوجه بالفعل إلى بروز مشروعات ثقافية هائلة تناظر، إن لم تفُق، مشروعات تتبناها الدولة. وكان المشروع الأبرز فى هذا المجال هو مشروع القراءة للجميع الذى جعل من الكتاب فى مصر سلعة أساسية وضرورية. وتأكيدا لاتصال العملية الثقافية بالبعد الاقتصادى وخطط الإصلاح الاقتصادى، أصبح موروث مصر الثقافى وثقافتها المعاصرة، أيضا، مصدرا من مصادر الدخل المالى للدولة، يساهم فى حل مشكلاتها الاقتصادية، وهذا ما أكدته بوضوح إنجازات قطاعات ثقافية عديدة، على رأسها قطاع الآثار والفنون الشعبية والاستعراضية والسينما والمسرح والأوبرا. ويذكر فى هذا الإطار أن فرق الفنون الشعبية والاستعراضية نظمت خلال عام ١٩٩٦ وحده ما يزيد على ثلاثة آلاف ملتقًى ثقافى، ساهمت فى تزايد معدلات التدفق السياحى فى مصر، ومكّنت من تحقيق هدف التواصل الثقافى مع الشعوب الأخرى. وقد بدأ المجلس الأعلى للآثار، فى إطار عملية الإصلاح، تجديد أسلوب عمله بطريقة ملفتة للنظر، حيث قام بحملة غير مسبوقة اتبعت أساليب جديدة لحماية ثروة مصر التاريخية والقومية والفنية الرائعة، مستخدما فى ذلك أفضل الطرق العلمية المدروسة للمحافظة على الآثار وأساليب استثمارها. ولم تشهد مصر فى تاريخها مثل هذا القدر الذى تحقق من أعمال اكتشاف وترميم وتدعيم للمناطق الأثرية، خلال الأعوام القليلة الماضية. وبالارتباط مع مشروع القراءة للجميع الذى تساهم **الهيئة العامة لقصور الثقافة** فى تفعيل نشاطاته وتنفيذ برامجه، أخذت الهيئة بأشكال جديدة كل الجدة لنشر الوعى الثقافى لدى جميع قطاعات المجتمع، ومن بينها القوافل الثقافية والمكتبات المتنقلة وبيوت الثقافة. وكان من أهم المنجزات التى قدمتها الرؤية الجديدة للعمل الثقافى المتصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إنشاء المركز القومى لثقافة الطفل عام ١٩٨٠، فى مرحلة الاستعداد لانطلاق برنامج الإصلاح، ليترجم ذلك مفهوم القيادة للإصلاح، باعتباره عملية مستمرة ومتصلة، وتضع نصب أعينها الأجيال المقبلة. كما

قامت الدولة باستحداث صندوق التنمية الثقافية يتولى أساسا وضع الخطط المناسبة للمشاركة فى تمويل المشروعات الثقافية لتحقيق أهدافها المرجوة.

إن التحدى الأساسى الذى يواجه المجتمعات الإنسانية فى المرحلة التى نعيشها بين عصرين، هو قدرة هذه المجتمعات على تطوير النظم الإدارية فيها، ولهذا علاقة بكل قطاعات الدولة وخططها ومستويات صنع القرار فيها. ومن جانب آخر، فإن نظم **الإدارة** ومدى كفاءتها تترجم طبيعة الممارسة الديمقراطية فى أى مجتمع، وتعبر عن مدى مشاركة الشعب فى صنع القرارات. و الإدارة، فوق ذلك، هى الشرط اللازم والضرورى لضمان حسن استخدام الموارد المتاحة، وتحقيق أعلى مستوى ممكن للنمو الاقتصادى. لكل هذا، قام برنامج الإصلاح على تثوير نظم الإدارة فى مصر، مستندا فى ذلك إلى **المحليات** كقاعدة إدارية أولية تقوم على تنفيذ أهداف التنمية والإنتاج. وكانت المحليات قطاعا رائدا، بالطبع، فى استحداث أفكار وأساليب جديدة وغير مطروقة فى إنجاز خطط الإصلاح، وكان فى مقدمة تلك الأساليب والأفكار، اعتماد الجهود والإمكانيات الذاتية كأداة أساسية للتخطيط والتنسيق والتنفيذ فى مختلف قطاعات العمل الوطنى. وقد استطاعت المحليات، بالفعل، أن تؤدى أداء متميزا فى مجال استصلاح الأراضى والمشروعات الزراعية، وفق خطط ذاتية لا تتعارض مع الخطط العامة للدولة. ومثلت جهودها فى التصدى للمشكلة السكانية المحور الأساسى الثانى فى عملها ضمن عملية الإصلاح، بالتعاون مع المجلس القومى للسكان. ولكى ندرك معنى أن تكون المحليات بمثابة الطليعة فى مسيرة الإصلاح، يمكننا أن نتدبر المهامّ الكبرى الملقاة على عاتقها فى مساندة جهود الصندوق الاجتماعى الذى قام ليتصدى للآثار الجانبية للعملية الإصلاحية، واعتبر ركيزة من ركائزها وإنجازا فريدا من إنجازاتها، مقارنة بالدول الأخرى التى حاولت تنفيذ برامج إصلاحية مماثلة. كما قامت المحليات بدور إضافى فى تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية بعيدا عن خطط الصندوق الاجتماعى، من منطلق أنها جزء لا يتجزأ من الهيكل الصناعى. ولعل أبرز مثال لهذا الجهد هو الدور الذى تقوم به المحليات فى دعم وتطوير **التعاونيات الإنتاجية** التى يمكن النظر إليها باعتبارها أداة فاعلة ومبشرة لإحداث نقلة هائلة فى جهود التنمية فى مصر، خاصة أنها قد طورت استراتيجيتها بما يتسق تماما مع البرنامج الإصلاحى. فقد نفذت برنامجا للانتشار الجغرافى فى كل ربوع مصر، وحققت المعادلة الصعبة لإنتاج سلعة جيدة ورخيصة فى الوقت نفسه، وزادت عددها والمساهمين فيها زيادة فائقة، معتمدة فى كل ذلك، غالبا، على جهود وموارد هؤلاء المساهمين، وبالرغم من أنها تمر بعملية تطوير مستمر، فإن الاعتماد عليها يتزايد، لكونها تغطى متطلبات الشريحة العريضة. والواقع أن الاعتماد على مثل هذه المنظمات بإمكانه أن يعطى دفعة قوية لبرنامج الإصلاح ومفاهيمه الأساسية، وفى مقدمتها تعظيم دور المنظمات الشعبية وغير الحكومية، ودعم وتنمية الصناعات الحرفية الصغيرة. واستكمالا لهذا الجانب، يجب

الإشارة إلى الجهود الفائقة التى بذلت فى سياق برنامج الإصلاح لتنمية ورعاية القوى العاملة، بهدف إعداد إنسان أفضل وتهيئة ظروف أفضل، لإنتاج أفضل، من أجل حياة أفضل، وفى مقدمتها، توفير القيادات القادرة على تنفيذ برنامج الإصلاح، طبقا لتوجيهات القيادة، من النوع الذى اصطلح على تسميته قيادات التغيير، لأن استراتيجية الإصلاح وسياقه الأشمل، أى بناء الدولة العصرية، يحتم اختيار قيادات قادرة ومؤمنة بحتميات وضرورات التغيير، ولديها فكر مبدع وخلاق يتوافق مع طبيعة وظروف عملية الإصلاح. وعمليا، يمكن أن نذكر فى هذا الإطار إصدار تشريع واحد يطبق على القوى العاملة فى مختلف القطاعات، يؤكد مبدأ ربط الأجور بالإنتاج والوظيفة، ونذكر، أيضا، التوسع فى إقامة مراكز التدريب المهنى وتطوير برامج التعليم الفنى.

وإيمانا من القيادة بأن **الشباب** الذى هو كل المستقبل، هو فى الوقت ذاته طاقة البناء والتقدم للمجتمع التى تستثمر فى تحقيق أهداف العمل الوطنى - ارتكزت جهود عملية الإصلاح على شباب مصر، وانصبت أهدافه عليهم، أيضا. وقد تُرجمت هذه المعانى فى إنجازات عديدة وجبارة لإعداد شباب مصر بدنيا وفكريا وعلميا، ليكون قادرا على الوفاء بمسئوليته التاريخية التى تمليها هذه المرحلة الواقعة بين عصرين. وفى هذا المضمار، تعاونت مختلف القطاعات المعنية على إنجاز هدف تبصير الشباب بطبيعة الواقع الوطنى، وما تصبو إليه مصر مع الإصلاح، وتوعيته بالتغيرات التى تطرأ على العالم، مما أدى إلى شحذ طاقات الشباب وراء جهود الإصلاح الاقتصادى والتحول الديمقراطى وقضية السلام وحماية الوحدة الوطنية. وقد استندت هذه المعطيات إلى أسس محددة، فى طليعتها إتاحة الفرص الجادة أمام الشباب للمشاركة فى نهضة الوطن، ومواجهة الأفكار الهدّامة التى أنتجتها ظروف ماضية ومتغيرات معاصرة على مستوى العالم بأسره. إن ما يجرى فى سياق عملية الإصلاح من ممارسات تتصل بتنمية شباب مصر إنما يمثل نهضة حقيقية، عبر عنها بجلاء قرار الرئيس مبارك بإنشاء المجلس الأعلى للشباب و**الرياضة** الذى يرأسه رئيس الوزراء، ويضم فى عضويته ثلاثة عشر وزيرا من الحكومة، لرسم سياسات الارتقاء بشباب مصر، فى إطار فكر علمى وتخطيط مستقبلى شامل وتعاون من كل مؤسسات الدولة، من أجل إعداد أجيال مصر العصرية. والنماذج المعبرة عن هذا التوجه العامّ تصعب على الحصر، وإن كان من الممكن أن نشير- كمثال - إلى اللقاءات الدورية المنتظمة التى يعقدها الرئيس مع الشباب، وإلى المشروعات العديدة التى تحمل اسم الرئيس لتمليك شباب الخريجين الأراضى لاستصلاحها، وتوفير المساكن المناسبة لهم، وإمدادهم برءوس الأموال اللازمة للبدء فى مشروعات صغيرة تكبر وتكبر معها طموحات مصر. لقد تكاتفت مختلف أجهزة الدولة فى تحقيق هذه النهضة الشبابية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وشهدت البنية التحتية لقطاع الشباب والرياضة، ضمن برنامج الإصلاح، انتقالة كمية ونوعية كبيرة تمثلت فى زيادة مراكز ونُزُل الشباب

وتطويرها، وإقامة العديد من المعسكرات الدائمة للشباب ومراكز إعداد القادة فى أوساطهم، وإنشاء العديد من المنتديات الشبابية التى تقوم بدور مهم يتمثل فى ربط شباب مصر مع شباب العالم، وإقامة صروح رياضية عملاقة تمثل إطلالة شامخة لمصر المعاصرة، من بينها مدينة مبارك الرياضية ومركز مبارك الأوليمبى والعديد من القرى والمجمعات والاستادات والكليات الرياضية، فى مختلف أنحاء مصر.

ومادامت التنمية الاقتصادية تقوم بالبشر ومن أجلهم، فإن الخطط التى نفذت فى إطار برنامج الإصلاح قامت على مواكبة متطلبات العصر الجديد ومتغيراته فى مجالات **الصحة والسكان والبيئة**. وفى ذلك استندت إلى عدة محاور أساسية، أولها تقديم الرعاية الصحية لكل فئات الشعب، فى كل أنحاء الدولة، وتكامل الخدمة الصحية، وتحريك كل الموارد المتاحة للمشاركة فيها، والاهتمام بقضية تنظيم الأسرة للحد من زيادة السكان، كهدف ضرورى لإحداث التنمية المستمرة، وحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية والبشرية، بهدف تنظيم مساهمة الأفراد فى جهود التنمية وتحقيق أقصى معدلات الاستفادة من الموارد. واتّباعا للمبادئ العامة للعملية الإصلاحية، تقدمت الجهود فى هذه المحاور بصفة أساسية لتشجيع القطاع الخاص للمساهمة فى أنشطة وخدمات تنظيم الأسرة والتأمين الصحى والخدمات العلاجية وحماية البيئة من التلوث، وإزيادة المشاركة الشعبية فى كل مؤسسات الصحة وتنظيم الأسرة والحفاظ على البيئة، ولمساندة جهود المنظمات غير الحكومية فى مجالات البحوث والخدمات المتعلقة بهذه الجوانب. ولتحقيق هذه الأهداف، تم الاسترشاد بمجموعة من السياسات الجديدة، لإحداث انتقالة فعالة فى الأوضاع الصحية والسكانية والبيئية فى مصر، أهمها عدم تكرار الخدمات تحت مسميات مختلفة، والاهتمام بعملية التثقيف الصحى للمواطنين، وتوجيه عناية خاصة إلى صحة الطفل والأم، والتأكيد على أسلوب الحملات القومية وتطويره فى مواجهة الأمراض الوبائية والمتوطنة، وتنمية الأسر اجتماعيا، وتطوير الأجهزة المعنية بمواجهة الكوارث، وإنشاء جهاز مستقل للحفاظ على البيئة هو جهاز شئون البيئة، بحيث يكون حلقة اتصال بين رئاسة مجلس الوزراء ومختلف الوزارات والجهات المعنية بمجال الحفاظ على البيئة. لكن أبرز وأهم هذه السياسات، على الإطلاق، كان توسيع مظلة التأمين الصحى وتطويره، لتوفير أفضل خدمة علاجية وبأقل تكلفة للقاعدة العريضة من المواطنين، مع تشجيع القطاع الخاص على الدخول إلى مجال التأمين الصحى، إلى جانب إدخال نظام التسجيل بالبطاقة الصحية، ونشر ودعم وتحديث دور الصحة والرعاية والمستشفيات والمستوصفات فى كل أنحاء البلاد، خاصة المناطق المحرومة، وإيلاء الوحدات الصحية والريفية والقروية اهتماما مضاعفا، والتوسع فى إنتاج الخدمات الدوائية والمستلزمات الطبية، من أجل تلبية الاحتياجات المحلية، خاصة الاستراتيجية منها، وخلق فائض للتصدير، وتطوير الجهود الدعائية بمختلف أشكالها لتحقيق رؤية جديدة لدى

المواطنين فى ما يتعلق بقضايا الزيادة السكانية وحماية البيئة، باتباع أساليب خلاقة، مثل مشروع الرائدات الريفيات والقوافل والعيادات المتنقلة، وتشجيع الجهود التطوعية وغير الحكومية والأخرى التى تبذل بالتعاون مع جهات خارجية، وابتكار تقنيات بسيطة للحد من تلوث البيئة. ولمعرفة حجم الجهد والاهتمام الذى وجهته الحكومة إلى هذه الجوانب خلال الستة عشر عاما الماضية، يشار إلى أن الاستثمارات التى وظفت فيها فى عام ٩٦/١٩٩٧ وحده قدرت بنحو ١٠٤٩ مليون جنيه، مقارنة باستثمارات فى العام السابق له توًا بلغت ٤٠٠ مليون جنيه فقط، وكانت هذه الإضافة بغرض تحقيق نقلة محسوبة ومخططة فى الخدمات الصحية والبيئية، تمكن من التعامل مع معطيات القرن المقبل، إذ وجهت فى معظمها إلى تطوير الخدمات والتجهيزات فى دوائر الحجر الصحى، ونشر وحدات الإسعاف المتنقلة على الطرق السريعة وفى المناطق المترامية، وتطوير ونشر وحدات الرعاية المكثفة ومراكز العلاجات المتخصصة، وتطوير غرفة الطوارئ الرئيسية فى الوزارات المعنية، ومراكز الاستقبال والطوارئ فى المستشفيات، وإدخال ونشر مراكز العلاج المستحدث بالأشعة والموجات الصوتية. وعلى مدى سنوات الإصلاح الاقتصادى، تم إنشاء وتجديد العديد من المستشفيات الكبرى ومراكز العلاج المتطورة، فى مقدمتها مستشفى قصر العينى الجديدة ومعهد ناصر والمعهد المتخصص لأمراض الكبد فى المنصورة، وتطوير معهد جراحة القلب والصدر فى إمبابة ومستشفى النيل فى شبرا الخيمة، وعدد كبير من المستشفيات فى محافظات الوادى الجديد وقنا وأسيوط والإسكندرية وسيناء، إلى جانب إنشاء نحو ٨٠٠ مركز لصحة المرأة فى مختلف المحافظات، فى نطاق الخطة القومية لتنفيذ البرنامج القومى للسكان والصحة الإنجابية، وكلها جهود أسهمت فى دفعها مجموعة من الاتفاقيات التى وقعت تباعا مع منظمات الأمم المتحدة المعنية وبمناصرة ودعم المنظمات الدولية غير الحكومية. وكان انعقاد المؤتمر الدولى للأسرة والسكان بالقاهرة تتويجا لكل هذه الجهود، وتعبيرا عن القفزة التى تحققت فى مصر فى مجال صحة الإنسان والبيئة. وقد قام جهاز شئون البيئة بدور لا ينكر لتحقيق هذه القفزة، خاصة بعد أن أعطى حق الضبطية القضائية، وأعيد تنظيمه وهيكلته، حيث نفذ الجهاز العديد من المشاريع لمعالجة الصرف الصحى ومخلفات الصناعة، وأنشأ شبكة وطنية للرصد البيئى، ووضع قواعد استرشادية للتشريع فى مجال حماية البيئة، وأنظمة متطورة لحماية الشواطئ والتربة الزراعية، وقام بجهود جبارة للحفاظ على المحميّات الطبيعية، مستخدما سلطة القانون الذى صدر فى هذا الشأن فى مرحلة مبكرة من عملية الإصلاح.

وبالمثل، مثلت جهود الحكومة فى مجال **التأمينات والشئون الاجتماعية** عاملا جوهريا آخر فى إحداث التنمية البشرية، تطبيقا لتوجيه القيادة الذى يعتبر التأمين الاجتماعى دعامة أساسية يقوم عليها نظام الحكم فى مصر، وهو توجيه عبرت عنه بوضوح مجموعة من التشريعات التأمينية التى

صدرت تباعا خلال ستة عشر عاما مضت. ولمساندة جهود التأمين الصحى، جرت جهود أخرى هائلة لدعم مجالات العمل الاجتماعى الهادفة إلى رعاية المواطنين اجتماعيا، وحل مشكلات الأسر. وقد تعددت صور هذه الجهود، وشملت الأسر المنتجة ورعاية الطفولة والأمومة والدفاع الاجتماعى والضمان الاجتماعى ورعاية المسنين وتأهيل المعوقين والتكوين المهنى وغيرها. وتقوم الاستراتيجية المتبعة فى هذه الجوانب على الاستمرار فى الاهتمام بالأسرة، والعمل على زيادة قدرتها على مواجهة المشكلات التى تعترضها، من أجل زيادة مساهمتها فى العمل المنتج، وتوجيه مزيد من الاهتمام لحماية ورعاية وتأهيل الفئات التى تحتاج إلى رعاية خاصة والمتسربين من التعليم، وتهيئة الظروف المناسبة للاستفادة من طاقتهم، وتنمية قدرات المرأة، وتوفير السبل لمشاركتها مع الرجل فى مختلف قضايا المجتمع، إلى جانب توجيه مزيد من الرعاية إلى الأطفال والمسنين والمغتربين، لإيجاد كل الظروف المناسبة لدفع عملية الإنتاج. ويمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات الدّالة فى هذا السياق، من بينها وصول عدد المؤمن عليهم حتى نهاية يونيو ١٩٩٦، إلى ١٦ مليون مواطن، وزيادة قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة فى التاريخ نفسه زيادة كبيرة مقارنة بعام مضى، حتى بلغت ٧ مليارات جنيه، استفاد منها ٦ ملايين مواطن، وتوسيع وتطوير نشاط البنوك الاجتماعية، وفى مقدمتها بنك ناصر الاجتماعى، بالإضافة، بالطبع، إلى برنامج مبارك القومى للتكافل الاجتماعى الذى بلغ حجم المنتفعين بخدماته فى منتصف ١٩٩٦ نحو ٣٥٠ ألف أسرة، ومساهمة أنشطة رعاية العاملين فى تحجيم ظاهرة البطالة، بإتاحة فرص حقيقية للعمل من خلال مشروعات الأسر المنتجة وبنك ناصر الاجتماعى وبرامج التنمية الريفية وبرامج الصندوق الاجتماعى وبرنامج توزيع الأراضى المستصلحة على الخريجين، والمساهمة فى زيادة نسبة المتعلمين من الإناث، ودعم جهود الأسر المنتجة فى مجال تنويع وزيادة الصادرات المصرية، وإبراز الواجهة الحضارية لمصر فى مختلف دول العالم، وإضافة العديد من دور الحضانة وأندية الأطفال والمكتبات وحدائق الأطفال ودور رعاية الأيتام، بما يتناغم مع فلسفة إعلان عقد الطفل الذى أصدره الرئيس مبارك، والتوسع فى إنشاء أندية الدفاع الاجتماعى، وتطوير قانون الضمان الاجتماعى، لكى يتلاءم مع الرؤية الاقتصادية الجديدة التى أوجدتها عملية الإصلاح.

واستكمالا لجهود التنمية البشرية التى تقوم بينها وبين جهود التنمية الاقتصادية علاقة تبادلية، عُنى برنامج الإصلاح الاقتصادى عناية خاصة بحل مشكلة الإسكان والتخطيط الإسكانى وتنفيذ المرافق العامة فى المناطق السكنية، بالنظر إلى أن هذه الأعمال تسهم فى تحقيق هدف أساسى من أهداف الإصلاح هو توزيع الكثافة السكانية بطريقة منتظمة فى كل أنحاء البلاد. ومن أجل ذلك، رصدت مليارات من الجنيهات منذ عام ١٩٨١، ووجهت دعوم حكومية طائلة، وتم تشجيع القطاع الخاص

والتعاونيات وتحفيزهم، للمشاركة فى مشروعات **الإسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات الجديدة**، بحيث تنشأ مناطق جديدة للجذب السكانى. وقد جرى هذا العمل على أساس خريطة قومية للتخطيط العمرانى، وتهيئة المناخ القانونى والتشريعى لتطوير هذه القطاعات، خاصة التشريعات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار فى مجال التشييد والبناء والملكية العقارية، وتصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر، وتنظيم المبانى. واستجابة لهذه التغيرات بلغ إجمالى الوحدات السكنية المنفذة منذ بداية برنامج الإصلاح حتى يونيو ١٩٩٦، نحو ٢,٣ مليون وحدة سكنية أى بنسبة ١٦٤٪ من كل ما تم بناؤه منذ عام ١٩٥٢، باستثمارات إجمالية فى قطاع الإسكان وحده بلغت ٣١ مليار جنيه. والأهم من ذلك أن هذه الوحدات توزعت على مستويات عديدة تلائم مختلف الفئات الاجتماعية وبمختلف احتياجاتها، وأسهم فيها القطاع الخاص والتعاونى بنسبة متزايدة وصلت إلى ٩٥٪ فى عام ١٩٩٦. كما أسهمت الدولة فى توفير القروض الميسرة للإسكان، حتى وصلت إلى نحو ١١,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة إجراءات تنظيمية عديدة لتطوير ودفع عمليات إنشاء المرافق العامة، وقامت على تنفيذ العديد من المشروعات الضخمة لتطوير وتعميم خدمات الصرف الصحى ومياه الشرب، وبحيث تغطى خدمات مياه الشرب ٨٥٪ من المواطنين والصرف الصحى ٥٠٪ - بحلول عام ألفين. وقد بلغ عدد هذه المشروعات حتى عام ١٩٩٦- ٨٤٥ مشروعا فى مختلف محافظات مصر. وعلى جانب آخر، قامت الجهات المعنية بالتصدى لمشكلة العشوائيات التى أحصيت ضمن برنامج قومى لتطويرها، فبلغت ٩٦١ منطقة فى عدد من محافظات الجمهورية. وقد تمت إزالة ٨٠ منطقة منها فى إطار هذا البرنامج، وأعيد تسكين سكانها، بينما تم تطوير المناطق الباقية باستثمارات تبلغ ٧ مليارات جنيه، طورت ١٢٦ منطقة منها، بالفعل، حتى منتصف عام ١٩٩٦، وصدر قرار وزارى بتوصيل المرافق العامة إليها. ولعل أبرز ما قام به قطاع الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة هو التوسع فى إنشاء المناطق العمرانية والمدن الجديدة، فى مختلف أنحاء البلاد، بما يصحح الخريطة السكانية للبلاد على المدى البعيد، ويفتح محاور جديدة للتنمية فى المناطق التى يمكن استغلالها، وينشئ سلسلة من المدن والقرى الجديدة حول الدلتا والوادى، لتكون مراكز للتنمية واجتذاب السكان، وتحافظ على الأراضى الزراعية، وتحدث الاتزان الاجتماعى والرخاء الاقتصادى اللذين يحققان الغاية النهائية لعملية الإصلاح وهى بناء الدولة العصرية. وفى هذا الإطار، نشأت خمس مدن جديدة مستقلة فى إقليم القاهرة الكبرى أو قريبة منه، هى العاشر من رمضان و١٥ مايو و٦ أكتوبر والعبور وبدر، ومثلها فى الوجه البحرى هى دمياط الجديدة والصالحية والسادات والنوبارية وبرج العرب، ومثلها حول الطريق الدائرى للقاهرة، وإن كانت هذه الأخيرة تجمعات تابعة، وهى تشمل الشروق والقطامية والشيخ زايد والتجمع الأول والخامس، وسبع مدن فى إقليم الصعيد. وقد أضافت هذه المدن والتجمعات ١٤٦ ألف وحدة سكنية، وأقيمت بها ٣٧٥٣ منشأة صناعية، دخلت منها ١٧٠٥ منشآت مرحلة الإنتاج فى نهاية ١٩٩٧، لتضيف ١٧ ألف فرصة عمل جديدة. وفى إطار حرص القيادة على حل مشكلات الشباب أمر الرئيس مبارك بتخصيص وإنشاء مجموعة كبيرة من الوحدات فى هذه التجمعات لشباب الخريجين، مع تيسير سبل تملكها.



«لقد بذلت الشرطة المصرية على امتداد السنوات الماضية جهدا عظيما استحق إعجاب العالم وتقديره، لأنه أكد للجميع أن مصر سوف تبقى - بإذن الله - بلدا آمنا مستقرا، تتكسر على صخرته الصلبة مؤامرات أعداء الوطن الذين باعوا أنفسهم للشيطان، وانقلبوا حربا على وطنهم، يهددون أمنه واستقراره، ويسعون إلى تقويض مصالحه، تنفيذا لمخططات شريرة هدفها إضعاف مكانة مصر وتعويق تقدمها».

[من كلمات الرئيس مبارك فى عيد الشرطة - ١٩٩٦]

إذا كانت كلمات القائد والزعيم عن **الأمن** فى كل مناسبة تعد أوسمة على صدور رجال **الشرطة**، تحفزهم وتدفعهم إلى مزيد من البذل فى الأداء والتفانى فى العطاء، من أجل مصر الغالية، فإنها، فى الوقت نفسه، خير تعبير عن مصر مبارك الآمنة المستقرة، وسط عالم يموج بالقلاقل والاضطرابات. وغنى عن البيان أن مختلف خطط البناء والاستثمار والتنمية، وكل إنجازات حققتها وتحققها بلادنا على طريق التقدم، فى مجالات الديمقراطية والحرية السياسية والفكرية والإصلاح الاقتصادى والتطور الاجتماعى - إنما ترتبط فى نجاحها بقوة الأمن وكفاءته، ويتوقف تواصلها وازدهارها على يقين كل مواطن وشعوره الراسخ بأن القانون قادر على حمايته، وأن القائمين على الأمن لهم السيطرة واليد الطولى فى مواجهة كل ما يهدد أمن الوطن والمواطن. وحديث الأمن متعدد ومتشعب يمتد ليشمل أوجه النشاط الإنسانى كافة. فهناك قطاعات للأمن الجنائى والأمن السياسى والأمن الاقتصادى والأمن الاجتماعى والشرطة المتخصصة، وقطاعات المنافذ والتدريب والتنمية والإعلام الأمنى. وكلها فروع لأصل واحد ترتبط ببعضها البعض، ويفضى كل منها إلى الآخر. فالأمن كل لا يتجزأ، وما قد يحدث من تداعيات فى جانب يجد صداه بالقطع فى سائر الجوانب - وكل منها يأخذ حقه من الاهتمام الواجب. والمؤكد أن أبرز التحديات التى واجهت الأمن فى السنوات الماضية هى تلك الموجات الإرهابية العاتية التى تحالفت فيها قوى الشر فى الداخل والخارج، فى مؤامرة شرسة استهدفت الأخضر واليابس، لتعصف بالبلاد تحت ستار الدين. ويمكننا بالذاكرة استرجاع أهوال تلك الأحداث التى عشناها بصورة شبه يومية، من تخريب وانفجارات هنا وهناك، وقتل للأبرياء، وترويع للآمنين، واغتيالات لكبار الشخصيات، وضرب السياحة والاستثمار، لحرمان مصر من موارد كثيرة وإعاقة برامج الإصلاح وخطط التنمية فيها. لقد كان الأمر بالغ الخطورة، يهدد حاضرنا ومستقبلنا، فكانت الوقفة الجادة والرؤية الثاقبة عبر استراتيجية أمنية بادرت بها وزارة الداخلية قبيل منتصف عام ١٩٩٣، اتجهت الأساليب العلمية، وكان من أهم ملامحها ● التخطيط العلمى والتقنى ومواجهة الموقف وفقا لمتطلبات علوم إدارة الأزمة ● تطوير قاعدة المعلومات الأمنية، وتحديد أبعاد خريطة الإرهاب ومواقع فصائله على امتداد محافظات الجمهورية، ● اعتماد مواجهات أمنية تقوم على الحسم، بدون إخلال بالاعتبارات القانونية والحقوق الدستورية للمواطنين، ● التنسيق فى ما بين مختلف الأجهزة الأمنية لإدارة عمليات

المواجهة، بما يضمن تحقيق أسرع النتائج وأقدرها على الحسم، ● دعم القدرات الفنية والبشرية والمادية لأجهزة المواجهة، بالصورة التى تمكنها من مواكبة تطور العمليات الإرهابية، ولجوء مرتكبيها إلى الوسائل العلمية والتكنولوجية،● توظيف المعلومات والإمكانات المادية والبشرية لتحقيق أقصى وأفضل النتائج، باختراق التنظيمات الإرهابية ومحاصرتها، واستهداف بؤرها وعناصرها ومخازن أسلحتها وأدواتها، أو إجهاض مخططاتها، وضبط وملاحقة الهاربين، على المستويين الداخلى والخارجى،● تحقيق السيطرة داخل السجون بهدف قطع اتصالات عناصر الإرهاب خارجها بنزلائها من قادة الإرهاب،● الانتقال من رد الفعل إلى المبادأة والهجوم، لتصحيح مسار العمليات الأمنية، إعمالا لمبدأ: الهجوم خير وسيلة للدفاع،● إفقاد العناصر الإرهابية القدرة على التخطيط والإعداد، من خلال مداهمتها وقطع عمليات الاتصال المباشر فى ما بين قياداتها وعناصرها وعزلها جماهيريا، ● تطوير سياسات التعاون الأمنى، والتنسيق الدائم مع أجهزة الأمن فى الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة، فى مجال رصد ومتابعة النشاط الإرهابى وضبط قياداته وعناصره فى مختلف دول العالم، ● التحرك بفاعلية غير مسبوقة أمنيا وزمنيا، للتعامل مع أى حدث إرهابى وضبط المجموعات المنفذة والمتورطة، ● تأمين الساحة الداخلية من عمليات التسلل عبر الحدود، وضبط المجموعات الإرهابية المدفوعة وأسلحتها المهربة، ● التنسيق مع وزارتى العدل والخارجية، لتطويق قيادات الإرهاب الهاربة فى الخارج، لإعادتها وتقديمها إلى الجهات القضائية، بموجب اتفاقيات تسليم المجرمين. وقد كان لكل ذلك الأثر الفعال فى توجيه ضربات أمنية متلاحقة وموجعة، أفقدت الإرهاب توازنه، وحققت لجهاز الأمن السيطرة التى تمكن بها من إحباط الكثير من المخططات الإرهابية فى مهدها، وقبل أن تصل إلى مراميها الآثمة. وعلى جانب آخر كان نشاط **الإعلام الأمنى** المستنير يسبق ويواكب ويعقب العمليات الأمنية، من أجل تبصير الجماهير بحقيقة الفكر المنحرف، وكشف أساليبه الإجرامية، وفضح نياته وأهدافه الخبيثة، وتبرئة ساحة الدين الحنيف من أفعاله التى أساءت إلى الإسلام، بما اقترفه الإرهاب من جرم وإجرام. فأنشأت وزارة الداخلية **جهازا إعلاميا متكاملا يتعامل مع الإعلام الداخلى والخارجى بصورة فورية ومباشرة، من خلال الالتزام بالصدق والموضوعية**، وعرض الحقائق التى تقطع الطريق أمام الحملات المشبوهة والمحاولات المستميتة لتشويه كل شىء، ولم تتوقف الجهود الرامية إلى اقتلاع الإرهاب عند ما حققته من نجاح، وإنما واصلت رصد النشاط الإرهابى لتجفيف منابعه بالتنسيق مع أجهزة الدولة. فبعد تنظيف المناطق من البؤر الإرهابية (مثل إمبابة بالجيزة، وديروط بأسيوط)، يجرى توجيه خطط متكاملة لتطوير العشوائيات وتزويدها بالخدمات من كهرباء ومياه وصرف صحى، والاهتمام بتنفيذ بعض المشروعات لتنمية مجتمعاتها والنهوض بها . كما تواصلت الاستراتيجية الأمنية فى تطورها، لتكون لها اليد العليا فى مواجهة المتغيرات على الساحة الأمنية من خلال: ● زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق الأمنى وتغطية متطلباته البشرية والتدريبية والتجهيزية، ودعم القدرات الأمنية بما يضمن لها الكفاءة اللازمة للمواجهة السريعة والحاسمة،● زيادة فاعلية نظم التأمين والحراسة والارتقاء بأداء القوات، فى

إطار خطط مرحلية تستهدف تلبية المتطلبات الأمنية من دوريات راكبة وغرف عمليات، ● التوسع فى عمليات تدريب القيادات والضباط، للارتقاء بالقدرات والمهارات البدنية والفنية، وتطوير إمكانات التعامل فى مواجهة العناصر الإجرامية وممارساتها العدائية، ● إحكام دوائر التمشيط والتعامل الأمنى مع بؤر وخلايا التطرف، على امتداد محافظات الجمهورية، وفق خطط تنفيذية مرحلية ذات أولويات أمنية، لإجهاض المخططات الإرهابية وضبط قياداتها وعناصرها وأدواتها وأسلحتها، وتقديمها إلى الجهات القضائية، فضلا عن قطع خطوط اتصالها ومصادر تمويلها. ويواكب هذا الاتجاه توجيه ضربات متتالية ومؤثرة إلى كل القوى التى تقدم المساندة التنظيمية أو الدعائية لفصائل الإرهاب، ● تنفيذ خطط متكاملة ومشتركة فى ما بين مختلف الأجهزة الأمنية، لمواجهة وضبط الجرائم الجنائية التى تساهم فى الإعداد لعمليات إرهابية، خاصة سرقات السيارات والدراجات البخارية والسطو على المحال التجارية وحيازة الأسلحة وتزوير الوثائق وتداول واستعمال الزىّ الرسمى،● تنفيذ خطة موسعة غير مسبوقة لاقتحام المناطق الجبلية فى محافظات الوجه القبلى، وتطهير المغارات التى تتخذها العناصر الإرهابية أوكارا للاختفاء وتخزين الأسلحة والانطلاق منها لتنفيذ عملياتها الإجرامية. إن تطوير عمليات المواجهة مع فصائل الإرهاب تعد من أهم مسئوليات جهاز الأمن، والتطوير يجرى وفق خطط علمية مدروسة، تأخذ فى حسبانها مدى التطورات وأبعاد المتغيرات التى تطرأ على حركة التنظيمات الإرهابية وأهدافها المرحلية والاستراتيجية. إن الإرهاب – فى حقيقته – ظاهرة عالمية تعانى منها غالبية الدول لأسباب متباينة، وتحت مسميات شتى، ولطالما حذر الرئيس مبارك من أن المهادنة مع الإرهاب غالية الثمن – لذلك، فإن التجربة المصرية الخلاقة فى مواجهة الإرهاب تعد – بحمد الله، وتوفيقه – تجربة رائدة تحظى بكل الثناء والإشادة فى مختلف المحافل والأوساط المحلية والإقليمية والعالمية. وإذا كان التصدى للإرهاب واقتلاع جذوره يمثل تحديا كبيرا لأجهزة الأمن، فإنه لم يصرف الشرطة لحظة واحدة عن مخاطر أمنية أخرى قادرة على أن تحدث آثاره التخريبية نفسها، فى تسلل خبيث وصمت خادع. فليس من الممكن، مثلا، أن نتجاهل الصلات الوثيقة بين ظاهرة المخدرات وجرائم العنف والإرهاب، وظاهرة المخدرات ليست مشكلة محلية، ولكنها قضية عالمية هى الأخرى، ويزداد خطرها فى الدول المتقدمة والنامية، على السواء. وقد حققت مصر – بحمد الله – نجاحات كبيرة فى مجال مكافحة المخدرات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وبدا ذلك واضحا فى عمليات الضبط، من خلال اليقظة فى المتابعة والرقابة والرصد والمداهمة وإبادة الزراعات المخدرة وتصفية البؤر الإجرامية والقبض على عتاة المخدرات وأعوانهم ومصادرة ثرواتهم غير المشروعة، وبدا ذلك، أيضا، فى القضايا وعصابات التهريب الدولية التى شاركت أجهزة المكافحة المصرية فى ضبطها مؤخرا، بالتعاون مع سلطات المكافحة، فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وهولندا. وقد أشادت الأمم المتحدة بكفاءة العاملين فى أجهزة المكافحة المصرية، وأوفدت خبراءها المتخصصين فى برنامج الأمم المتحدة الدولى لمكافحة المخدرات (اليوندسيب) إلى مصر فى ٧ ديسمبر ١٩٩٤، وانتهت وفادتهم باختيار الإدارة

العامة لمكافحة المخدرات فى مصر لتتولى مهام الوكالة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات. وفى عام ١٩٩٥ عُيِّن مدير جهاز المكافحة فى مصر نائبا لرئيس لجنة المخدرات الدولية التابعة للأمم المتحدة التى أنشئت عام ١٩٩٤. وكان آخر ما استحدثته وزارة الداخلية فى هذا الشأن إنشاء إدارة متخصصة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات، تتولى إبادة الزراعات المخدرة، ووحدة تضطلع بالتصدى لظاهرة غسيل الأموال المتحصلة من الإتجار غير المشروع فى المخدرات. وليس هناك شك فى أن عمليات مكافحة المخدرات بأبعادها الهائلة ليست نشاطا عشوائيا، ولكنها تعتمد على جهد علمى منظم يتسم بالتخطيط والتنسيق والتكامل على مختلف المستويات، كما تتطلب مزيدا من الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية، حول الظروف والدوافع التى تؤدى بالإنسان إلى التعاطى والإدمان. ومن أجل هذا تم إنشاء إدارة للتدابير الاجتماعية، بهدف تكثيف الجهود الرامية إلى الكشف المبكر عن حالات التعاطى، ودعم سبل وأوجه الوقاية. والتصدى للإرهاب ومكافحة المخدرات لم يشغلا بدورهما أجهزة الأمن عن محاربة الفساد بأضلاعه الثلاثة: جرائم الأموال العامة والتموين والضرائب. وتقول أرقام وزارة الداخلية إن مباحث الضرائب والرسوم أعادت لمصر ٧ مليارات من الجنيهات كانت ضائعة. والمواجهة على الجبهات الثلاث ترتكز على أساسين: الأول هو العمل على منع الجريمة قبل وقوعها، أو ما يعرف بالأمن الوقائى، والثانى هو سرعة وضرورة ضبط الجريمة فور وقوعها، وتلك هى ذاتها فلسفة العمل الأمنى فى الميادين كافة. ولقد اتسعت كثيرا مطاردة الفساد وملاحقة المفسدين. وقطاع الأمن الاقتصادى فى وزارة الداخلية يضطلع بتهيئة الظروف والمناخ الاقتصادى الملائم فى مصر، من خلال محاربة مظاهر الفساد والانحراف، مما يؤدى إلى خلق شعور عام لدى الكافة بالأمان فى استثمار أموالهم داخل السوق المصرية. وفى هذا الصدد. تسعى الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة إلى محاصرة الفساد المتمثل فى جرائم الرشوة والاختلاس والتزييف والتزوير والإضرار بالمال العام، وحماية ضيوف الرحمن من عصابات تزوير تأشيرات الدخول للحج والعمرة. وتحرص وزارة الداخلية، أيضا، على وصول الدعم إلى مستحقيه، وتواجه بشدة انحرافات بعض التجار، وتسعى إلى حماية صحة المستهلك من تلاعب بعض المنتجين فى استخدام خامات غير مطابقة للمواصفات أو منتهية الصلاحية أو عدم اتباع الأساليب المتعارف عليها فى إنتاج السلع، مما يعرض الصغار والكبار إلى مخاطر جسيمة. وتنتهج الإدارة العامة لشرطة التموين سياسة جديدة لمحاربة الفساد هى سياسة البحث عن المنبع، ومؤداها عدم الاكتفاء بضبط جرائم ترويج وبيع السلع الاستهلاكية المغشوشة، ولكن البحث عن البؤر الإجرامية التى أفرزتها. وقد أنشئت وحدة فى شرطة التموين تختص بتجنب وقوع الأزمات الاقتصادية، عن طريق متابعة ورصد حالة الأسواق وتداول السلع، من أجل التنبؤ بأية أزمات اقتصادية فى السلع الحيوية، وقد تمكنت، على سبيل المثال، من التصدى لأزمة فى السكر افتعلها بعض المستوردين عام ١٩٩٤. كما تقوم الإدارة العامة لمباحث الضرائب والرسوم بمحاربة الفساد الذى يمكن أن يتعرض له المال العام من جهات عديدة منها: التهريب الضريبى، التهريب الجمركى، المصنفات

الفنية، حماية الأموال والممتلكات المستردة للدولة. ويتخذ مفهوم الإنجاز لدى هذه الإدارة طابعا رقابيا يهدف إلى حصر النشاط الإجرامى الذى يقع على المال العام. وتحقق الاستراتيجية الثلاثية التى تتبعها (الحصر - الرقابة - الدراسة)، فى إطار خطة علمية متكاملة، أكبر قدر من الفاعلية فى التصدى لظاهرة التهرب الضريبى بكل صوره. وتهدف هذه الإدارة بأقسامها المستحدثة، أيضا، إلى حماية الملكية الفكرية والإبداع، وملكية المؤلفين والناشرين، بما يتمشى مع التطبيقات المتوقعة لاتفاقات التعريفة الجمركية (الجات). إن كل ما عرضناه من مشاريع وجهود تنفذها وتقوم بها وزارة الداخلية، متضافرة، هى بمثابة ميلاد ثانٍ للأمن المصرى، لينتقل به من زمن مضى إلى القرن الواحد والعشرين، مستخدما آخر إنجازات العصر العلمية والتقنية. ويذكر هنا أن نظام الأحوال المدنية المعمول به منذ سبعة وثلاثين عاما قد تم تطويره وتحديثه، وفق منظومة علمية متكاملة، سيشعر المواطن المصرى بآثارها، عندما تكون فى يديه، من أوراقها الجديدة، بطاقة شخصية وشهادة ميلاد ووثائق زواج وغيرها، مما يستحيل العبث بها أو تزويرها - فقد انتهت إلى الأبد فوضى الوثائق القديمة، بتحقيق حلم الرقم القومى. ومن مميزات هذا الرقم أنه سوف يمنع التهرب الضريبى، ويضبط الجداول الانتخابية وقوائم التجنيد والتأمينات والمعاشات، فضلا عن دوره المهم فى عمليات التعداد السكانى وحصر العمالة، وفى التخطيط للتعليم والصحة والتموين، ومختلف المجالات المرتبطة بالخدمات الجماهيرية. وقد قامت مصلحة الأحوال المدنية بإنشاء قاعدة بيانات آلية تضم ٨٨,٢ مليون سجل ميلاد، تشمل مواليد الجمهورية منذ عام ١٩٠٠ حتى الآن، وهذا المشروع ينظم الاستفادة من قاعدة معلومات الأحوال المدنية بمستوياتها الثلاثة (الشخصية: صورة قيود الأحوال المدنية للفرد والقيود العائلية، والتجميعية: جداول الانتخابات - قوائم التجنيد - التأمينات والمعاشات، والإحصائية: التعداد - السكان - العمالة - التعليم - الصحة - التخطيط - الضرائب - التموين). ومما يدعو إلى الفخر أن هذا المشروع اعتمد على الكفاءات الوطنية من الخبراء والفنيين المصريين، بدون اللجوء إلى الشركات الأجنبية إلا فى أضيق نطاق، مما أدى إلى خفض تكاليف هذا المشروع العملاق. ولقد كانت خطوات المؤسسة الأمنية سباقة تستشرف آفاق العصر، وترصد المستجدات والمتغيرات الاجتماعية والبنية السكانية والتوسعات الجديدة، فى المجالات كافة، وفى المشروعات العملاقة فى توشكى وسيناء، وما يتطلبه كل ذلك من مهارات وكفاءات قادرة على التأمين والحماية ومواكبة عجلة الانطلاق والتقدم. ولهذا، جرى الإعداد لإنشاء **أكاديمية مبارك** للأمن، لتصبح منارة للعلم الأمنى، وإحدى ساحات العقل المصرى. وتمت دراسة كل احتياجاتها على مدار السنوات الثلاث الماضية، باستلهام أحدث ما وصل إليه العلم فى مجالات الإنشاءات وتجهيز المعامل الفنية ومسارح العمليات الأمنية، بمختلف تصوراتها وتخصصاتها، لتكون مفخرة لمصر وأبنائها كواحدة من أحدث وأشمل الأكاديميات الأمنية على مستوى العالم بأسره. ولقد تم افتتاح المرحلة الأولى من الأكاديمية التى ستمكن من النهوض بالاحتياجات الأمنية الوطنية، كمًا وكيفا، فضلا عن تلبية مطالب الدول العربية الشقيقة والإفريقية والأجنبية الصديقة لإعداد كوادرها الأمنية على مستوى عالٍ. ويعد

التدريب والتسليح محورين أساسيين فى الاستراتيجية الأمنية، من أجل الاهتمام بالعنصر البشرى فى الشرطة ورفع كفاءته وأدائه وفاعلية مهامّه، وتنمية مداركه الذهنية وتوسيع آفاقه، وإعداده لمواجهة مختلف الأحداث الأمنية وتطوراتها الحالية والمستقبلية. وتضع وزارة الداخلية خطط التسليح لأجهزة الشرطة بما يتلاءم مع طبيعة عمل كل منها، كما تراعى المواصفات الحديثة للأسلحة والذخائر وجوانب التدريب الخاصة بها. وقد أمكن من خلال هذه الخطط تحديث جميع الأسلحة والمعدات والأجهزة التكنولوجية اللازمة لأداء المهامّ العملياتية لأجهزة الأمن والشرطة فى مصر. واهتماما من وزارة الداخلية بمراعاة حقوق الإنسان وحرياته، حرصت على تدريسها مادة أساسية فى كليات ومعاهد الشرطة، ويتم حفز طلاب كلية الشرطة على التنافس فى مسابقات حول حقوق الإنسان وصنوْن حرياته الأساسية، حيث خصصت للفائزين جوائز قيمة ويجرى تكريمهم فى الاحتفال بعيد العلم كل عام. وتدعم مكتبة أكاديمية الشرطة بالمؤلفات العلمية والدراسات المتطورة عن حقوق الإنسان. وأُلحق بعض الضباط بالدورة التدريبية المتخصصة فى مجال حقوق الإنسان التى عقدت فى المعهد الدولى لحقوق الإنسان فى مدينة ستراسبورج فى فرنسا، خلال الفترة من ١ إلى ٢٩ يوليو ١٩٩٢. فضلا عن تنظيم دورات تدريبية فى مجال حقوق الإنسان، بالتنسيق مع المركز الرئيسى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى جينيف، إذ تم إيفاد عدد من الضباط للحصول على هذه الدورات، روعى فى اختيارهم أن يكونوا من المؤهلين علميا، للحصول على درجات الدكتوراه أو الماجستير فى موضوعات تتصل بحقوق الإنسان. وأخيرا، وإيمانا من المؤسسة الأمنية بأهمية الاستثمار فى سياق التنمية الشاملة، فقد عقد مؤتمر فى أكاديمية الشرطة، تحت عنوان «نحو استراتيجية أمنية لتشجيع الاستثمار فى مصر»، بهدف تهيئة المناخ الملائم لجذب رءوس الأموال الوطنية والأجنبية، والوقوف على مشكلات ومعوقات النشاط الاستثمارى، واقتراح الأساليب التى يمكن من خلالها أن تسهم مختلف الأجهزة الأمنية فى تذليل أية صعوبات. وأسفر هذا المؤتمر عن استحداث آلية جديدة فى مركز بحوث الشرطة يطلق عليها «مركز الاستشارات الأمنية للمستثمرين»، يختص بتقديم الخبرة والمشورة فى المسائل الأمنية للمستثمرين، سواء فى مرحلة التحضير للمشروع، أو الإنشاء، أو فى أثناء ممارسة النشاط، وإجراء الدراسات ذات الأبعاد المتصلة بالأنشطة الاستثمارية وتقديم الحلول المناسبة لها.

تم إنجاز هذا الجزء بالتعاون مع وزارة الداخلية، واعتمادا على المعلومات التى قدمت إلينا من قبلها.

لم يكن برنامج الإصلاح الاقتصادى، والاهتمام الهائل الذى وجّه، فى سياقه، إلى مختلف قطاعات الدولة، ليمثل عاملا ينتقص من قدرات **القوات المسلحة** المصرية واستعدادها القتالى، على

الإطلاق. والضد هو الصحيح. فالتقدم الاقتصادى كان عاملا مساعدا، بطرق عديدة، فى تطوير القوات المسلحة ودعمها، وهى تقوم بدورها الرئيسى، فى حماية حدود الدولة وسلامتها ضد أية تهديدات خارجية، وتأمين الشرعية الدستورية. بينما هيأت قدرات القوات المسلحة العالية واستعدادها الدائم، البيئة اللازمة للانطلاق بعملية الإصلاح فى الاتجاه الصحيح. وفوق ذلك، فإن مهامّ القوات المسلحة فى المرحلة الراهنة من مراحل برنامج الإصلاح، تتضاعف وتزداد جسامتها، إذ هى مطالبة الآن بإسناد المشروعات القومية الكبرى، والدفاع عن منجزات هائلة تحققت على مدى ستة عشر عاما ماضية من العمل والبناء، على طريق النهضة القومية. والحديث عن خفض نفقات التسلح، فى هذا الإطار، لابد من أن يسترشد بالمعادلة التالية: إن تحقيق أمن ومصالح الدولة، فى عهد السلام، يحتاج إلى قوة عسكرية حديثة، ونوعية متميزة من الأفراد، ومعدات ونظم تسليح متطورة، فى حين أن الهدف الأساسى من السلام هو توفير مناخ الدفع بخطط البناء والتنمية، يقتضى خفض نفقات الدفاع. ولهذا، يعمل الخبراء العسكريون والاستراتيجيون، فى القوات المسلحة، على أساس خطة شاملة، لتحقيق أطراف هذه المعادلة، بكيفية تجعل من الإنفاق العسكرى، فى ظل فلسفة الإصلاح، استثمارا قوميا يخدم أهداف التنمية الشاملة الطامحة. ومع التزامها بدورها الرئيسى، فإن القوات المسلحة تسهم بقوة فى خدمة وتنمية المجتمع، من واقع كونها أحد القطاعات الرئيسية للدولة التى تتبع سياساتها العامة، عبر مشاركتها فى عمليات التصحيح الهيكلى والدفع الإنتاجى، وقد نجحت القوات المسلحة فى تحقيق إنجازات كثيرة، فى مجالات متعددة، اعتمادا على ما لديها من إمكانات متميزة وطاقة بشرية ماهرة منضبطة. ففى مجال الإسكان، تمكنت من إنشاء عدد كبير من الوحدات السكنية لأفرادها والقطاع المدنى، بتكاليف رمزية. وفى مجال المواصلات، كان لها إسهام مشهود فى إقامة العديد من شبكات المرافق الأساسية والكبارى. وفى مجال الزراعة، نهضت باستصلاح وزراعة مساحات كبيرة من الأراضى. وفى المجال الصحى، وفّرت خدمات التأمين والرعاية الصحية لقطاع عريض من المواطنين داخل مستشفياتها وبأسعار زهيدة. واستنادا إلى طاقاتها الذاتية، وبالتعاون مع الهيئات والأجهزة المعنية، أسهمت القوات المسلحة إسهاما هائلا وغير مسبوق فى مجال محو الأمية، فى القطاع المدنى، بعد أن تمكنت من مواجهة هذه الآفة الاجتماعية، فى صفوف أفرادها. وتلعب القوات المسلحة دورا متميزا، أيضا، فى التعامل مع الكوارث الطبيعية التى تتعرض لها البلاد، بين وقت وآخر، والتى يفترض أن تكون عوامل معوقة لمسيرة الإصلاح. وتؤدى القوات المسلحة، فى نطاق المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادى، جهودا ضخمة فى إنجاز مشروعات مصر الكبرى، فى توشكى وسيناء وغيرهما.

ولا شك فى أن هذه الجهود، وغيرها، قد ساعدت، بشكل كبير، فى تخفيف العبء عن القطاع المدنى، إلى جانب ما تم على صعيد تحقيق الاكتفاء الذاتى للقطاع العسكرى، الأمر الذى جنّب ميزانية الدولة كثيرا من الأعباء. وبدون التطرق إلى تفاصيل، فإن ما تم خلال الستة عشر عاما الماضية، على صعيد تطوير وتحديث القوات المسلحة، فى مختلف الأفرع، وفى ميدان التصنيع الحربى، يمكن وصفه بأنه

تحول تاريخى غير مسبوق فى قدرة جيش مصر الذى هو درعها الواقية أمام مصادر التهديد والهيمنة، تحول يحركه فكر متطور لقيادته الوطنية المثقفة، يتوحد مع ملامح المشروع النهضوى المصرى/ العربى العام الذى يمثل الإصلاح الاقتصادى رأس الحربة فيه. وهذا التحول المتصل بمجمل عملية الإصلاح، يلخص، بمنتهى الدقة، رؤية القائد مبارك الاستراتيجية الساعية إلى ترسيخ مكانة مصر ودورها الرائد فى إقليمها، والانتقال بها إلى آفاق ألفية جديدة لها مطالبها ومقتضياتها. إن القوات المسلحة المصرية، فى ظل المشروع النهضوى الراهن، هى ساعد مصر التى تفرض السلام، وسياجها الذى يحمى الاستقرار، ورافعتها التى تفتح طريقا للأمل أمام شعبها الباسل والشعوب العربية جمعاء، نحو مستقبل مشرق يعمّ فيه السلام الذى تحميه القوة.

اعتمد هذا الجزء على بيانات وزير الدفاع والإنتاج الحربى التى أفاد بها - على مدى عام ١٩٩٧ - فى مناسبات عديدة، كان آخرها إحياء الذكرى الرابعة والعشرين لحرب أكتوبر المجيدة.

المحور الثالث

مواجهة الآثار الجانبية

من طبيعة الإصلاح كعملية، على حد ما بيّن العرض السابق لمحورى التثبيت والتكيف الهيكلى، وما ذكرناه فى المدخل، أنه يصعب التخطيط الكامل الدقيق لإنجازه منذ البدء، والسبب، كما هو مفهوم، متغيرات البيئة والعوامل المتحكمة فى سياسات وإجراءات العملية، والآثار الناجمة أو المترتبة على التفاعل فى ما بين هذه السياسات والإجراءات، وبينها وبين البيئة التى تجرى فيها، فى الداخل والخارج، وعلاقة الاقتصاد الوطنى كنظام بالأنظمة الأخرى القائمة فى المجتمع وفى المحيط الدولى.

ولذلك، كان من البديهى أن يكون المحور الثالث فى الاستراتيجية العامة للإصلاح معنيا بمواجهة الآثار الداخلية المترتبة على عملية الإصلاح، والعوامل الخارجية المؤثرة فى جريانها، فى المديين القصير والطويل، من أجل تحييدها أو تدميرها أو حفزها أو المحافظة عليها، حسب الاقتضاء أو الحاجة.

والتجربة المصرية ليست فريدة فى ما تواجهه من آثار داخلية (سلبية) مترتبة على عملية الإصلاح، لكنها متفردة بالفعل فى الحلول غير التقليدية والواقعية والممكنة التى أخذت بها، فى مقابلة هذه الآثار.

إن تطبيق البرنامج الإصلاحى يتسبب أساسا وبصورة اعتيادية فى رفع معدلات التضخم وفى دخول الاقتصاد دورة من الركود، وذلك فى تعاكس كامل مع الهدف الذى تتوخاه عملية الإصلاح فى هذين الاتجاهين. ويحدث الأثر التراكمى المؤدى إلى الركود، بسبب بعض الإجراءات التى لا يكون هناك مفرّ من اتخاذها لإعادة الاستقرار والتوازن إلى البنيان الاقتصادى، وأهمها خفض حجم الاستثمار العام، وخفض قيمة العملة المحلية، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات الوسيطة والإنتاجية فترتفع

تكلفة الإنتاج، ويترتب على ذلك تخفيض مستوى الإنتاج، فيحدث الركود الاقتصادى. ومن بين الإجراءات التى تسهم فى حدوث الركود الاقتصادى أيضا رفع سعر الفائدة على القروض، لأنه يؤدى إلى رفع تكلفة الإنتاج، نظرا لارتفاع نسبة القروض إلى رأس المال.

أما ارتفاع معدل التضخم فيعود إلى إجراءات عديدة لازمة هى الأخرى، بالإضافة إلى الإجراءات السابقة، فتخفيض قيمة العملة المحلية يؤدى إلى رفع أسعار الواردات مما يترتب عليه رفع معدل التضخم، بشكل مباشر وغير مباشر، ولذلك، يضطر المنتجون إلى رفع أسعار بيع السلع التى تستخدم الواردات الوسيطة والإنتاجية، ومن ثم يرتفع معدل التضخم، ويزيد معدل التضخم، أيضا، عندما يستمر المنتجون فى الإنتاج مع حصولهم على قروض بفائدة مرتفعة، الأمر الذى يدفعهم إلى رفع أسعار السلع، نظرا لارتفاع تكلفة إنتاجها.

ومن بين الإجراءات التى تسهم فى رفع معدل التضخم، إلغاء أو تخفيض حجم الدعم على بعض السلع، مما يعنى ارتفاع أسعارها، ويؤدى ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقى للأفراد، فينخفض الطلب، ومن ثم مستوى الإنتاج.

والآثار الكلية التى تترتب على عملية الإصلاح الاقتصادى ترجع إلى أن العملية تقوم على فروض معينة لا تكون متوافرة فى المراحل الأولى لها، وأولها أن العجز فى ميزان المدفوعات يجب أن يكون عجزا نقديا، فى حين أن العجز فى ميزان المدفوعات فى هذه المراحل يكون هيكليا، والثانى هو أن مستوى الإنتاج يتحدد بجانب العرض، فى حين أن الإنتاج يتحدد حينئذ بجانب الطلب، والثالث هو أن التضخم نقدى فى حين أن التضخم يكون هيكليا هو الآخر.

وتؤثر مختلف السياسات الاقتصادية - بصفة عامة - على الجوانب الاجتماعية المرتبطة بحياة الأفراد. وتعبير الجوانب الاجتماعية تعبير واسع النطاق يشمل العديد من العوامل التى تحكم مستوى معيشة الأفراد، نذكر منها، على سبيل المثال، ما يتمتع به الفرد من مستوى صحة جسدية ونفسية سليمة، وما يحصل عليه من تعليم يمكنه من اكتساب قدرات ومهارات متباينة، ومدى توافر فرص عمل ملائمة لهذه القدرات والمهارات، ونوعية أو مستوى السكن الذى يعيش فيه الفرد، من حيث مدى توافر المياه الصالحة للشرب والكهرباء، وغيرها.

وتستخدم عدة مؤشرات لتقدير مستوى معيشة الأفراد، لعل أكثرها شيوعا هو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، باعتبار أن دخل الفرد يسمح له بالحصول على مختلف السلع والخدمات اللازمة له، وكلما ارتفع هذا الدخل زادت قدرة الفرد على الحصول على السلع والخدمات التى تمكنه من أن يعيش حياة كريمة وأن يرقّى مستوى معيشته. وهناك مؤشرات أخرى لتقدير مستوى حياة الأفراد فى المجتمع تبين قصور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى كمؤشر لتقدير مستوى معيشة معظم الأفراد فى المجتمع، ومن بينها التوزيع الشخصى للدخل، وخط الفقر الذى يعرف بمستوى الدخل الذى

يقل عن المستوى اللازم للحصول على الاحتياجات الضرورية للحياة، وأهمها الغذاء.

وفى سنة ١٩٩٠، استخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى U.N.D.P مؤشرا جديدا لقياس مستوى حياة الأفراد، هو مؤشر التنمية البشرية الذى يعكس مدى تمتع الفرد بحياة لائقة. ويحسب هذا المؤشر باستخدام ثلاثة عناصر هى: العمر المرتقب، والتعليم، ومستوى الدخل. ويقاس العنصر الأول بالعمر المتوقع عند الولادة، والعنصر الثانى، وهو التعليم، يقاس بدرجة الإلمام بالقراءة والكتابة. أما العنصر الثالث، وهو الدخل، فيقاس بنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى. ويرتفع مستوى التنمية البشرية كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح.

وفى ضوء ما تقدم، يمكن القول إننا نقصد بالآثار الاجتماعية لسياسة اقتصادية معينة مدى تأثير هذه السياسة على كل من مستوى الدخل، والتوزيع الشخصى له، ومستوى الفقر المطلق، ومستوى التنمية البشرية.

وهناك جوانب اقتصادية واجتماعية عديدة يمكن من خلالها قياس أثر عملية الإصلاح على المستوى الاجتماعى، منها مستوى الدخل الفردى الذى يتوقف على عدة عوامل، أهمها مدى توافر فرص عمل ومستوى الأجور.

والواضح أن عملية الإصلاح، بما تتضمنه من سياسات وإجراءات، تؤدى عادة إلى الركود الاقتصادى، تتسبب فى تقليل فرص العمل المتاحة ووجود البطالة. ويتأثر أصحاب الدخول المحدودة والسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بانخفاض فرص العمل المتاحة أكثر من غيرهم من الفئات فى المجتمع، لأن هاتين الفئتين تضمّان عادة العمال غير المهرة، وهى أولى فئات العمل التى يستغنى عنها فى حالة الركود الاقتصادى. فالسياسة المالية التى تتبع ضمن عملية الإصلاح تتضمن، بالضرورة، تخفيض بعض بنود الإنفاق العام، ومن بينها بند الأجور، بتجميد أو تخفيض عدد العاملين فى الحكومة، وتجميد أو تخفيض أو تأجيل الزيادة فى الأجور، ووضع قيود على ربط الأجور بمستوى الأسعار، والتخفيض الجزئى أو الكلى للأجور. ويؤثر انخفاض الأجور بشكل مباشر فى انخفاض مستوى الدخل الفردى للفئات العاملة، فيترتب على ذلك انخفاض مستوى التنمية البشرية.

أما التضخم، فمن المعروف أن له آثارا اجتماعية كبيرة، فهو يؤدى إلى تخفيض الدخول الحقيقية للأفراد، نتيجة انخفاض القوة الشرائية لدخولهم. ويختلف، بالطبع، أثر التضخم فى مستوى دخول الأفراد من فئة إلى أخرى من الفئات فى المجتمع. فتنخفض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول التى تتسم بالثبات أو ببطء التغير، فى حين لا تتأثر الدخول الحقيقية لفئات أخرى فى المجتمع، مثل أصحاب المشروعات التجارية والصناعية والحرفيين وأصحاب المهن الحرة.

ويؤثر التضخم أيضا فى التوزيع الشخصى للدخل، لأنه يؤدى إلى انتقال بعض الأسر من فئة إلى فئة أدنى فى الترتيب التنازلى للأسر فى المجتمع، طبقا لمستوى دخل الأسرة، فقد تنتقل، مثلا، بعض

الأسر من فئة أصحاب الدخول المتوسطة إلى فئة أصحاب الدخول المحدودة.

ويؤثر التضخم بشكل كبير فى مستوى الفقر المطلق للسكان، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وارتفاع أسعار هذه المواد يسهم فى زيادة عدد السكان الذين يعيشون تحت خطر الفقر، كما يترتب على ارتفاع أسعار المواد الغذائية انخفاض مستوى التغذية فى الفئات المحدودة الدخل. ونظرا لأن التضخم يؤدى إلى انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقى، فإنه يؤدى إلى انخفاض مؤشر التنمية البشرية.

ولأن السياسة المالية تتضمن تخفيض حجم الإنفاق العام، كما أسلفنا، بما فى ذلك الإنفاق على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، فإن مستوى معيشة مختلف الفئات فى المجتمع يتأثر هو الآخر،، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. فتخفيض الإنفاق العام على كل من التعليم والصحة يشكل عبئا على أصحاب الدخول المتوسطة، لأنهم سينفقون جزءا من دخولهم للحصول على هذه الخدمات التى كانوا يحصلون عليها مجانا أو بمقابل رمزى، الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض إنفاقهم على سلع أخرى قد تكون ضرورية، ومحصلة كل ذلك هى انخفاض مستوى معيشتهم، خاصة مع عدم توقع حدوث زيادة فى دخول الأفراد، فى فترة تطبيق برنامج الإصلاح، فالدخول تظل ثابتة أو تنخفض. وينخفض مستوى معيشة الفئات المحدودة الدخل أيضا نتيجة تخفيض الإنفاق العام على التعليم والصحة، بل إن بعض الأسر التى تنتمى إلى هذه الفئة قد تسحب أولادها من المدارس أو تقلل من مستوى إنفاقها على بعض السلع الضرورية، كما أن تخفيض الإنفاق العام على الصحة يضر هذه الفئة أكثر من غيرها، لأنها فى الغالب لا تستطيع الحصول على الخدمات الصحية بمقابل، الأمر الذى يسهم فى تدهور الحالة الصحية للأفراد فى هذه الفئة، مما ينعكس فى مستوى إنتاجيتهم وفى قدرتهم على العمل.

وبالنسبة إلى السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، فإن تخفيض الإنفاق العام على التعليم والصحة يعنى عدم استمرار أبنائهم فى التعليم وعدم حصولهم على الخدمات الصحية، لانعدام قدرتهم على الحصول على هذه الخدمات بمقابل، الأمر الذى يسهم فى تدهور حالتهم الصحية.

ولابد من التنويه إلى أن أثر تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، فى مستوى معيشة الأفراد، يتوقف على تخفيض الإنفاق على البنود الفرعية من بنود الإنفاق على كل خدمة من الخدمات الأساسية على حدة: فإذا كان تخفيض الإنفاق العام على التعليم ينصب أساسا على التعليم الجامعى مع عدم تخفيض الإنفاق على التعليم الأساسى، لن يكون لهذا التخفيض أثر كبير فى مستوى معيشة الأفراد فى الفئات المحدودة الدخل.

وينبع الاهتمام بالتخفيف من الآثار الاجتماعية لعملية الإصلاح من أهمية العنصر البشرى، باعتباره هدفها ووسيلتها فى آن، ومن ثم، فإن الاستثمار فى العنصر البشرى يعتبر أمرا ضروريا ومهمّا لتحقيق النمو الاقتصادى. فالعناية بعنصر العمل من حيث ضمان توافر فرص التعليم، وضمان تمتعه بمستوى

صحى سليم وظروف معيشية كريمة، تؤدى إلى رفع إنتاجية العمل، ومن ثم إلى زيادة الإنتاج، بينما تدنى مستوى معيشة عنصر العمل وإنتاجيته فى المدى القصير، يعوق التقدم والنمو فى الزمن الطويل.

وباستعراض خطة المواجهة التى استقر عليها واضعو برنامج الإصلاح المصرى، وعمليات إعادة التوجيه التى جرت لها تباعا لمواجهة المترتبات الاجتماعية السلبية للإصلاح، يلاحظ أنها عملت ومنذ البدء على ثلاث جبهات هى التعليم والصحة والعمل، وفى وقت واحد، وهو ما يشير إلى مدى الشفافية والعمق الذى تتمتع به عملية الإصلاح، حيث إن العمل على هذا النحو يمكن من معالجة هذه المترتبات أولا بأول وبصورة متكاملة، إذ لا يخفى على الفطنة علاقة الارتباط القائمة بين المترتبات الناجمة عن عملية الإصلاح، بحيث يؤدى تأجيل التعامل معها إلى تفاقمها وتفاقم تأثيرها على المترتبات الأخرى والتالية، وعلى إجراءات وسياسات الإصلاح النقدى والمالى والهيكلى، فالتغييرات الإيجابية التى تتحقق جراء الأخذ بهذه السياسات الأخيرة، قد تعاكسها أو تقضى عليها المترتبات الاجتماعية السلبية، ثم إن مؤشرات قياس مستوى معيشة الأفراد كمعيار نهائى لتقدير مدى كفاءة أداء عملية الإصلاح، هى، بالطبع، محصلة للوضع الذى تؤول إليه مجالات العمل والصحة والتعليم، كما أوضحنا، ناهيك عن الاتصال والتداخل الواضح فى ما بين هذه المجالات فى حياة الفرد اليومية، ومن ثم فى مستوى معيشته. وكل هذه العلاقات التداخلية ستظهر بوضوح عندما نتناول أهم الجهود التى بذلت فى هذا المضمار.

فى ثنايا تناولنا للعمليات التى أديرت لتطبيق سياسات التكيف الهيكلى للنهوض بمختلف قطاعات الإنتاج والخدمات، شرحنا بوضوح وإيجاز ما أدت إليه هذه السياسات من انتقالة مؤثرة فى قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والتوسع العمرانى، شاملا، هذا الأخير، مجالات المرافق الأساسية والإسكان.

وما نريد التركيز عليه بينما نعالج هذا المحور، هو أن جهود المخططين خلال مرحلتى الإصلاح الأولين انصبت فى زيادة عدد المنتفعين بالتأمين الصحى بقدر المستطاع، والعمل على إدخال جميع الأطفال الصغار تحت مظلته، على قاعدة أساسية تتلخص فى توصيل خدمات الرعاية الصحية إلى أكبر عدد من غير القادرين المتأثرين بالإجراءات المتتابعة لعملية الإصلاح. ورأى المخططون أن أولوية الاهتمام فى مختلف مجالات التنمية البشرية، خاصة مجال التعليم، يجب أن تكون للأجيال الشابة، بحيث يمكن الدخول إلى عصر جديد بقوى بشرية صحيحة البنية متعلمة ومثقفة وقادرة على التعامل مع متغيرات العصر الجديد، ولذلك، اعتبرت السنوات ٨٩- ١٩٩٩ عقدا لحماية الطفل المصرى ورعايته.

ووضع فى مقدمة أهداف التعمير إقامة ركائز عمرانية للتنمية المتكاملة، وتنمية المناطق المتطرفة، والتوسع فى المناطق العمرانية التى تجمع بين هدفى التوطين الصناعى والإسكانى، وتم توجيه موارد هائلة لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى فى مختلف الأقاليم، وإنشاء وتطوير وسائل الانتقال

والاتصال والتوسع فيها بدرجة كبيرة، وتوفير الطاقة الكهربائية لمختلف الاستخدامات، خاصة مشروعات التنمية، بالنظر إلى العلاقة الوطيدة بين معدل زيادة الدخل القومى وزيادة استهلاك الكهرباء الذى أصبح مقداره السنوى معيارا لتقدم الشعوب ومستوى رخائها ورفاهية أبنائها.

أما التعليم، فقد وضع فى صدارة الأولويات القومية، ليتوافق مع خريطة التنمية، ويتجاوب مع إجراءات الإصلاح المتتالية، وينسجم مع زيادة قدرة المجتمع على إدخال التكنولوجيا الحديثة. وكانت الأعمال التى تحقق كل هذه الغايات تسترشد باستمرار بمسار عملية الإصلاح، لكنها اعتمدت عددا من المبادئ والأسس الثابتة، تشمل استيعاب جميع الأطفال فى سن الإلزام فى المدارس، وزيادة الإنفاق على التعليم الإلزامى، وخفضه على التعليم العالى، والتوسع فى التعليم الفنى وتطويره، وتحميل القطاع الخاص أعباء متزايدة من نفقاته، والخفض التدريجى لأعداد المقبولين فى الكليات النظرية، لصالح الكليات والمعاهد الفنية، والصناعية منها على وجه الخصوص.

واستكمالا لهذه الجوانب، أعطيت دفعات قوية لمشروعات التكوين المهنى والصناعات الصغيرة والأسر المنتجة، من أجل تمويل الأسر المحدودة الدخل وتحويلها إلى وحدات إنتاجية تضيف إلى الإنتاج بدلا من الاعتماد على مساعدات الضمان الاجتماعى.

والخلاصة، أن تطبيق عملية الإصلاح طرح بقوة على الساحة الاقتصادية أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة، والتنمية المحلية، فى التنمية الاقتصادية، للحد من مشكلة البطالة وخلق فرص عمل متزايدة، كأدوات لتخفيف الآثار الجانبية السلبية المصاحبة للعملية، لكونها تعتمد على أساليب جديدة لتكثيف العمل، وامتصاص العمالة الفائضة التى كانت تمثل بطالة مقنعة، نتيجة لخروجها إلى سوق العمل فى ظل عمليات الخصخصة.

ومن أجل تفعيل هذه الاستراتيجية، وبالنظر إلى أن أهم معوقات نمو المشروعات الصغيرة يتمثل فى نقص رأس المال اللازم لتمويل الاستثمار، وإلى تركز المشروعات الصغيرة فى نطاق المحليات - أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية فى عام ١٩٩١، بهدف تمويل هذه المشروعات، ووضع برنامج شامل للتنمية الريفية المتكاملة «شروق» لدعم العملية التنموية، وتوفير فرص الاستثمار فى القرية، وتمويلها من مصادر متباينة.

وبالرغم من أن تعريف المشروع الصغير يتفاوت لاعتبارات عديدة، فإنه يعرّف، بوجه عام، بأنه تنظيم يقوم بالإنتاج على نطاق صغير ويستخدم رءوس أموال صغيرة ويوظف عددا محدودا من الأيدى العاملة ويتبع أساليب الإنتاج الحديثة المرتبطة بالبيئة المحلية ويطبق مبدأ تقسيم العمل فى الإنتاج. ونفهم من ذلك أن المشروعات الصغيرة يسود فيها نمط الملكية الفردية، ومن ثم تؤدى إلى توسيع هذا النمط، وهى أيضا تحقق مطالب استراتيجية مواجهة الآثار الجانبية لعملية الإصلاح، فى ما يختص بخلق فرص عمل متزايدة، وتحسين مستوى المعيشة، والاستخدام الأمثل للمدخرات، وبالإضافة إلى ذلك

فإنها تعطى البنيان الاقتصادى بالكامل مزيدا من المرونة والقابلية للتكيف مع مختلف المتغيرات، بما فى ذلك النمو المستمر والتوسع.

ولعل فى توضيح العوامل التى أدت إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة فى إطار عملية الإصلاح، توضيح دقيق لديناميكية هذه العملية. فالإصلاح وما يتخلق عنه من آثار يتطلب شبكة أمان اجتماعى، وإعادة هيكلة الاقتصاد برّرت بالفعل الحاجة إلى زيادة الوزن النسبى لهذه المشروعات التى تقوم على وجود علاقات اقتصادية تبادلية بينها وبين المشروعات الكبيرة، لتعمل كمشروعات تغذية أو خدمات إنتاج أو قنوات تسويق وتوزيع. وقد أدى ظهور المجتمعات العمرانية الجديدة، وقيام أنشطة محلية جديدة، إلى تزايد الطلب على منتجات وخدمات هذه المشروعات. والمشروعات الصغيرة، فضلا عن كل ذلك، هى آلية للوصول إلى الفئات الأكثر فقرا فى المجتمع، بهدف رفع مستوى معيشتهم.

إذن، فالمشروعات الصغيرة مثلت احتياجا ومكونا جوهريا لاستراتيجية مواجهة الآثار الجانبية لعملية الإصلاح، غير إن العائق الأساسى الذى واجه قيامها والتوسع فيها تمثّل فى المشاكل التمويلية للاستثمار فيها، ولهذا، شرع المخططون فى نهاية الثمانينات فى وضع خطة تفصيلية لإنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة ومعنية بهذا الجانب.

لقد أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية، ليقوم بمهمة تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية، ثم استخدامها فى تنفيذ حلول عاجلة، تتمثل فى تطبيق برامج تتضمن مشروعات عديدة فى مجالى الإنتاج والخدمات، بغرض خلق فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة، لمساعدة الفئات الأكثر احتياجا وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية لها، وتنمية المؤسسات القادرة على الاحتفاظ باستمرارية برامج الصندوق ومشاريعه، عن طريق دعم قدراتها التنظيمية ورفع أدائها الفنى والإدارى.

وينفذ الصندوق برامجه ومشروعاته من خلال جهات كفيلة ومنفذة كالأجهزة والوزارات والمؤسسات والشركات المصرية من القطاع العام أو الخاص والجمعيات الأهلية والشعبية.

وتتكون موارده التى تصل إلى نحو ٢ مليار جنيه (١٩٩٥) من مكونين رئيسيين هما المنح والقروض التى يقدمها الأفراد والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية، إلى جانب المبالغ التى تخصصها الدولة له من الموازنة العامة لها.

وتستخدم القروض فى تمويل الأنشطة الإنتاجية، ولدى استردادها يتم تدويرها مرة أخرى. أما أموال المنح، فيتم استخدامها فى تمويل المشروعات الخدمية التى تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق فى المجتمعات الأكثر احتياجا، بهدف تحسين المستوى المعيشى لها.

وقد بلغ عدد المشروعات الممولة من الصندوق حتى نهاية ١٩٩٥ نحو ٦٩٠٠٠ مشروع، استفاد منها ٧١٣٥٥ مستفيدا فى هذا التاريخ، وهو الأمر الذى ولّد ١٧٣٨٩٥٠ فرصة عمل دائمة. وأثرت المشروعات التى تنوعت بين صناعية (٣٦٪) وزراعية (٤٥٪) وخدمية (١٢٪) وتجارية (٧٪) – على نحو ٢٠٪ من

إجمالى عدد السكان حتى هذا التاريخ، وكان إجمالى التمويل، فى التاريخ نفسه، نحو ٧٢٥ مليون جنيه، وزعت على مختلف المحافظات، مع التركيز بصفة خاصة على المجتمعات المحلية.

والمستهدفون من خدمات الصندوق هم الفئات الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، والطبقات الكادحة ومحدودو الدخل، وشباب الخريجين، والنساء، وسكان المجتمعات الأقل نموا، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات.

ويقدم الصندوق خدماته إلى هذه المجموعات من خلال الجهات الكفيلة/ الوسيطة التى تدير وتتابع الأداء الكمى والفنى لمشروعات الصندوق، والمنفذة التى تنفذ المشروعات، ويتعامل معها الصندوق كقنوات توصيل للفئات المستهدفة. ويمنح الصندوق للمشروعات الصغيرة قروضا تتراوح بين ١٠ و٥٠ ألف جنيه، يمكن أن تصل إلى ٢٠٠ ألف جنيه للمشروع المتعدد الشركاء، بينما يمنح المشروعات الصغيرة جدا قرضا حتى ٥٠٠٠ جنيه.

وللصندوق ستة برامج أساسية يعمل عليها، أولها برنامج تنمية المجتمع الذى يقوم بتمويل المشروعات الإنتاجية التى تعمل على إتاحة التدريب وتوفير المعدات فى مجال الصناعات اليدوية، وتوزيع المنتجات، والتصنيع الغذائى. كما يقدم التمويل اللازم للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من أنشطة التنمية الاجتماعية. والهدف منه إتاحة فرص عمل لزيادة دخول الفئات المستهدفة، وتشجيع المشاركة الشعبية فى مجال الأنشطة الإنتاجية وأنشطة التنمية الاجتماعية، ودعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، والربط بين الجمعيات الأهلية المحلية والعالمية.

والثانى هو برنامج الأشغال العامة والخدمات البلدية، ويشمل تنفيذ المشروعات التى تستوعب عمالة مكثفة الهادفة إلى رفع المستوى المعيشى للفئات المستهدفة، مثل مشروعات تحسين الطرق، ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، وأعمال الصيانة للمرافق والمنشآت العامة وتطهير قنوات الرى. والهدف منه تحسين البنية الأساسية فى المناطق الأكثر احتياجا، وخلق فرص عمل مؤقتة على نطاق واسع.

والثالث برنامج تنمية المشروعات، وهو يشمل إتاحة التمويل والمعونة الفنية والتدريب، للمساعدة فى إنشاء مشروعات صغيرة وحرفية، والتوسع فى المشروعات الصغيرة القائمة لتوفير فرص عمل جديدة. ويهدف البرنامج إلى تنمية ملكات العمل الحرّ لدى المواطنين الراغبين فى الاستثمار، ودعمهم لمواجهة متطلبات السوق، عن طريق تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة، بغرض رفع إنتاجيتها وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة، وإتاحة إنشاء مشروعات صغيرة جديدة تخلق بدورها فرص عمل أخرى.

البرنامج الرابع هو برنامج هيكلة القوى العاملة الذى يشمل بحث احتياجات تأهيل وتدريب وإعادة تدريب العمالة، وأهدافه تتحدد فى تخطيط ومتابعة تنمية الموارد البشرية فى جميع المشروعات التى يمولها الصندوق، وتمويل أنشطة توفير فرص العمل المطلوبة نتيجة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، وتشجيع وتمويل برامج التدريب وإعادة التدريب، بما يسهل الحصول على فرص عمل جديدة، وتطوير

الإمكانات المتاحة لتقديم خدمة المساعدة الفنية والترويج لها.

وهناك برنامج التنمية المؤسسية الذى يشمل مساعدة المؤسسات المحلية على تنمية وتخطيط برامجها، من خلال توفير البيانات، وتطوير نظام للمعلومات بالحاسبات الآلية، إلى جانب تدريب العاملين فى الصندوق. وهو يهدف، كما هو واضح، إلى الارتقاء بقدرة الأجهزة والمؤسسات الحكومية على مشاركة الصندوق فى تنفيذ برامجه، وتقوية الجمعيات الأهلية والخاصة ورفع أدائها الإدارى والتنظيمى.

وأخيرا، هناك برنامج خدمات النقل العام الذى يسهم فى تحسين وتطوير خدمات النقل الجماعى بالمراكز السكانية العالية الكثافة.

وتحقيقا لنشر أهداف الصندوق الاجتماعى للتنمية فى أرجاء الجمهورية، مع إمكانية التأثير المباشر على الجماعات المستهدفة، وبغرض تحديد الأولويات المحلية بدقة - فقد تم التخطيط لإنشاء شبكة من المكاتب الإقليمية للصندوق فى المحافظات، طبقا لأولويات خاصة تأخذ فى اعتبارها الكثافة السكانية ونسب العمالة العاطلة فى مختلف المحافظات.

والعرض السابق يوضح، بغير شك، كيف استطاع القائمون على البرنامج المصرى للإصلاح تطوير أو تمصير الأساس الفكرى الذى بنى عليه الصندوق الاجتماعى للتنمية، لأن الدول الأخرى التى أخذت بهذا النظام تختلف برامجها كلية عن برامج الصندوق فى مصر التى ترتبط باحتياجات متغيرة للدولة.

والواقع أن مردود نشاط الصندوق لم يتضح بعد تماما، على أساس أنه بدأ نشاطه الفعلى بعد عامين من قرار إنشائه (القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١)، حتى إن عدد المستفيدين منه تضاعف خلال العامين ٩٦ و٩٧ خمس مرات ليصل إلى ٣٤٠ ألف مستفيد، وهو الأمر الذى رفع عدد المستفيدين من خدماته فى مجموع السكان إلى نحو ٢٠ مليون مواطن.

ويدرس مسئولو الصندوق فى الوقت الحاضر الارتفاع بالحد الأقصى للإقراض للمشروع الفردى إلى نحو ٨٠ أو ٩٠ ألف جنيه للفرد. وقد تم تخفيض نسبة الفائدة على القروض تدريجيا، حتى وصلت إلى ٨٪ للمشروعات الجديدة، و١١٪ للمشروعات القائمة. وأخيرا، قرر الرئيس مبارك (مارس ١٩٩٧) النزول بهذه النسبة إلى ٥٪ فقط، ومضاعفة مدة الإعفاء الضريبى لتصبح عشر سنوات.

وفى مرحلة مبكرة من عملية الإصلاح، كان واضحا أن تنمية القرية المصرية والتجمعات الريفية، يجب أن تكون أولوية لاستراتيجية الإصلاح على مختلف محاورها، بما فى ذلك المحور الذى نتناوله. وهذه الأولوية تراعيها، فى الأصل، عملية التنمية الشاملة، حتى قبل أن تصاغ فى إطار المنهج الإصلاحى، بسبب التفاوت الواضح، وإن كان قد بدأ يضيق نسبيا، بين الحضر والريف، بالنظر إلى مختلف المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها. ولذلك، فإن استمرار جهود التنمية فى ظل عملية الإصلاح، بغير إيلاء الريف اهتماما مضاعفا، كان يعنى بكل تأكيد إخفاق هذه العملية، خاصة أن المجتمع الريفى كان مهيأ أكثر من غيره لتقبل المفاهيم الاقتصادية الجديدة، نتيجة للتركيب

المتميز لبنية العمل والإنتاج التى تدور حول الزراعة وملكية الأرض. لكن هذا الاهتمام ما كان بمقدوره أن يعطى أى مردود، بغير بذل المزيد من العمل مع المجتمعات الريفية لتغيير بعض المفاهيم الاجتماعية التقليدية التى تعوق انطلاقها، ولإعادة بناء الهيكل الاقتصادى القائمة فيها، حتى تتمكن من الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة كمجتمعات، وكأفراد أيضا.

وعند تقدير معدل التغير السريع فى الريف يكون من المؤكد توقع أن الآثار الجانبية التى يعانى منها قاطنوه تتضاعف وتتداخل وتزيد الأعباء على مجموعة سكانية، تتحمل من الأساس أعباء مضاعفة، وترزح تحت وطأة عوامل تخلف عديدة تؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة هناك.

وقد كان هذا التفاوت المتعدد المستويات الذى نشير إليه، أحد الدوافع الأساسية لإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهورى ٣١٠ لسنة ١٩٧٨ الذى بدأ عمله فى نوفمبر ١٩٧٩، وفى إطاره تم، فى وقت لاحق، بالتحديد فى أكتوبر ١٩٩٤، إنشاء صندوق التنمية المحلية، ليكون بمثابة آلية ائتمان مناسبة للتمويل والإقراض اللازم لقيام مشروعات اقتصادية ذات عائد مالى على المستوى المحلى.

ومن هنا يتضح أن عملية الإصلاح ليست منقطعة الصلة بكل الجهود التى بذلت فى السنوات السابقة عليها، وأنها تستفيد أيضا من الهياكل القائمة، وتعمد إلى تطويرها وإعادة صياغتها، لصالح العملية الإصلاحية، وأنها، من ثم، تعد بمثابة عملية إصلاح شاملة لمختلف هياكل المجتمع، من أجل تحريك كل الموارد والهياكل المتاحة سعيا إلى حياة أفضل لجميع المواطنين.

ويقوم صندوق التنمية المحلية هو الآخر بتمويل الاستثمار فى المشروعات الصغيرة، باعتبار هذا العمل قاعدة انطلاق لكل التنظيمات العاملة فى مقابلة آثار عملية الإصلاح والتخفيف منها. لكنه، ونظرا لطبيعته المتميزة الظاهرة من العرض السابق، يتبع منهجا ونظما تختلف إلى حد بعيد عن نظيرتها المستخدمة فى الصندوق الاجتماعى للتنمية.

ففى المقام الأول، تنصب جهود صندوق التنمية المحلية فى تنمية المشروعات الريفية فحسب، ومن خلال برنامج التنمية الريفية المتكاملة «شروق»، ويهدف توفير احتياجات المجتمعات الريفية من السلع والخدمات محليا، وتنمية مدخرات المواطنين فيها. ثانيا، لا يتعامل الصندوق على أساس أسعار الفائدة، وإنما يحصل على مصروفات إدارية وكفى. ويتبع الصندوق منهجية عمل محددة بدقة، تستهدف تنمية البيئة والاقتصاد المحلى والبشر فى الريف ومؤسسات المجتمع الريفى، كما أن له آليات تصاعدية للعمل تبدأ من المربعات السكنية مرورا بالوحدات المحلية القروية فالمحافظات، لتنتهى عند المستوى القومى. ويوجه الصندوق قروضه إلى مشروعات محددة تشمل الإنتاج السلعى الزراعى، والتصنيع الزراعى، والصناعات البيئية والحرفية والصغيرة والمتوسطة، ومشروعات التسويق، والمشروعات الخدمية التى تحقق عائدا ماديا، كمحطات الوقود وخدمات الرى والعيادات البيطرية والأسواق العامة وغيرها. وتتميز

أيضا نوعية المقترضين الذين يستفيدون من الصندوق، فتشمل الأفراد الطبيعيين من الشباب والنساء، والمنظمات الأهلية كالتعاونيات والجمعيات وشركات الأموال والأفراد. ويمنح الصندوق فترة سماح قبل البدء فى سداد الأقساط تعادل مدة دورة إنتاج أو تشغيل كاملة للمشروع، كما أنه يتيح فرص إقراض سريعة وميسرة.

وقد بلغ عدد المواطنين الذين تلقوا خدمات الصندوق فى إطار برنامج «شروق» فى ١٩٩٦ نحو ٦ ملايين مواطن، يتوزعون على ١٦٣٨ من القرى والتوابع فى مختلف مناطق الجمهورية. وكان إجمالى المشروعات التى نفذت بتمويل الصندوق، فى السنة نفسها – ١٥٨ مشروعا فى مجال البنية الأساسية، و٢٠٣ مشروعات فى مجال التنمية البشرية، و١١٧٨ مشروعا فى مجال التنمية الاقتصادية، بجملة استثمارات بلغت نحو ٩٧ مليون جنيه.

والقياس الملموس للإنجاز الذى حققه صندوق التنمية المحلية إلى الآن، يمكن ملاحظته من خلال معايير تفضيل المشروعات المتبعة للإقراض، وفى مقدمتها إمكانية استيعاب عدد من القوة العاملة غير المشتغلة خاصة من الشباب والنساء، والاستفادة من الخامات المحلية والبيئية المتاحة وزيادة قيمتها المضافة، وإمكانية التكامل، أفقيا ورأسيا، مع المشروعات المحلية الأخرى، أو القيام بدور المشروعات المغذية للأنشطة الأخرى، وتوظيف التقدم العلمى والتكنولوجى بصورة تتلاءم مع طبيعة المشروع والمجتمع المحلى.

ومن الجدير بالذكر، أن نشاط صندوق التنمية المحلية هو أحد النشاطات الأساسية فى برنامج التنمية الريفية المتكاملة الذى يعد البرنامج القومى للدولة لتنمية القرية المصرية، وينتظر أن يغطى جميع القرى المصرية حتى عام ٢٠٠١، بهدف عامّ هو التقدم المستمر فى نوعية الحياة الريفية، حتى تتساوى مع المستوى المتحقق فى المدينة فى مختلف أبعاد الحياة، والارتقاء المتوالى بمستوى مشاركة مواطنى الريف فى إحداث هذا التقدم. فالريف المصرى هو المصدر الأساسى لثروة البلاد الحقيقية، وتنميته هى المدخل الطبيعى والجوهرى لتحقيق التنمية الشاملة.

ولأن هناك شرائح من الفئات المتضررة من عملية الإصلاح لا تملك القدرة أو المهارة أو الاستعداد للاستفادة من الخدمات التى يقدمها الصندوق الاجتماعى وكذلك صندوق التنمية الريفية، فقد نشأت الحاجة إلى النهوض ببرنامج قومى لرعاية هذه الشرائح. ولطبيعتها تلك، فإن خدمات هذا البرنامج توجهت إلى الأسرة كوحدة تلقى للخدمة، إذ تشمل هذه الشرائح المعوقين والأيتام والمغتربين والمواطنين الأكثر فقرا واحتياجا والمتضررين من الكوارث الطبيعية كالسيول والزلازل.

وقد أطلق على هذا البرنامج الذى بدئ فى تنفيذه عام ١٩٩٦ «برنامج مبارك للتكافل الاجتماعى»، وتنهض بأنشطته وخدماته وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية، وهدفه توفير الرعاية المتكاملة

للأسر غير القادرة فى مجالات التعليم والصحة، وتقديم الإعانات المالية والرعاية الشاملة للمواطنين الأكثر فقرا.

ويغطى البرنامج فى الوقت الحاضر أكثر من ٥ ملايين أسرة، تحصل على السلع والمنتجات الأساسية بأسعار رمزية، وفى بعض الأحيان، بغير مقابل، بالإضافة إلى الإعانات الدورية التى تتراوح بين ٢٠ و٥٠ جنيها شهريا.

ويتضمن البرنامج عددا من الأنشطة والمشروعات التى تستهدف توفير حياة أفضل للشرائح المستهدفة التى يتم حصرها باستمرار، عن طريق استمارات صمّمها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، لضمان توجيه أموال البرنامج إلى المستحقين.

وحتى أكتوبر ١٩٩٦، كان عدد الأسر المستفيدة من البرنامج ٣٥ ألف أسرة، توزع عليها مبلغ ٣٨ مليون جنيه، وشارك فى هذا الجهد نحو ٣٥٠٠ جمعية أهلية، قدمت بمفردها خدمات لنحو مئتى ألف مواطن. كما أسهمت مراكز العلاج الطبيعى ومصانع الأجهزة التعويضية فى تقديم خدمات للشرائح المستهدفة. وقدمت وزارة الشئون الاجتماعية خدمات تعليمية وصحية للمستهدفين، تنوعت بين إنشاء فصول تعليمية وتوفير الزىّ والأدوات المدرسية للتلاميذ. ومنحت مراكز الأسر المنتجة والتكوين المهنى ومشروعات تنمية المرأة والصندوق الاجتماعى للتنمية، قروضا لبعض الشرائح المستهدفة، للعمل فى مشروعات إنتاجية عديدة، تحتاج إلى قدرات ومهارات محدودة. هذا إلى جانب الأنشطة الأخرى المتمثلة فى حملات التبرع وتنظيم الحفلات والمعارض والمسابقات الرياضية الخيرية.

ويتوقع المسئولون عن البرنامج أن يصل عدد الأسرة المستفيدة بنهاية عام ١٩٩٧ إلى ٢,٦ مليون أسرة، وبحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٥ ملايين أسرة.

إن مشكلة البطالة هى أحد أهم آثار السياسة الإصلاحية، على الرغم من تراكمها قبل هذه السياسة. والمعدل المرتفع للبطالة يشير إلى مدى الهدر فى الطاقات البشرية المتاحة. وإذا كان من الممكن توقع قيام جهود أخرى لمحاصرة البطالة، فإن الدراسات تشير إلى أن مواجهتها فى المدى الطويل تستلزم توفير نحو ٤٠٠ ألف فرصة عمل سنويا، وأن هذا يتطلب تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى يتراوح بين ٤٪ و٥٪. ولذلك، تشكل مواجهة هذه الظاهرة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص (بمختلف أشكاله)، وتوجيه الطاقات الاستثمارية نحو القطاعات المنتجة بشكل مباشر، شرطا جوهريا لخلق المزيد من فرص العمل. وعلى هذا الأساس، قامت الدولة بمنح هذا النوع من الاستثمارات العديد من المزايا والحوافز.

الفصل الثانى

بناء الدولة العصرية



«إننا ندخل عصرا جديدا، عصر الآمال العريضة والمشروعات القومية الكبرى التى تتيح لجهود التنمية انطلاقة جديدة، تغيّر صورة الحياة فى مصر، وتضاعف قدرتها على الوفاء بمطالب أبنائها، وتفتح آفاقا جديدة للعمل الوطنى، كى ينتشر على مساحات أكبر من رقعة الوطن، يزرع الخير، وينشر العمران، ويستثمر كل فرصة متاحة».

من أقوال الرئيس

إذا كانت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى، قد اهتمت، أساسا، بإعادة تأهيل البنية الأساسية المادية، والوصول إلى وضعية مناسبة من الاستقرار المالى والنقدى، فإن المرحلة الثانية قد أعطت الأولوية لهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية.

ولقد كان الترتيب السابق للأولويات، أمرا حتميا، لتهيئة الاقتصاد القومى لمرحلة الانطلاق الإنتاجى والدفعات القوية. إذ لم يكن من الوارد، أن تنجح مصر فى الإصلاح الاقتصادى فى ظل بنية أساسية هالكة، كما أن العجز الضخم فى الموازنة العامة للدولة، ووجود هيكل تحكمى وغير واقعى لأسعار السلع والخدمات والفائدة وسعر الصرف، وما كانت تواجهه البلاد من انفجار نقدى وموجات متلاحقة من التضخم، وغير ذلك من اختلالات – ما كان يمكّن من إيجاد مناخ ملائم للاستثمار.

ولهذا، فإن إعادة تأهيل البنية الأساسية، وتحرير الاقتصاد القومى من الاختلالات المالية والنقدية، كان المقدمة المنطقية الضرورية، لتحقيق الانطلاق الإنتاجى. ومع ذلك، فقد بذلت جهود ملموسة لتجاوز الاختلالات الهيكلية وزيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، بالتوازى مع السعى إلى استعادة التوازنات المالية والنقدية.

وكان فى مقدمة الإنجازات التى تحققت فى هذا السبيل هبوط العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى ١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٩٤/١٩٩٥، بعد أن كان يزيد على ٢٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٨٧/١٩٨٨.

ولقد كان من أهم أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى، السيطرة على ظاهرة التضخم وضبطها، ثم خفض معدل التضخم، تدريجيا، حتى يصل إلى المعدلات المقبولة من الناحية الاقتصادية، ذلك إن ارتفاع معدل التضخم يعصف بأوضاع الرفاهية النسبية للأفراد، ويضر ضررا بالغا بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، كما يعتبر من أهم عقبات الاستثمار. ونتيجة لما بذل من جهد، انخفض معدل التضخم من نحو ٢١,٤٪ فى السنة المالية ٨٩/ ١٩٩٠، إلى ٩,٩٪ فى عام ١٩٩٥، وإلى ٧,٦٪ فى أغسطس ١٩٩٦، وإلى ٥٪ فى أوائل عام ١٩٩٧.

لكن، لايزال العجز فى الميزان التجارى يشكل ظاهرة خطيرة، كما سبق الذكر، ويرجع ذلك، أساسا، إلى التدنى الواضح فى معدل زيادة الصادرات. فقد بلغت حصيلة الصادرات نحو ٣١٤٤,٨ مليون دولار فى عام ٨٩/ ١٩٩٠، ثم تذبذبت بين الزيادة والنقص خلال الفترة ما بين عامى ٩٠/ ١٩٩١ و٩٣/ ١٩٩٤، وفى عام ٩٤/ ١٩٩٥، زادت حصيلة الصادرات زيادة ملحوظة على ما كانت عليه فى عام ٩٣/ ١٩٩٤، إذ بلغت نحو ٣٣٣٧,٣ مليون دولار فى عام ٩٣/ ١٩٩٤، ثم ارتفعت إلى ٤٩٥٧ مليون دولار فى عام ٩٤/ ١٩٩٥، بزيادة تقدر بنحو ١٦١٩,٧ مليون دولار، وبنسبة ٤٨,٥٪.

أما بالنسبة إلى ميزان المدفوعات، فقد سجل عجزا بلغ نحو ٦٣٤ مليون دولار فى عام ٨٩/ ١٩٩٠، ثم بدأ هذا العجز يتحول إلى فائض بلغ ٦٥١,٢ مليون دولار فى عام ٩٠/ ١٩٩١، ثم ٥,١ مليار دولار فى عام ٩١/ ١٩٩٢، ولكنه تراجع إلى ٤ مليارات دولار فى عام ٩٢/ ١٩٩٣، نتيجة اتساع العجز فى الميزان التجارى وتراجع الفائض فى ميزان الخدمات، وفى عام ٩٣/ ١٩٩٤ انخفض إلى ٢,١ مليار دولار، وفى عام ٩٤/ ١٩٩٥ بلغ الفائض ٠,٨ مليار دولار فقط، نتيجة انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع أرصدة البنوك لدى مراسليها فى الخارج، من ناحية، ونتيجة لزيادة ما لديها من إيداعات أجنبية، من ناحية أخرى.

ويعتبر تحرير سعر الفائدة الذى أصبح ساريا منذ يناير ١٩٩١، من الإجراءات الحكيمة التى اتخذتها الحكومة، خاصة إذا ما قورنت بالإجراء البديل الذى اقترحته بعض المؤسسات الدولية حينئذ، وهو تحديد سعر الفائدة على الجنيه المصرى إداريا، وبشرط أن يكون أعلى من معدل التضخم السائد بثلاث أو أربع نقاط مئوية على الأقل، حتى يتعادل مع سعر الفائدة على الدولار. ومن المؤكد أن هذا الإجراء كان سليقى بعض الأعباء على الاقتصاد القومى، خاصة عمليات الاستثمار.

وقد أدى تحرير سعر الفائدة على الجنيه المصرى، إلى ارتفاع هذا السعر تدريجيا حتى وصل إلى ٢١٪، لكن سعر الفائدة الحقيقى على الجنيه المصرى، ظل سالبا وسجل اتجاها تنازليا بعد ذلك، ثم بدأ

يأخذ قيمة موجبة بلغت ١,٠٪ فى مايو ١٩٩٢، ثم ارتفع إلى ٦,٤٪ فى يونيو ١٩٩٢، نظرا للانخفاض الكبير فى معدل التضخم فى ذلك الوقت.

وكان اتجاه كثير من المدخرين إلى التحول من الادخار بالدولار الأمريكى، إلى الادخار بالجنيه المصرى، عائدا أساسا إلى الارتفاع الملحوظ فى سعر الفائدة على الجنيه المصرى، وإلى استقرار سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار، وتحسّنه فى مواجهة بعض العملات الأخرى، منذ بداية سياسة الإصلاح الاقتصادى حتى الآن. وبمرور الوقت أصبح الجنيه المصرى فى مركز تنافسى كوعاء ادخارى، خاصة اعتبارا من يونيو ١٩٩٢.

وكان من أهم الآثار الإيجابية لتحرير سعرى الفائدة والصرف، الزيادة المستمرة فى الودائع غير الجارية بالجنيه المصرى لدى الجهاز المصرفى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأوعية الادخارية خارج البنوك، حيث حقق إجمالى الودائع لدى البنوك التجارية زيادة ضخمة فى فترة محدودة نسبيا، فارتفع حجم الودائع من ٤٨٨٧١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٩ إلى ١٣٨٥٥٥ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥، وبنسبة زيادة بلغت ١٨٣,٥٪. وقد شمل هذا الارتفاع الودائع الجارية والودائع الادخارية المجمدة أو المحتجزة.

أما بالنسبة إلى الودائع الادخارية، فقد ارتفعت من ٣٤٥٧٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٩، إلى ١١٣٠٠١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥، وبمعدل زيادة بلغ ٢٢٦,٩٪. وارتفعت الودائع بالعملة المحلية من ٢٤٢٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ إلى ٩٧٩١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥، والودائع بالعملة الأجنبية من ٢٤٦٤٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٩ إلى ٤٠٦٤١ فى عام ١٩٩٥.

وكان من أهم النتائج التى ترتبت على تحرير سعرى الفائدة والصرف، أيضا، الزيادة الكبيرة فى تحويلات النقد الأجنبى إلى مصر. ومن المؤكد أن التحول إلى نظم تقوم على الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية يعتبر من أهم العوامل التى حفّزت القطاع الخاص على القيام بدور متنامٍ فى التنمية الاقتصادية فى مصر. ومن المؤكد، أيضا، أن الإنجازات الضخمة التى تحققت فى مجال البنية الأساسية ونجاح السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية الجديدة، فى استعادة التوازن المالى والنقدى، وما قدمته الدولة من حوافز للاستثمار – قد لعب دورا مهما فى خلق المناخ الملائم للاستثمار، ومكّن من اجتذاب استثمارات أجنبية وعربية ووطنية ضخمة، للمساهمة فى دفع عجلة التنمية والتقدم فى مصر.

وتدل الإحصاءات والبيانات المتاحة، على أن استثمارات القطاعين الخاص والتعاونى قد بلغت نحو ٣٣٧٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢، ثم اضطردت زيادتها بعد ذلك، حتى بلغت ٥٧٢١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦، ونحو ٢١٩٥٥ مليون جنيه خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى، ونحو ٤٦٢٠٦ ملايين جنيه خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية، أى بزيادة تقدر بنحو ١٢٠٪ . أما جملة استثمارات القطاعين الخاص والتعاونى فى الخطة الخمسية الثالثة التى تغطى الفترة من ١٩٩٣/٩٢ إلى ١٩٩٧/٩٦ فقد زادت على ٧٠ مليار جنيه. ومن المتوقع أن تسفر الإجراءات التى اتخذتها الحكومة منذ

بداية عام ١٩٩٦، عن زيادة ضخمة فى استثمارات القطاع الخاص.

وعقب مفاوضات دامت عامين وافق نادى باريس، أخيرا، على إسقاط الشريحة الأخيرة من مديونية مصر الخارجية لبعض الدول التى قدرت بنحو ٤,٢ مليار دولار، وبذلك بلغ حجم الديون الخارجية التى أسقطت عن مصر ٢٤,٥ مليار دولار. وقد أزاح إسقاط هذه الديون عن كاهل الدولة أعباء مالية ضخمة، تتمثل بصفة أساسية فى ردّ أصل الدين وأعباء خدمته، وعلى سبيل المثال، تقدر فوائد الديون التى دفعتها مصر عن الشريحة الأخيرة بنحو ٧٥٠ مليون دولار. ويرجع هذا الموقف الذى اتخذته الدول الدائنة إلى عوامل عديدة، من أهمها النجاح الذى حققته تجربة الإصلاح الاقتصادى فى مصر نفسها.

ولقد ترتب على تحرير سعر الفائدة وسعر صرف الجنيه المصرى، أيضا، ارتفاع حجم الاحتياطى من النقد الأجنبى بصفة مضطردة منذ نهاية عقد الثمانينات، حتى بلغ نحو ١٧ مليار دولار فى نهاية يونيو ١٩٩٤، و٩,١٧ مليار دولار فى آخر يونيو ١٩٩٥، و٦,١٨ مليار دولار فى نهاية يونيو ١٩٩٦.

ولا شك فى أن هذه التطورات الإيجابية، قد دعمت الثقة فى الاقتصاد القومى، وزادت قدرة مصر على الاستيراد، سواء لمواجهة حاجاتها من الغذاء أو لأغراض التنمية. ويقدر البعض أن الاحتياطى السابق، يكفى لتغطية واردات البلاد لمدة تقدر بنحو ١٨ شهرا.

ولقد رأينا فى ما سبق أن من أهم أدوات الإصلاح الاقتصادى، تحول الدولة إلى الحرية الاقتصادية، وآليات السوق. ولكن يجب أن يكون واضحا، أن الحرية الاقتصادية فى مفهومها المعاصر، وهو المفهوم الذى كشفت سياسات الدولة عن انحيازها له، لا يعنى قطعا الحرية الاقتصادية فى مفهومها التقليدى الذى يعنى تمكين الأفراد من مزاولة النشاط الاقتصادى الذى يروق لهم، وعدم تدخل الدولة فى هذا النشاط، لأنها، وعلى حد تعبير آدم سميث، «أسوأ التجار وأسوأ الصناع». إن المفهوم الجديد (والمتميز) للحرية الاقتصادية الذى استلهمته عملية الإصلاح فى مصر يحمّل الدولة مسئولية اقتصادية كبرى، يمكن إيجازها فى التدخل فى الحياة الاقتصادية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، كلما عجزت قوى السوق عن تحقيق هذه الأهداف، عن طريق التخطيط التأشيرى، وضبط الأسواق، وحماية أطراف المبادلات من الغش بكل أنواعه، وضمان عدالة المبادلات، وتحقيق أكبر قدر من المنافسة فى الأسواق، والتصدى لمختلف أنواع الاحتكارات، وتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى، حماية لمحدودى الدخل من أبناء المجتمع.

ولقد اقترن هذا المفهوم ومنذ البداية ببرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر، وباتباع منهج التدرج فى إحداث التغييرات المطلوبة فى سياسات الدولة الاقتصادية والمالية والنقدية، وفى إطار الحرص على مراعاة البعد الاجتماعى فى مختلف سياساتها. وقاومت الدولة بكل ما تستطيع من قوة ضغط المؤسسات الاقتصادية الدولية التى كانت تدعو إلى سياسة القفزات السريعة والتغاضى عن الأبعاد الاجتماعية.

ومن المؤكد أن إصرار الحكومة على ذلك، كان انعكاسا لسياسة اتسمت بالحكمة والواقعية، سياسة جنبت مصر الاهتزازات الاجتماعية والسياسية، وكفلت قدرا كبيرا من الاستقرار لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى.

بإيجاز، ووضوح، أدى برنامج الإصلاح الاقتصادى، فى مرحلتيه الأوليين إلى ثبات قيمة الجنيه المصرى وانخفاض عجز الموازنة العامة إلى أدنى الحدود، حيث بلغ ١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى موازنة ١٩٩٧/٩٦، وانخفاض معدل التضخم إلى نحو ٧٪ خلال عام ١٩٩٦، وتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطى النقدى إلى ١٩ مليار دولار، وإسقاط الشريحة الثالثة من الديون الخارجية بمقدار ٤,٢ مليار دولار، وعلاوة على ذلك، تسارعت وتيرة العمل فى برنامج الخصخصة بطرح أسهم شركات قطاع الأعمال العام والبنوك المشتركة أمام الجمهور والمستثمرين، وتزايد نشاط سوق المال، حيث بلغت قيمة التداول منذ أول يناير ١٩٩٦ حتى ١٥ ديسمبر ١٩٩٦ نحو ١٠ مليارات جنيه مقابل ٣,٨ مليار فى ١٩٩٥، لكن معدل الادخار المحلى لايزال عند مستوى لا يسمح بالوصول إلى معدل النمو المستهدف وهو ٧٪ فى الأجل المتوسط، والمطلوب زيادة معدل الادخار الحالى من الناتج المحلى الإجمالى وهو ١٦٪ إلى ٢٥٪ بالتدريج. كل هذا بالإضافة إلى بلوغ إجمالى الاستثمارات الموجهة إلى البناء الهيكلى القومى منذ ١٩٨٢/٨١ حتى ١٩٩٦ -٣٧٣ مليار جنيه، خصّ منها البنية الأساسية ١٨١ مليار جنيه، وتطوير وتحديث قواعد الإنتاج ١٥٨ مليار جنيه، والخدمات ٣٤ مليار جنيه.

إن النجاحات التى تفاوت مداها على مختلف محاور عملية الإصلاح، وفى مختلف قطاعات الاقتصاد، اتصالا بطبيعة ممارسة العملية نفسها، وبالسياق المتغير الذى تدور فيه، وبالوضع الأول الذى انطلقت منه، مردودها فى الأساس إلى التحليل والتقويم المستمر الذى قام ويقوم به واضعو البرنامج منذ البداية، والذى أدى إلى تأسيس هذا البرنامج وتمرحله وتشكيل سياساته على قواعد راسخة ودقيقة، أولها الفهم العميق للمشكلات التى تواجه الاقتصاد الوطنى وأسبابها، والصياغة الواضحة للأدوات المالية والنقدية والاقتصادية التى تمكن من التغلب على هذه المشكلات.

وثانيها، المصارحة والمكاشفة والطموح والواقعية والحكمة. فإنكار الحقائق أو كفّ البصر عنها، يلغى وجودها، كما أن تجسيم الآمال، بحيث تفوق ما يمكن أن تحققه قدرات الاقتصاد القومى، وتجاهل القيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يتسم بها الواقع، لابد أن يكون مخيبا للآمال ومسببا للإحباط وفقدان المصداقية.

والقاعدة الثالثة هى أن هذا البرنامج يأخذ فى الحسبان، الاتجاهات والمتغيرات التى يحفل بها عالمنا المعاصر، والتى بدأت تشكل نظاما اقتصاديا عالميا جديدا. كما كان من الضرورى أن يأخذ هذا البرنامج، العبرة من تجارب الآخرين.

وكان من الضرورى، أيضا، حتى يقدّر لهذا البرنامج النجاح، أن يراعى البعد الاجتماعى لعملية

الإصلاح الهيكلى، وأن يوفر الوسائل التى تكفل التخفيف من وطأة الآثار الجانبية لعملية الإصلاح الاقتصادى، على محدودى الدخل، لتجنب المترتبات السياسية والاجتماعية التى قد تعصف بالاستقرار والسلام الاجتماعى، وتحقيق هدف العدالة الاجتماعية.

خامسا، اتسام برنامج الإصلاح الاقتصادى بالشمول ووحدة الهدف والتكامل والاتساق فى ما بين أدوات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

وحتى يبلغ هذا البرنامج أهدافه، كان يجب أن يراعى التدرج والمرونة فى تنفيذه لمنع الهزات الاجتماعية التى غالبا ما صاحبت «إصلاحات الطفرة» أو «الصدمات الحادة المفاجئة والسريعة».

وأخيرا، أن يقوم بصياغة البرنامج، وأن يشرف عليه ويساهم فى تنفيذه، فريق يؤمن إيمانا راسخا بضرورته وجدواه، وأن يعمل كل هؤلاء، كفريق، يجمع فى ما بينهم رابطة وحدة الهدف.

ويؤكد واقع الحال، أن السمات السابقة قد توافرت إلى حد كبير، فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الذى أقدمت عليه القيادة بشكل جاد وفعال. فقد اتسم بخصوصيته المصرية، وحقق قدرا كبيرا من النجاح، وأصبح من التجارب الرائدة التى تسعى دول كثيرة إلى الاستفادة منها.

وعلى هذه القواعد نفسها تدخل مصر المرحلة الثالثة فى البرنامج، وهى مرحلة تتواكب مع فترة انتقال حاسمة فى تاريخ العالم بين عصرين، بين قرن يوشك على المغيب وآخر يطلع علينا قريبا، مما يلقى بأعباء تاريخية جسيمة على كاهل مصر، تتمحور حول الاستعداد لعصر جديد يتسم بشفافية عالية، حيث يعمل الكل تحت سمع وبصر العالم بمختلف مؤسساته التى تلتقط جميع مؤشرات الأداء الوطنى فى كل الأرجاء، لتقرر هل تتجاوب معها أم تنصرف عنها. ومع ذلك، فإن الدخول إلى عالم يسعى إلى توحيد معايير المعاملات لا يعنى الخضوع إلى معايير ثقافية واحدة تفرض على الجميع. إن مراعاة الحرية والمحافظة على الخصوصية فى آن، هى تحدٍ آخر تفرضه تلك المرحلة الانتقالية التى يمر بها العالم، وفيه مصر، بين عصرين.

ومصر، بالذات، وهى تقع فى قلب العالم، لا تملك ترف الانعزال عن هذا العالم ولا تقدر عليه، فعلى طبيعة واتجاه حركتها تتوقف مسارات الأحداث فى منطقة هى الأكثر أهمية فى أولويات السياسة الدولية دائما، بحيث لم تغب يوما عن اهتمامه سلما أو حربا. والحفاظ على دور مصر الإقليمى يتطلب، بصورة متزايدة، قوة اقتصادية، وهذه القوة لا تتحقق بالابتعاد عن المشاركة مع الآخرين، إقليميا وعالميا، وإنما بالتعاون معهم بأسلوب يؤدى إلى تعظيم المزايا النسبية التى تتمتع بها مصر، بما لا يجعلها تتخلف عن مواكبة الحركة العالمية السريعة التى تتجه نحو إيجاد عالم يخضع تدريجيا لمواصفات ومعايير واحدة أو متقاربة، فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن ثم، فإن حركة مصر فى المرحلة التحولية تلك، استرشادا بعوامل البيئة الدولية الراهنة، وبعبرة

التاريخ العامّ التى تؤكد أن الازدهار والقوة الوطنية رهن بالتواصل مع العالم، يجب أن تستهدف جعل البلاد فى موقع متميز على خريطة الاستثمارات العالمية. فالوصول إلى معدل النمو المستهدف الذى يؤهل البلاد للانتقال إلى العصر الجديد، عبر مرحلة الانطلاق الإنتاجى، لبناء دولة عصرية قادرة بمقاييس المستقبل القريب - يحتاج إلى حجم هائل من الاستثمارات، يتجاوز، حسب التقديرات، ربع الناتج المحلى.

لذلك، تركز المرحلة الثالثة فى برنامج الإصلاح التى بدأت فى ١٩٩٧ على التحرك فى اتجاهين: الأول هو الاعتماد على الاستثمارات المحلية واستثمارات المصريين فى الخارج، والثانى تنشيط جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، بما يتيح الانطلاق فى المشروعات العملاقة التى ترسخ للدولة العصرية.

وترتيبا على ذلك، أدار المخططون وواضعو البرنامج والقائمون على تنفيذه فى الفترة الأخيرة مداولات ومشاورات، ونهضوا بدراسات وتحليلات وزيارات ميدانية لمواقع العمل والإنتاج، ولقاءات مع الجماهير، ومفاوضات مع العالم الخارجى، دولا ومؤسسات - للانتهاء إلى تحديد ملامح العمل الأساسية فى هذه المرحلة، فى ضوء الهدف العام المتمثل فى حفز وجذب الاستثمار. وتم اعتماد مجموعة من الإجراءات العامة والتفصيلية للأخذ بها من الفور، وتطبيقها بطريقة متدرجة، وإن كانت متسارعة، بعد أن بات البنيان الاقتصادى المصرى قادرا على استيعابها بغير أن يتعرض للاهتزاز، نتيجة لجهود وإنجازات ستة عشر عاما تحققت بفضل قيادة واعية رشيدة، تجلّت رؤيتها منذ الوهلة الأولى فى الانحياز إلى التنمية الشاملة المتواصلة، باعتبارها السبيل إلى الانطلاق الإنتاجى وإلى الرفاهية لكل أبناء الشعب.

وقد عرض بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى تاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٦ هذه الإجراءات التى تضمنت تعديل القوانين والنظم واللوائح المعقدة التى أصبحت لا تلائم التطورات الراهنة فى العمل الاقتصادى، ولا تواكب العصر، وإزالة العقبات البيروقراطية المعوقة والطاردة للاستثمار، مع توفير الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات، وإعطاء الهيكل الحالى لها الثقل المطلوب للأنشطة الإنتاجية الحقيقية، كعنصر أساسى فى منهج عمل الحكومة، تعزيزا لدور النشاط الخاص فى الاقتصاد القومى.

ومن ثم استبقت المرحلة الثالثة من البرنامج بمجموعة من القرارات فى هذه المجالات، منها جواز التصرف بالمجان أو الإيجار الرمزى للأراضى الصحراوية المملوكة للدولة، لإقامة مشروعات استثمارية عليها، وخفض قيمة تقديرات الأراضى والمبانى الخاضعة لرسوم التوثيق والشهر، بنسب كبيرة تصل إلى ٧٥٪ فى بعض المناطق، وتخفيض الضريبة الجمركية على السلع الرأسمالية إلى ١٠٪ وهى التى كانت تتراوح من قبل بين ٢٠٪ و٤٠٪، وتشكيل لجنة وزارية يمثل فيها القطاع الخاص، تكون مهمتها حلّ مشكلات المستثمرين وفضّ المنازعات فى ما بين الجهات الحكومية التى تؤثر على الاستثمار، ويكون قرار هذه اللجنة ملزما بعد اعتماده من مجلس الوزراء، ووضع خريطة استثمارية شاملة تتيح التعرف

بصورة واضحة إلى فرص الاستثمار فى مصر، وتبسيط وتسريع الإجراءات فى الحصول على التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية وتجديدها، وإصدار تراخيص البناء للفنادق والمنشآت السياحية داخل كردونات المدن على مرحلة واحدة، وتيسير وخفض تكاليف تراخيص البناء ورسوم التوثيق والشهر العقارى، وتيسير تملك غير المصريين للعقارات والأراضى، وتيسير وخفض رسوم تصاريح العمل للمصريين وغير المصريين، وكذلك أعباء السجل التجارى وتسجيل الشركات، وإلغاء تكاليف الخدمات التى تؤديها الهيئة العامة للتصنيع فى مجال الاستثمار الصناعى، وإطلاق الحد الأقصى للاستثمار بدون الحاجة إلى موافقات مبدئية، وخفض رسوم السفن بالموانئ المصرية لتكون مثل نظيراتها فى موانئ البحر المتوسط أو أقل، لضمان التفوق فى منافسة الموانئ الأخرى، وإعفاء نشاط صناديق الاستثمار التى تعمل فى سوق الأوراق المالية من الأرباح التجارية، وإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأوراق المالية، وإلغاء نظام تسجيل الأجانب كقاعدة عامة ومدّ مدة الإقامة إلى خمس سنوات، والسماح للقطاع الخاص بإنشاء الطرق السريعة والمطارات ومحطات توليد الكهرباء، وتخفيض الضريبة على التصرفات العقارية، وإنشاء المجلس الوطنى لاعتماد الجودة، وإنشاء مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات لتقديم الخدمات فى جميع مجالات الاستثمار، وتطبيق أحكام القانون المدنى على العلاقات الإيجارية الجديدة أيًا كان تاريخ إنشاء المبنى.

وقد ترتب على الإجراءات التيسيرية تلك بلوغ عدد المشروعات التى تقدم بها المستثمرون خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر ١٩٩٦ نحو ٤٩٦٦ مشروعا، بتكلفة استثمارية بلغت نحو ٧٨,٢ مليار جنيه، منها ٣٦٣٥ مشروعا صناعيا، و١٧٠ مشروعا زراعيا، و٧٨٢ مشروعا سياحيا، و٣٧٩ مشروعا خدميا. وأسفر المؤتمر الاقتصادى الثالث للشرق الأوسط وشمال إفريقية الذى انعقد فى نوفمبر ١٩٩٦، فى القاهرة، عن الارتباط بمشروعات جديدة تبلغ قيمتها نحو ٣٤ مليار جنيه، تغطى المجالات الزراعية والصناعية والسياحية، وتمتد إلى البنية الأساسية فى أنشطة النقل والكهرباء والمياه، تتيح عند تنفيذها نحو ٢٥٠ ألف فرصة عمل.

ولمّا كان من غير المعقول أن يحث الناس على العمل والإنتاج بينما توضع القيود على حركتهم، فقد ارتأى واضعو البرنامج ضرورة تحقيق قدر أكبر من الانسجام بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، فتم توجيه الاهتمام إلى تبسيط الإجراءات فى التعامل مع الأجهزة الحكومية، وإقرار إعفاءات عديدة هى مجرد بداية لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، ومدّ البصر إلى إقامة بيئة جميلة نظيفة تحفظ على المواطن حياته وتصون صحته من عوادم التلوث، كخطوة مهمة فى مشروع حضارى كبير يستهدف تحرير المواطن المصرى من كل الضغوط التى تستنفد طاقته، من أجل مواجهة تحديات القرن المقبل.

وخدمة لهذه الاتجاهات كلها، وتخفيفا على المواطن المصرى، اتخذت القيادة العديد من القرارات، منها خفض سعر استهلاك الكيلووات ساعة من الكهرباء للمستهلكين فى أغراض الزراعة بنسبة ٣٠٪،

وتخفيض تكلفة توصيل الطاقة الكهربائية إلى الأراضى المستصلحة والتى يجرى استصلاحها، واستكمال البنية الأساسية للأراضى التى تتبع الجمعيات التعاونية المتعثرة، في مساحة تبلغ نحو ٢٨٠ ألف فدان خلال سنتين، ومدّ العمل بالتقدير السنوى العام الأخير للأراضى الزراعية لضريبة الأطيان حتى ديسمبر ٢٠٠٢، وتحديد حدّ أدنى لسعر قنطار القطن مقداره ٥٠٠ جنيه مع ضمان ثباته عند انخفاض السعر عالميا، بقصد تشجيع زراعة القطن، على أساس ما تتمتع به مصر من مزية نسبية فيه، وحظر إقامة صناعات ثقيلة أو ملوثة للبيئة فى داخل المدن الكبرى وعواصم المحافظات، وإعفاء المبالغ التى تصرف عند الإحالة إلى المعاش أو انتهاء الخدمة أو وفاة العامل من الضريبة، وإعفاء فئات الاستهلاك من الكهرباء حتى ١٠٠ كيلووات فى الشهر من جميع الرسوم والدمغات التى تحصل على فاتورة الكهرباء، بما يفيد أكثر من ٧ ملايين مشترك، وتخفيض سعر الفائدة بمقدار ٣٪ على القروض التى يمنحها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، وخفض سعر الوحدة السكنية للشباب، وتخصيص قروض ميسرة تصل إلى ١٤ ألف جنيه للوحدة، وتخفيض الأقساط الشهرية لوحدات الإسكان الشعبى التى أقامتها الحكومة، بحيث لا تزيد على ٧٣ جنيها للوحدة التى مساحتها ٧٠ مترا، وإلغاء ضريبة الأيلولة، وكل الرسوم التى يدفعها المواطن للحصول على تصريح بالعمل لدى أية جهة أجنبية، داخل البلاد، وتخفيض الرسوم على تصريح العمل بالخارج، والتأكيد على المعاملة القانونية العادلة فى مواجهة حالات التهرب الجمركى والضريبى، واتخاذ الإجراء المناسب لإزالة أسباب الشكاوى ومساءلة المسئول إذا حقّت المساءلة، وإسقاط غرامة التأخير عن كل ممول يقوم بأداء الضرائب المستحقة عليه، حتى إن تم السداد على دفعات فى ميعاد غايته نهاية الميزانية السنوية، وتخفيض رسوم الشهر العقارى إلى ٥٠٪ مما هى عليه الآن فى القانون القائم، واختصار خطوات التوثيق إلى ٣ خطوات بدلا من ١١ خطوة والانتهاء منها فى ذات اليوم.

والقرارات السالفة ما كان من الممكن صياغتها لولا ما تم من عمل وجهد فى إطار الخطة العشرينية التى بدأت فى ١٩٨٢/٨١، والتى هيأت خططها الخمسية الثلاث الأولى إمكانية الانطلاق إلى آفاق جديدة، تعتمد على جنى ثمار التطوير الهيكلى لقواعد الإنتاج والبنية الأساسية، والإصلاح المالى والنقدى، من أجل التقدم والإسراع فى مجال التنمية الإنتاجية، لعدة اعتبارات، أبرزها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المنتشرة على أرض مصر، وتخفيف الضغط السكانى على مناطق العمران الحالية، ومساهمة جميع الأقاليم فى تحقيق التنمية القومية الشاملة، وإرساء العدالة فى توزيع عوائد التنمية على الكافة. لذلك، فإن التحول إلى التنمية المكانية بما يحمل فى طيّاته من تنمية قطاعية، أصبح ضرورة. ومن ثم وضعت استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ الانتشار على أوسع رقعة ممكنة، وبما يصل إلى ٢٥٪ من المساحة الكلية للأراضى المصرية، هدفا عريضا لها، معتمدة فى ذلك على الإمكانات الزراعية والصناعية والتعدينية والبترولية والسياحية التى تزخر بها البلاد.

وهكذا، تكون الخطة الخمسية الرابعة ٩٧- ٢٠٠٢ خطة مفصلية تكمل عشرين سنة من التنمية

المتواصلة، وتبدأ عشرين سنة ممتدة أخرى، وتعبر بمصر إلى القرن الواحد والعشرين، تعمل على تبنى المقومات اللازمة لمواجهة تحديات القرن المقبل، ومنها المنافسة العالمية فى إطار حرية التجارة ودولية السوق وانتشار التكتلات الاقتصادية شرقا وغربا، والتطور غير المسبوق وغير المحدود فى المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، لتدخل مصر هذا القرن وقد استكملت أسباب النجاح من تحرر واستقرار وقيادة رفيعة القدر والإمكانات، وحكم وطنى ومناخ مناسب يخلو من العراقيل، وسوق واعدة وروح متوثبة تطمح إلى تحقيق التقدم المنشود، وتنقل حضارة جديدة إلى أماكن لم تكن مأهولة، وتعمل على التكامل والتفاعل فى ما بين الأقاليم، وتحافظ على مستويات المعيشة وترتفع بها، ويتوحد فيها البعد الاجتماعى فيشمل الكافة على درجات متساوية.

فالخطة الخمسية الرابعة تشكل جسرا بين قرنين، ومعبرا إلى تحقيق أهداف مصر فى إطار استراتيجية بعيدة المدى حتى عام ٢٠١٧، وتتمثل ملامحها فى: أولا، اعتبار البعد السكانى والمكانى محورا أصيلا من محاور التنمية، تأكيدا على دعم السياسة الهادفة إلى الانتشار السكانى خارج الوادى المعمور، ثانيا، تعظيم الإنتاج – كمًا ونوعا – من خلال تحقيق كفاءة الإدارة وترشيد التكاليف، وتنمية إمكانات التطوير والتحديث، بما يؤدى إلى دعم واضطراد تزايد القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، محليا وخارجيا، من ناحية، وبما يؤدى إلى مواجهة الاستهلاك المتزايد وتخفيف الاعتماد على الواردات، من ناحية أخرى، ثالثا، تعظيم دور كل من القطاع الخاص والقطاع التعاونى والهيئات غير الحكومية فى جميع الأنشطة والمجالات الإنتاجية والخدمية، بحيث يتاح لها القيام بمهامها وأداء مسئولياتها وتنفيذ مشروعاتها فى الخطة الخمسية التالية، بنسبة لا تقل عن ٧٥٪ من استثماراتها، وبحيث لا يزيد نصيب الحكومة على ٢٥٪ منها، على أكثر تقدير، لينخفض بعد ذلك نصيب الحكومة إلى ٢٠٪ على الأكثر، رابعا، توفير فرص عمل لنحو ٣ ملايين مشتغل لتشغيل قوة العمل الجديدة، مع استيعاب ما يقرب من نصف المليون من رصيد البطالة، بهدف خفض معدلها إلى نحو ٥٪ بصورة مبدئية، خامسا، إنشاء ما يزيد على مليون مسكن، والوصول بالمياه النقية إلى جميع القرى، ومدّ خدمات الصرف الصحى إلى جميع المدن والقرى الرئيسية، سادسا، إنهاء تعدد الفترات فى جميع المدارس، والتحديث المستمر للجامعات العامة والخاصة، بما يواكب تطورات العلوم الحديثة، سابعا، تحسين المؤشرات الصحية، بالتركيز على الصحة الوقائية، والقضاء الكامل على الأمراض الوبائية والمتوطنة، والتخطيط الواعى – بدون تدخل – فى إطار اقتصاديات السوق، ووضع الأطر والسياسات والإجراءات التى تضىء الطريق أمام القطاع الخاص، لتكثيف حركة الزحف إلى المناطق الجديدة خارج الوادى، والانتشار فى ربوع الوطن على أسس اقتصادية واجتماعية سليمة. كما أن استمرار جذب الاستثمارات والمدخرات من الدول الشقيقة والصديقة، بما يؤدى إلى إسهامها – بالتعاون مع رأس المال المحلى – فى جهود التنمية بمختلف جوانبها، هو أمر أساسى فى مرحلة الانطلاق الإنتاجى، وكذلك الاستفادة من

التكنولوجيا الحديثة التى تعمل على تسارع الانطلاق نحو التنمية والتصنيع، بما يحقق زيادة الإنتاج كمًا ونوعا، وبمواصفات تتفق ونظائرها العالمية، مع خفض التكلفة ورفع مستويات الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن. وأخيرا، فإن القوى البشرية هى الطاقة الأصلية التى يستقيم بعطائها المسار الاقتصادى، ومن هنا، فإن رفع كفاءة الموارد البشرية مع استمرار الجهود الرامية إلى الحد من التزايد السكانى، من الأمور اللازمة التى تسمح لعوامل التنمية بأن تؤتى ثمارها، وتنعكس آثارها على المستوى المعيشى للمواطنين وزيادة الدخل الحقيقى للفرد.

إن المرحلة الثالثة للإصلاح الاقتصادى تجىء على أبواب ألفية جديدة فى تاريخ مصر والعالم، تحمل معها فرصا ومخاطر عظيمة، وتتطلب صياغة رؤية مستقبلية تستند إلى المقومات الراسخة للوجود الوطنى. ولهذا، فإن هذه المرحلة تقترن، بمناخ سياسى واقتصادى واجتماعى له عوامل خاصة تميزه عن المناخات السابقة، تتحدد على مستويات عدة.

وعلى المستوى الاقتصادى، بالذات، تتوزع عوامل المناخ الذى تدور فى سياقه المرحلة الثالثة من الإصلاح، على مجموعتين: إحداهما مثيرة للتفاؤل، والثانية تشكل تحديات هائلة يتعين التصدى لها.

وضمن المجموعة الأولى، تجب الإشارة إلى نجاح المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى، فى تحقيق إنجازات بالغة الأهمية، أشاد بها المجتمع العالمى، وأكدتها المؤسسات الاقتصادية الدولية، والدول الصديقة، وخبراء المال والاقتصاد فى كثير من دول العالم، وكذلك دعم المؤسسات الاقتصادية الدولية، ونادى باريس، لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى، سواء خلال المرحلتين الأولى والثانية، أو خلال مرحلة الانطلاق الإنتاجى الراهنة التى تهدف إلى استكمال مسيرة الإصلاح الهيكلى، وقد أسفر هذا الدعم عن إسقاط الشريحة الثالثة من ديون مصر لبعض الدول، وتوقيع الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى، وتأكيد واضعى البرنامج ومخططيه، باستمرار وثبات، إيمان مصر بجدوى الانحياز التامّ لفلسفة الحرية الاقتصادية فى مفهومها الجديد، وإسراعها بتنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية الخاصة، من خلال التصرف فى مشروعات قطاع الأعمال العامّ، طبقا لبرنامج زمنى محدد، باستثناء بعض المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية من الناحية الوطنية، إلى جانب اتخاذ إجراءات حاسمة لحفز الاستثمارات الخاصة، وتحرير الاقتصاد القومى من كثير من القيود التى تعوق الاستثمار، وفتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الخاصة فى الأنشطة الاقتصادية كافة، بما فى ذلك مشروعات البنية الأساسية.

ومما يدعو، أيضا، إلى التفاؤل، تلك المشروعات الكبرى التى أقدمت عليها مصر أخيرا، والتى يتوقع، إذا تم تنفيذها بكفاءة، أن تدفع البلاد دفعة قوية فى مسيرة التقدم، وتفتح آفاقا جديدة أمام أبنائها، وتحسن مستوى الجدارة الائتمانية فى مصر فى أسواق المال العالمية، واعتماد الأمم المتحدة لمصر، ضمن مجموعة الدول التى تقوم بتوفير احتياجات هذه المنظمة. وأخيرا، استجابة عدد ضخم من

الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية وكبار رجال الأعمال، لدعوة مصر إلى الاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة فيها، والترويج لهذه الفرص، من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتدل المعلومات المتاحة على أن الكثير من خبراء صندوق النقد الدولى وممثلى الدول العربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية، أكدوا أن نجاح التجربة المصرية فى الإصلاح الاقتصادى، جعلت منها مثلا يحتذى.

وقد شهد المؤتمر الاقتصادى العالمى الذى عقد فى دافوس فى سويسرا فى يناير ١٩٩٧، إشادة صريحة بالنجاح الكبير الذى حققته مصر، كما أكد تميز الاستثمار بها، وتوقع زيادة ملحوظة فى الاستثمارات الأجنبية فيها، خاصة بعد أن أكدت مؤسسة التقييم الدولية ما يتسم به الاقتصاد المصرى من جدارة فائقة.

لكن، من جانب، آخر هناك الكثير من التحديات التى يتعين التصدى لها خلال مرحلة الانطلاق الإنتاجى، على الصعيدين الوطنى والعالمى. فعلى الرغم من التحسن الذى سجله معدل الزيادة الطبيعية فى السكان، خلال السنوات القليلة الفائتة، فلا يزال هذا المعدل مرتفعا، ويمثل إحدى قوى الضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة، ومن ثم يتعين الاستمرار فى بذل الجهد لخفضه.

وهناك العجز الضخم فى ميزان التجارة المنظورة الذى يعتبر واحدا من أهم الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى. وتبقى مشكلة البطالة قائمة، ويعمل على تفاقمها، الزيادة المتوقعة فى الطلب على العمل من القادمين الجدد إلى سوق العمل. وهناك، أيضا، انتشار الكثير من مظاهر السلوك غير المحمودة بين المواطنين، وتحدى البعض سلطان القانون وهيبة الدولة لتحقيق أهداف غير مشروعة، أيّا كانت الوسيلة، وأيّا كانت النتائج، إلى جانب عدم الارتقاء بكفاءة الأداء فى الجهاز الإدارى إلى الحد المطلوب، وسيطرة البيروقراطية العقيمة، وعلى الصعيد الوطنى أيضا، يوجد انخفاض لايزال كبيرا فى مستوى الرعاية الصحية فى المؤسسات العلاجية الحكومية، وفى مستوى التعليم، وما يترتب على ذلك من تفشى آفة الدروس الخصوصية التى تحمل أولياء الأمور أعباء مالية ضخمة، تقدر بنحو ١٠ مليارات جنيه سنويا، تعتبر من أهم أسباب الركود الذى يعانى منه الاقتصاد الوطنى، والانخفاض الرتيب لأعداد الأميين، وعلى الأخص فى المناطق الريفية، ولدى النساء. وأخيرا، وعلى الرغم من أن الدولة قد تصدت لمشكلة تلوث البيئة منذ عدة سنوات، فلا تزال هذه المشكلة تتفاقم، وتترك آثارا سلبية خطيرة على الإنسان وعلى اقتصاد مصر وثروتها القومية.

أما على الصعيد العالمى، فيتعين مواجهة مجموعة مختلفة من التحديات تبدأ بهيمنة الدول المتقدمة، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، على الاقتصاد العالمى، والعلاقات الاقتصادية الدولية، ومحاولة هذه الدول فرض المزيد من الاتفاقيات الدولية التى تخدم مصالحها، على بقية دول العالم. ويدعم هذه الهيمنة، ما حققته هذه الدول من تقدم علمى وتكنولوجى من الصعب اللحاق به. مرورا، بالاتجاه الواضح

نحو المزيد من حرية التجارة الدولية، خاصة بعد تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى لم يكن أمام الدول النامية إلا قبولها ولو قصرا، واتسام الأسواق العالمية بدرجة حادة من المنافسة، لم يعرف العالم مثيلا لها من قبل، وهذا سوف يحمّل مصر أعباء ضخمة، فى محاولتها الاندماج فى الاقتصاد العالمى خلال المرحلة المقبلة.

وهناك، أيضا، تحدى الثورات العلمية والتكنولوجية التى يلهث كل من يحاول تتبعها، وظهور ما يعرف بالصناعات القزمية التى يؤرخ ظهورها بداية الثورة الصناعية الثالثة. وقد ترتب على هذه الثورات آثار بعيدة المدى على اقتصاديات الإنتاج والمنافسة، نتيجة تعاظم الأهمية النسبية «لمكون المعرفة الإنسانية العلمية»، فى توليفة عناصر الإنتاج. فالقدرة على الخلق والإبداع، فى مجال العلوم والتكنولوجيا، وكلها محصلة مهارات إنسانية فذّة، سوف تلعب دورا حاسما فى تحديد قدرة الدولة على المنافسة، وما تتمتع به من مزايا نسبية. فضلا عن هذا، فسوف يلعب التقدم العلمى والتكنولوجى دورا حاسما، فى تحديد قيمة كل دولة على الصعيد العالمى. ومن المؤكد أن الدولة التى سوف تفشل فى ملاحقة ركب التقدم العلمى، سوف تدفع ثمنا باهظا. ويعاظم هذا التحدى، تحدٍ آخر هو ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية، وتزايد أهميتها فى الاقتصاد العالمى، وما ترتبه من تضاؤل أهمية ونفوذ الكيانات الصغيرة أو الدول المنفردة، وذلك تحدٍ تعمّقه أزمة الغذاء العالمى المتمثلة أساسا فى تزايد عدد الجياع، حتى بلغ نحو مليار نسمة.

وبرغم خطورة وجسامة هذه التحديات، فالأمل كبير فى أن تستطيع مصر التغلب عليها، من خلال المشروعات الطامحة التى أقدمت عليها الحكومة فى جرأة، والتى تهدف إلى الانتقال من الوادى القديم، إلى آفاق جديدة أكثر رحابة، والالتزام باحترام الدستور والقانون وسيادة الدولة، وقدسية المال العام، وتوسيع قاعدة الملكية، وضمان حقوق العمال، ورعاية محدودى الدخل، واستمرار تصدى الدولة فى صرامة، لكل أنماط الانحراف والفساد والجرأة على مخالفة قوانينها وشرائعها ونظامها العام، ومتابعة القيادات التنفيذية العليا لسير العمل فى المشروعات الاقتصادية، فى مختلف المحافظات.

بيد أن الانتصار على هذه التحديات يتطلب، إلى جانب جهود الدولة، إحداث تغييرات جذرية فى سلوك المواطن، حتى يمكن الارتقاء بهذا السلوك إلى المستوى المطلوب، لإنجاز مشروع النهضة الشاملة التى يستحيل بدونها أن تستعيد مصر مكانتها المرموقة بين دول العالم المعاصر.

فالهدف الأساسى لمرحلة الانطلاق الإنتاجى، إذن، هو تحقيق تحسن ملموس فى مستوى معيشة المواطنين، وخلق المزيد من فرص العمل. كما تهدف هذه المرحلة، فى الوقت نفسه، إلى الحفاظ على ما تحقق من إنجازات خلال المرحلتين الأولى والثانية، ودعمها، مع التأكيد، على ضرورة الالتزام بمراعاة البعد الاجتماعى فى مختلف سياسات الدولة.

وبتعبير اقتصادى رقمى، فإن الهدف الأساسى لهذه المرحلة هو زيادة معدل نمو الناتج المحلى

الإجمالى إلى ٦٪ سنويا، ثم مواصلة الجهد حتى يبلغ هذا المعدل ٨٪ سنويا، وبهذا يقترب من نحو ٤ أمثال معدل الزيادة الطبيعية فى السكان.

وسوف تعتمد الدولة فى تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الأدوات والسياسات، أبرزها دعم مسيرة الحرية الاقتصادية فى مفهومها الجديد، والتعجيل بإكمال سياسة التوسع فى قاعدة الملكية الخاصة، من خلال التصرف فى مشروعات قطاع الأعمال العامّ التى لم يتم بيعها بعد، وفقا لجدول زمنى محدد يستغرق عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨، مع مراعاة الاستثناء الذى سبق ذكره الخاص بالمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية من الناحية الوطنية، وحفز الاستثمارات الخاصة، الوطنية والعربية والأجنبية، على الاستثمار المباشر، فى الأنشطة الاقتصادية كافة، بما فى ذلك مشروعات البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وحفز الصادرات حتى يمكن مواجهة العجز فى ميزان التجارة المنظورة، وتحرير تجارة مصر الدولية تدريجيا، تنفيذا للاتفاقيات التى عقدتها مصر مع صندوق النقد الدولى أو التزمت بها طبقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، وتطوير النظام الضريبى والجمركى، بما يسهم فى تحقيق أهداف هذه المرحلة، وتطوير الجهاز المصرفى، وتأكيد رقابة البنك المركزى على البنوك التجارية وغيرها، ودعم وتطوير سوق الأوراق المالية، والارتقاء بكفاءة جهازها الإدارى، وتوفير الوسائل والأجهزة التكنولوجية الحديثة الضرورية لذلك كافة، وخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة، والاستمرار فى السياسات التى تمكن من خفض معدل التضخم، والتوسع فى مشروعات البنية الأساسية المادية، وتوفير ما تتطلبه من صيانة.

ومن أهم سمات المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادى، إعطاء أهمية خاصة للمشروعات الاقتصادية الكبرى، نظرا لأن هذا النوع من المشروعات يمكن أن يدفع الاقتصاد القومى دفعة قوية فى مسيرة التقدم. وأهم هذه المشروعات: المشروع القومى لتنمية سيناء وترعة السلام، ومشروع تنمية جنوب الوادى.

وينطلق المشروع القومى لتنمية سيناء وترعة السلام كغيره من المشروعات التنموية العملاقة من اعتبار استراتيجى حاكم، هو، فى هذا المشروع بالذات، ما تمثله سيناء من عمق استراتيجى لمصر، وصلة رابطة بينها وبين المشرق العربى. ويستفيد هذا المشروع من موقع سيناء المتميز كأحد أهم مواردها التنموية، خاصة فى ضوء التطور المتوقع للتجارة الدولية، مما يشجع على توطين مشروعات التخزين والتجميع وإعادة التصدير، وما يصاحبها، بالضرورة، من تطوير للخدمات الملاحية وخدمات الشحن والتفريغ والتغليف والمعارض الدولية.

ويقوم المشروع على ثلاثة أبعاد أساسية هى تطوير النشاط الصناعى، والتوسع فى زراعة المحاصيل التى تتميز بقلة الاحتياجات المائية، كالأعشاب الطبية والفواكه والخضراوات، مما يفتح مجالات جديدة للتصدير، وتوجيه الاهتمام الكافى إلى النشاط السياحى، حيث تتمتع سيناء بالعديد من

عناصر الجذب السياحى العلاجى والدينى والترفيهى.

وقد ارتكزت مكونات المشروع على عدة أسس تتضافر كلها وعلى مختلف المستويات وفى مراحل متتالية، بدأت منذ الخطة الخمسية الثالثة، ومن المقرر أن تنتهى عام ٢٠١٧، لتنقل سيناء نقلة حضارية، بدمجها فى الكيان الاقتصادى والاجتماعى للدولة، وإيجاد محور تنموى شمالى غربى يضم ثلاثة أقطاب رئيسية هى العريش والطور ونويبع، يعتمد على قاعدة جذب سكانى واستثمار صناعى وزراعى وسياحى، وإيجاد تجمعات عمرانية جديدة، ودعمها بالبنية الأساسية وطرق الاتصال والمواصلات، ومحور آخر شرقى فى قطاع العقبة، يقوم أساسا على النهوض بالسياحة الدولية، ومحور أخير، فى قطاع نِخل، يشمل وادى التكنولوجيا ومعاهد متخصصة ومراكز أبحاث ومراكز للخدمات الإقليمية والدولية.

والتكلفة الاستثمارية المقدرة للمشروع حتى عام ٢٠١٧ تبلغ ٧٥ مليار جنيه، تتوزع من خلالها التنمية القطاعية مكانيا فى مختلف أنحاء سيناء. ويهدف المشروع إلى زيادة سكان سيناء البالغ عددهم نحو ٢٧٠ ألف نسمة بمقدار ٣,٢ مليون نسمة حتى عام ٢٠١٧، وخلق نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل.

وعلى المستوى الاجتماعى يحقق المشروع هدف إيجاد نوعية حياة عصرية جديدة تهتم ببناء الإنسان والحفاظ على بيئته وتطويرها. أما على المستوى الاقتصادى، فمن البديهى أن المشروع سيزيد نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الزراعية، وسيدعم صادرات الدولة، حيث إن المستهدف زيادة الرقعة الزراعية من خلال المشروع بمقدار ٧٧٢ ألف فدان. وفى ما يتعلق بالأنشطة الصناعية، فإن المشروع يستهدف توظيف نحو ١٠ مليارات جنيه فى مجالات صناعية عديدة أهمها البترول والصناعات الصغيرة.

أما مشروع تنمية جنوب الوادى، فيعتبر أهم وأضخم مشروعات التنمية المتكاملة، وهو يهدف إلى إنشاء منظومة متكاملة من المشروعات الزراعية والصناعية والبيئية، وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة.

وتعطى الحكومة أهمية كبرى لهذا المشروع الذى تعتبره مشروع مصر فى القرن الواحد والعشرين، لأنه سيمكن من الخروج من الوادى القديم إلى مناطق جديدة، حتى يمكن مواجهة اختلال التوزيع الجغرافى للسكان، أو على الأقل الحد من هذا الاختلال.

ويقوم المشروع على مدّ قناة من شمال مفيض توشكى إلى واحة باريس، حتى يمكن توفير موارد مائية ثابتة، لرى الأراضى التى سيتم استصلاحها، والتى تعد من أخصب أنواع الأراضى. وقد تم اعتماد مبلغ ٥,٥ مليار جنيه، فى خطة العام ١٩٩٧/٩٦ لمدّ هذه القناة، وتم تخصيص ١٩٠ مليون جنيه للبدء فى تنفيذها، اعتبارا من ديسمبر ١٩٩٦، لخدمة مساحة ٥٠٠ ألف فدان كمرحلة أولى، تصل إلى مليون فدان عند استكمال المرحلة الثانية للمشروع، مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج القومى فى الزراعة والصناعة والسياحة، ويتيح للشباب فرص عمل جديدة.

ويعود التفكير فى هذا المشروع إلى نحو أربعة عقود ماضية، حيث تدبّر المخططون اتجاهات النمو السكانى والإمكانيات المتاحة للتوسع العمرانى، فظهرت الحاجة الملحة إلى الخروج بعيدا عن الوادى القديم. وعندما وضعت الخطة العشرينية فى عام ١٩٨٢، تكثفت الجهود البحثية والتخطيطية لإنجاز مشروعات عملاقة تعيد ترسيم الخريطة السكانية لمصر، كان فى مقدمتها المشروع القومى لتنمية سيناء وترعة السلام الذى وضّحنا دلالته الاستراتيجية فى السابق، غير إن المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى، له دلالة استراتيجية أكثر عمومية، وهى التحرك إلى خارج الوادى، لمضاعفة الأرض الزراعية، والدخل القومى، وتوسيع المساحة العمرانية خلال خمسة عشر عاما، مما يؤدى إلى زيادة قدرة الدولة على تحقيق كفايتها من الغذاء، ويغير وجه الحياة فيها.

وهناك مشروعات أخرى عملاقة، لا تقل أهمية عن المشروعين السابقين، وكلها تنسجم مع الطابع العام للمرحلة الراهنة فى عملية الإصلاح الاقتصادى، نذكر منها المشروع القومى لتنمية جنوب مصر، والمشروع القومى للنهوض بالعشوائيات، ومشروع نقل الغاز المسال إلى تركيا الذى تقدر تكلفته بنحو ٤ مليارات دولار، والذى يمكن مصر من تصدير نحو ١٠ مليارات متر مكعب إضافية من الغاز الطبيعى السائل سنويا بحلول عام ٢٠٠٠. وهناك، أيضا، مشروع المنطقة العالمية الحرة شمال خليج السويس التى صدر قرار من مجلس الوزراء فى عام ١٩٩٥ بإنشائها فى منطقة عتاقة شمال خليج السويس، اعتمادا على نتائج دراسة الجدوى التى أعدتها حكومة اليابان، وقامت بتمويلها منذ عدة سنوات، وأسفرت عن جدوى إنشاء المنطقة الحرة المشار إليها، نظرا لما تتميز به هذه المنطقة من موقع فريد، فهى تقع، على خطوط الملاحة التى تربط بين مراكز الصناعة الرئيسية فى أوروبا، ومصادر المواد الخام فى آسيا وإفريقية. ويتضمن المشروع إقامة منطقة سكنية فى منطقة عتاقة والأدبية، تستوعب ٢٥ ألف نسمة، وإقامة مدينة جديدة فى العين السخنة تستوعب ٢٥٠ ألف نسمة. وتقدر تكاليف المرحلة الأولى من هذا المشروع التى تستغرق ٧ سنوات بنحو ١,٢ مليار جنيه، أما المرحلة الثانية فيبدأ تنفيذها سنة ٢٠٠٢، وتنتهى فى عام ٢٠٠٦. وقد قام بعض المستثمرين الأجانب بشراء الأراضى الضرورية لإقامة المشروعات فى هذه المنطقة، كما قاموا بدفع مقدم الثمن واستلموا الأرض فعلا. وتمت الموافقة على إقامة ٢٣ مشروعا فيها، تبلغ تكلفتها الاستثمارية ٣ مليارات دولار، بهدف إنتاج الحديد والصلب والأسمنت والبتروكيماويات، وبعض الصناعات المعدنية والخشبية وتكرير زيت الطعام وإنتاج الصابون والمنسوجات الحريرية والمواد الغذائية وبعض منتجات البلاستيك. كما أن هناك مشروعات لطحن الغلال وأخرى للتخزين. ومن بين الدول التى أقبلت على الاستثمار فى هذه المنطقة، المملكة المتحدة التى ترغب فى إقامة ثلاثة مشروعات صناعية كبرى لإنتاج البتروكيماويات وسماد اليوريا ومصفاة لتكرير البترول. كما قررت الصين مؤخرا الاستثمار فى هذه المنطقة، وتمويل إنشائها، إذ من المتوقع أن تكون من أكبر المناطق فى العالم القادرة على جذب استثمارات ضخمة.

وتقوم الحكومة فى الوقت الحاضر بإعداد المشروع القومى لتنمية شمال الصعيد، تمشيا مع الاتجاه

الإقليمى الذى يأخذ فى الاعتبار التباين فى خصائص مختلف أقاليم مصر. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى، وتضييق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية فى ما بين أقاليم مصر، وتنويع الهيكل الاقتصادى لها، والحد من تيارات الهجرة إلى الشمال، وخلق نحو ٨٥٠ ألف فرصة عمل جديدة. وسوف تبلغ الاستثمارات المخصصة لهذا المشروع نحو ١٠٠ مليار جنيه طبقا للتقديرات المبدئية، ويمتد النطاق الزمنى له حتى عام ٢٠١٧، ومن المنتظر أن يعرض المشروع على المجالس التشريعية فى المستقبل القريب.

وخلال فترة انعقاد المؤتمر الاقتصادى الثالث للشرق الأوسط وشمال إفريقية، قامت وزارة السياحة، بالترويج لمشروعات سياحية كبرى، منها منطقة سياحية فى وادى الجمال، على مساحة ٤٠ كيلو متر مربع جنوب مرسى علم، تقدر استثماراتها بنحو ٣ مليارات جنيه، ومركز فوكا السياحى الذى يقام فى المنطقة ما بين الكيلو ٣٧ والكيلو ٧٥ على طريق الإسكندرية – مرسى مطروح، وتقدر استثماراته بنحو مليار جنيه، ومشروع سياحى فى منطقة إدكو ورشيد، تقدر استثماراته بنحو ٨٢٥ مليون جنيه.

والمشروعات السابقة موضوعة ضمنا على الخريطة الاستثمارية التى انتهى الخبراء من إعدادها قبيل انعقاد المؤتمر الاقتصادى الثالث للشرق الأوسط وشمال إفريقية، والتى رصدوا فيها مختلف الأنشطة الاقتصادية القائمة فعليا والمخططة للمستقبل، بالأرقام والخرائط، بحيث توضح الوجه الاقتصادى الجديد لمصر خلال العقدين المقبلين.

والخريطة الاستثمارية تنبنى على الاستراتيجية العامة للمشروعات العملاقة التى أشرنا إليها فى السابق، وهى الخروج من الشريط الضيق المتمثل فى الوادى والدلتا البالغة مساحته نحو ٦٪ من إجمالى مساحة البلاد، فهى تستهدف تشجيع الاستثمار فى مصر وتوسيع قاعدته ومناطق تشغيله، ومن ثم زيادة المساحة المستخدمة إلى نحو ٢٦٪ من المساحة الكلية للبلاد. وطبقا لهذا، توضح الخريطة الاستثمارية فرص الاستثمار ومواقعه فى مختلف الأنشطة السلعية والخدمية، خلال عشرين عاما مقبلة.

ففى مجال الصناعة تحدد الخريطة مواقع ١٥ منطقة صناعية جديدة، تضم ٢٤ مركزا صناعيا تغطى مختلف أنحاء البلاد، فى نجع حمادى والخارجة ومرسى علم، وفى مدينة السادات وبرج العرب، كمحور ثانٍ، وعلى محور ثالث فى جبل عتاقة. وقد اختيرت هذه المناطق استنادا إلى المشروعات القائمة فيها بالفعل، وإلى عامل مهم آخر، يتمثل فى وجود احتياطى ضخم للثروة المعدنية فيها، الأمر الذى يجعلها جاذبة للصناعات.

وعلى صعيد التوسع العمرانى، تضمنت الخريطة ١٢ تجمعا سكانيا انتهت أعمال إنشائها عام ١٩٩١، و٤٠ تجمعا جديدا فى مناطق عديدة متفرقة، منها الصالحية الجديدة والنوبارية وبرج العرب الجديدة ومدينة الشيخ زايد ومدينة الشروق والعبور وبنى سويف الجديدة، والقاهرة الجديدة التى تعتبر امتدادا عمرانيا سكانيا للعاصمة.

أما القطاع الزراعى، فيعد أهم وأضخم طموح على الخريطة الاستثمارية لمصر، إذ هى تقفز بالمساحة المزروعة فى البلاد إلى ١٤,٤ مليون فدان، اعتمادا على جهود القطاعين العام والخاص. وقد تم تحديد مناطق ذات طاقة كبيرة للنمو الزراعى مثل منطقة بحيرة ناصر والبرلس وقارون، ومناطق أخرى منها واحات الداخلة والخارجة والفرافرة.

وفى مجال السياحة، وضعت الخريطة تصورا شاملا لفرص الاستثمار السياحى فى مصر، تضمن تنمية ٢٢٠ كيلو متر على امتداد ساحل البحر الأحمر، والتوسع فى تنمية مناطق العريش ورأس محمد وطابا وشرم الشيخ والغردقة، وتنمية مناطق جديدة فى الواحات الغربية.

وفى ما يختص بقطاع الكهرباء والطاقة، فإن الخريطة تتضمن ثمانى محطات لتوليد الطاقة، يتم الانتهاء من إنشائها بحلول عام ٢٠٠٧، بالتعاون مع أكثر من ٥٠ شركة من كبريات الشركات العالمية، كما تتضمن تنمية الطاقة الشمسية فى مناطق متعددة على الشاطئ الشمالى الغربى، وإنجاز مشروعات الربط الكهربائى مع المشرق العربى وتركيا، باستثمارات تصل إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار.

واستكمالا لهذه الصورة، تجدر الإشارة إلى أن المرحلة الثانية من نشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية التى بدأت مطلع عام ١٩٩٧، تنطلق من إنجازات المرحلة الأولى التى فصّلناها فى السابق. وقد أشاد خبراء البنك الدولى، والكثير من الدول والمؤسسات المانحة، فى الاجتماع الأخير للبنك الدولى فى الولايات المتحدة الأمريكية، بهذه الإنجازات، وأكدوا أن تجربة الصندوق الاجتماعى فى مصر، كانت من التجارب الرائدة والناجحة، وأن هذه التجربة تأتى فى المرتبة الأولى بالمقارنة بأكثر من ثلاثين دولة أخرى. ونتيجة لما حققه الصندوق من إنجازات ونجاح، استجابت المؤسسات الدولية والدول المانحة، لدعوة مصر إلى توفير التمويل الضرورى لتنفيذ برامجه ومشروعاته خلال المرحلة الثانية من نشاطه التى يقدر التمويل اللازم لها بنحو ٢٢٧٤ مليون جنيه، سوف توزع على مختلف برامج المشروع، لتوفر نحو ١٢٦ ألف فرصة عمل مؤقتة و٢٥٥ ألف فرصة عمل دائمة. وبهذا يساهم الصندوق الاجتماعى للتنمية، بشكل ملحوظ، فى دفع مسيرة الإصلاح الاقتصادى.

خاتمة

منظور نظامى - حضارى للإصلاح



«لقد جاءت أكثر المصاعب وأشدها خطرا من تآمر قوى خارجية آثمة أرادت... أن تعوق مسيرة الإصلاح، وتسد الطريق على تقدم الوطن، وتستنزف جهوده فى معارك جانبية، وتقعده عن بلوغ آماله... لكن سفينة العمل الوطنى وصلت آمنة فى موعدها الصحيح، لتبحر إلى رحاب القرن الواحد والعشرين... واثقة من قدرتها على تحمل أعباء النهضة... لقد استعدنا للوطن مكانته... وعبرنا به مرحلة صعبة... ليمضى على الطريق الصحيحة إلى عصر جديد من الرفاهية والرخاء... يبقى أمامنا العنصر الأساسى فى هذا البناء، هو الإنسان... المواطن الذى يواكب بوعيه وإدراكه مقتضيات التطور والإصلاح وصولا إلى النهضة الكبرى... الذى يرتبط فى أسرته وفى موقع عمله بما أسميه سلوكيات وأخلاقيات النهضة».

من أقوال الرئيس

ليست الحضارة لحظة عابرة فى التاريخ، تجتمع لإحداثها عوامل معينة وتراكم لها وتطلقها، وبعدها تمضى وتنزوى. إنما الحضارة ميراث مستمر ومتجدد ينتقل عبر التكوين النفسى والاجتماعى للشعوب. ويحدد هذا الميراث التكنو - ثقافى معالم الشخصية القومية للإنسان المنتمى حضاريا التى تمثل أحد أهم عناصر القوة القومية.

وتكشف دورة الحضارات عن أن قيام أية حضارة يرتبط بتفاعل البشر مع مفردات طبيعية تحيط بهم وتحدد تطورهم، فيبتكروا ويكتشفوا جديدا متميزا، بمفرده، أو بالتوليف مع موروث حضارى سابق.

والحضارة كعملية مستمرة لتحسين الظروف المادية والمعنوية للمجتمع، تزود هذا المجتمع، بالذات، بنظرة ثابتة أو توجه عام تتوارثه أجياله، مهْما دارت عليه السنون، كونه يصبح، حال تشكله، معادلا

موضوعيا للوجود القومى لهذا المجتمع. فإن وجدت عوامل قسرية أو اختيارية لتعديله أو تبديله، تعرض هذا المجتمع للانكسار وتهدد وجوده، ذلك إن هذا التوجه يجعل من المجتمعات التى تملكه مجتمعات محورية، تؤثر وجهتها تأثيرا عميقا فى المجتمعات المحيطة بها، وفى علاقات أى نظام دولى يقوم.

وفى الحالة المصرية، اجتمعت عوامل فريدة لبلْورة التوجه العام للدولة، منذ خمسين قرنا من الزمان، تعود إلى تميزها الجغرافى. وهو توجه ثلاثى الأبعاد، أولها بعد الجنوب، نحو منابع النيل، والثانى هو البعد الشمالى الشرقى الذى أتت منه إلى مصر موجات الغزو دوما، والبعد الثالث، الأقل أهمية، هو البعد الشمالى (الأوروبى).

ومكانة الدولة المصرية ليست هى التعبير الكامل عن توجهها القومى. ففى تكوين المكانة شقّان، أحدهما مكتسب والآخر موروث، وهذا الأخير هو الشقّ الذى يعادل، تقريبا، التوجه القومى لها.

وإذا كانت مكانة الدولة فى المجتمع العالمى تعنى مجموعة من الحقوق والالتزامات التى تمنحها وضعا محددا فى النظام الدولى، فإن ما نسميه دور الدولة هو المظهر الدينامى لها، أى إن قيام الدولة بدورها يرتبط بوضع محدد لمكانتها. وهذا الدور يتفق دائما، بل يجب، مع مصلحتها القومية التى تنصب، أساسا، فى حماية سلامتها واستقلالها، للحفاظ على وجودها. والمصلحة القومية مع البقاء القومى، يكونان معا قوة الدولة القومية التى تسمح باستمرارها. وترتيبا على ذلك، فإن صيانة (القوة القومية) هى عملية ضرورية لتأكيد (مكانة) الدولة، وتثبيت (دورها) فى إقليمها، وفى العالم، وحماية (مصلحتها) وأمنها القومى من التهديد القائم، دائما، فى بيئة صراعية ومتغيرة على الدوام. والدولة (أو المجتمع) المحورية، بهذا المعنى، تظل عاملا أساسيا فى اتزان أى نظام دولى قائم أو يتشكل، بسبب توجهها العام (أو شخصيتها القومية)، حيث إنه يفرض حقائق جيو – سياسية على هذا النظام أو ذاك. ومن ثم، فإن اتزان النظام الدولى ونظمه الفرعية يكون هشّا، عندما تتعرض دولة محورية، أو أكثر، لحالة من التردى تنال من مصادر قوتها القومية، وفيها شخصيتها القومية.

إن هذه الأهمية تجعل مصر (ودولا أخرى مماثلة كروسيا والصين) عنصرا لا يمكن تجاوزه فى أية ترتيبات نظامية، ولذلك، تكون مثل هذه الدول وتوجهاتها، باستمرار، عوامل ممانعة أمام الاستراتيجيات النازعة إلى الهيمنة والسيطرة، فى مختلف العصور، الأمر الذى يفسر المحاولات التى لا تتوقف للتأثير على عناصر قوتها القومية، والحيلولة دون نهوضها، وفى المقدمة منها توجهها العام.

والحالة المصرية مثالية لتوضيح أولوية التوجه العام كهدف من أهداف الاستراتيجيات النازعة إلى الهيمنة. والمثال القريب هو الفترة التى أعقبت يونيو ١٩٦٧، وفيها كان المجموع الكلى لعناصر القوة القومية لمصر فى أدنى مستوياته، لكن مخزون الشخصية القومية والخبرة التاريخية مكنها، فى عدد محدود من السنوات، من تجاوز انكسارها، وكان ذلك على مرحلتين، أولاهما استنزفت قدرتها الاقتصادية، كعنصر آخر من عناصر قوتها القومية، والثانية أفقدتها جانبا أساسيا وأصيلا من

مكانتها الموروثة، بإسقاطها، لفترة، بعدا رئيسيا من أبعاد توجهها العام (العربى).

لهذا كان الإصلاح (الاقتصادى) ضرورة وحتمية لتحاشى انكسار جديد، ولإعادة تدوير مصادر القوة المصرية، على طريق تهيئة الظروف الملائمة لحلم النهضة الشاملة المتسق مع إمكانات هذه الدولة ووجهتها الحتمية الذى بدونه تظل، والإقليم الذى تقع فى قلبه، تعيش توترا لا ينتهى.

ولقد بدأ الإصلاح فى مصر (فى جانبه الاقتصادى)، بينما يداهم المجتمع العالمى شلال متدفق من التغيير الحاد، تواجه معه كل المجتمعات مخاطر إدماج العالم، بمنظور حصره حول مركز وحيد قادر يحذو الباقى حذوه، أى العولمة التى هى تجميع حسابى لتأثير قوى عدة، اقتصادية وتكنولوجية، تآزرت على مدى النصف الثانى من هذا القرن، لإعطاء العامل الخارجى للجدل الاجتماعى أهمية تفوق بكثير عوامله المحلية. وهو يمضى (أى الإصلاح) إلى الآن (وفى المستقبل) فى بيئة متفجرة وغامضة وغير مستقرة، فى وقت تنتقص فيه العولمة، ومضاعفاته هو ذاته، من عنصر الخصوصية والتميز الذى لا يمكن تحقيق الوجود القومى بدونه.

ولو أننا صرفنا النظر عن عوامل التدبير والتخطيط فى عملية الإصلاح (بكل جوانبه هنا) فى مصر، فمن الممكن رؤيتها، من المنظور النظامى – الحضارى، إملاء من الوعى التاريخى لهذه الدولة، استهلته بعبورها الأسطورى فوق محنة الهزيمة والانكسار، وتتابعه اليوم بنهوض متواصل الحلقات، وهذا هو شأن الحضارات القديمة التى تبعث إلى المعاصرة، فتمسك بأصول مكانتها الثابتة، وتؤكد دورها ووجودها.

وفى تقديرنا أن ما تم إنجازه، فى سياق مشروع مصر المتجدد للنهوض، هو استعادة قدرتها على تحريك مواردها واستثمارها، وإيقاف قدرة مصادر التهديد اللصيقة على الإخلال بمتغيرات القوة المصرية، مرحليا، فى التقدير الأدنى.

لابد، إذن، من أن تكون عملية الإصلاح (الاقتصادى) فى مصر حركة فى اتجاه عام، ولابد من أن تكون حركة حيوية، تؤكد مبدأ الاعتماد على الذات والقوى الذاتية، توطئة لتجميع الطاقة المصرية (فالعربية)، على أوسع نطاق، لإحداث النهضة المأمولة. فالإصلاح (الاقتصادى) فى مصر، برغم محدداته العالمية، يولد مفاهيم ومناهج وتصورات خاصة، تستند إلى تراث مصر وأصالتها ووعيها الحضارى، فتثير المزيد من التساؤلات الواقعية عن صلاحية مفاهيم الغرب ومناهجه وتصوراته (التنموية) لمجتمعاتنا، ولمجمل تحركاتنا وممارساتنا، فى كل المحاور الأخرى. إنه يطرح قضية حماية واستنهاض الشخصية القومية على مستويين: فهو، من جانب، يفجر الحاجة الماسة إلى تنشيط الخبرة التاريخية، ومن جانب آخر، غير مباشر، يؤكد أهمية تجنب السقوط فى دوائر العولمة والتماثل، من دون أن نفقد مزايا الاحتكاك بها والاشتباك معها.

والتحدى الأساسى الذى تواجهه مصر (والأمة العربية) يكمن فى تجنيد الإصلاح المتواصل (بكل

جوانبه) لمهمة تطويع المتغيرات السارية فى المجتمع العالمى، لوجهتها الحضارية وشخصيتها القومية، وحمايتها فى التهديد . وهذه معضلة حاولت مصر (والأمة العربية) تجاوزها مرارا، كى تنهض، وتتبوأ مكانتها الحقيقية فى النظام الدولى، بيد أن استراتيجياتها فى المواجهة لم تمكنها، أحيانا، من التعامل مع استراتيجيات الخصوم وهزمها، وفى أحيان أخرى، لم تختَر هى لا الوقت الملائم ولا الأسلوب المناسب للنهوض. ويبدو أن التحولات الجارية فى النظام الدولى، بينما مصر قادرة اقتصاديا وآمنة، تقدم فرصة سانحة لأن تتمدد قدرة هذه الدولة لتعبر عن مكنونها تعبيرا كاملا، باتجاه نهضة محيط كامل (عربى) تمثل فيه هى القلب الذى تمد إليه بقية الأعضاء الشرايين.

إن التفاعلات الجارية، فى العالم، العائدة إلى الاتجاهات الرئيسية للتغيير، والانتقال الضاغط إلى نظام جديد، هى ثنائية الأثر على المشروع النهضوى، فهى تنتقص من القيمة النسبية لمكانة أية دولة، وتسمح لها بإمكانية للازدهار الاقتصادى، فى إطار العولمة. وهكذا، تتحدد بوضوح وجهة الحركة التالية المطلوبة بغير تأخير، حركة تجديد أسس المكانة الموروثة، والأخذ بعوامل المكانة المكتسبة، حسب ما يطرحها هذا العصر، بالمشاركة الفاعلة فى أحداث العالم. وهذه الحركة لا تكون ممكنة بغير التقاطع مع التفاعلات والتأثير فيها أو مهادنتها أو الجرى عليها، كلما دعت القدرة والحاجة، بهدف تحقيق إنجازات متتابعة تراكمية فى عناصر القوة القومية، أى اتباع أسلوب البناء والتأسيس المرحلى المتدرج لمشروعنا النهضوى، بديلا من التثوير المباغت الصادم للمجتمع المشتت لجهوده، والمستفز للخصوم.

والتحول (الاقتصادى) الذى جرى، ويجرى، فى مصر، مربوطا بالتحولات النظامية الجارية، وفى مستويات قوة الاتجاهات العالمية للتغيير – يطرح إشكالية التغيير الاجتماعى فيها (وفى العالم العربى)، وعلاقة هذا التغيير بالشخصية القومية، ومكانة الدولة ودورها ووجهتها ووجودها .

فالأوضاع الناشئة عن كل هذه العوامل مجتمعة، تؤثر تأثيرا هائلا ومباشرا على البناء الاجتماعى بمختلف تشكلاته، فتغيره بما لا يتناسب مع مضمون الشخصية القومية ووجهتها الحضارية التى تشكل مكانتها ودورها . وهناك علامات يتفق حولها الباحثون لا حصر لها: النظم القانونية تهتز مكانتها، طرائق التفكير ومجريات الفعل الاجتماعى تتخذ مسارات بعيدة عن المنطق السليم، المعايير وعلاقات القوة والتراتب تتقوض، الروابط الاجتماعية والثقافية تضعف، الاعتماد والتبادل فى ما بين الأفراد يتضاءل، أدوارهم تتمايز على أسس عديدة وغير مسبوقة، درجات الفهم التعاطفى تتدنى، ويتضخم الإحساس بالانفصال. أما العلاقة الكبرى المؤدية مباشرة إلى هوة الانزواء الحضارى، فهى المسافة الهائلة التى تفصل بين أجيال وأجيال لا يوجد فاصل زمنى حقيقى فى ما بينها، حتى تأخذ الأجيال الصاعدة فى النأى بنفسها، شيئا فشيئا، عن خبرة الأجيال التى توارثت وجهة المجتمع الثابتة.

فلنقل إن الحركة التالية فى الاتجاه العام، يجب، وبالضرورة، أن تتجه إلى إحداث إصلاح اجتماعى شامل، من أجل «معالجة صحيحة للتناقضات داخل صفوف الشعب»، بتعبير ماو تسى تونج، وبيننا وبين

الآخرين الذين يستعديهم تفردنا ونهوضنا. نحن بحاجة إلى خطوة إصلاحية تالية فى مسيرة النهضة، تستنقذ شخصية مصر القومية التى كانت دائما رصيدها الباقى كلما انكسرت، لتعود وتقف من جديد متطلعة إلى حلم النهضة.

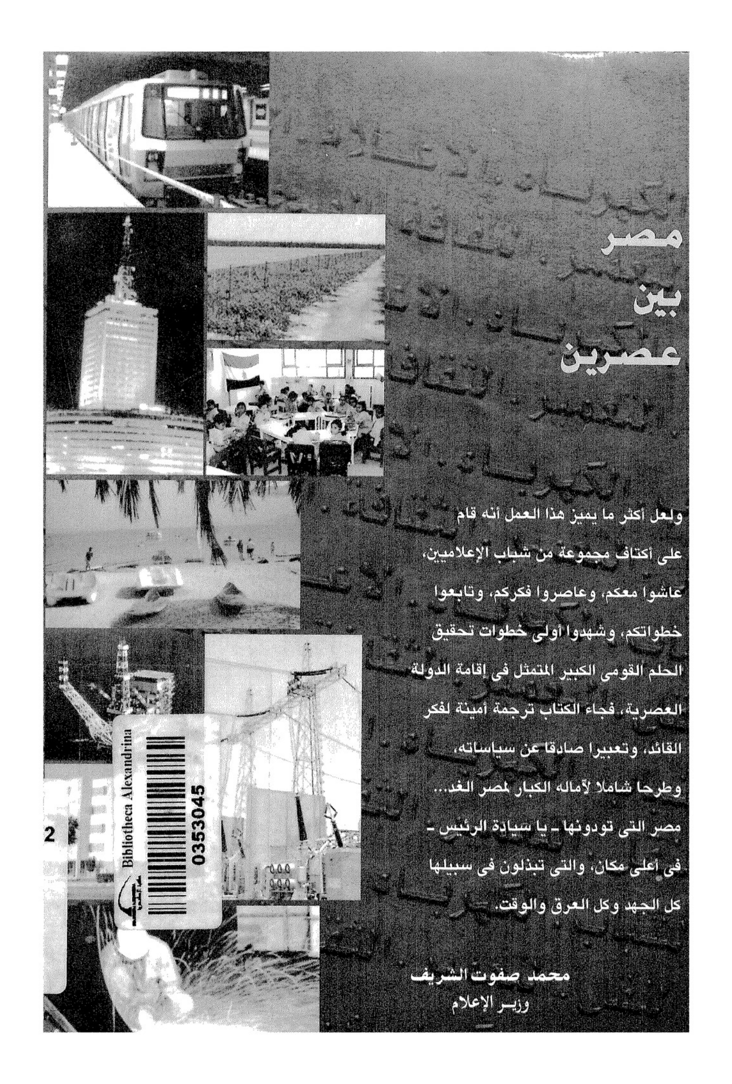
يقول الدكتور صامويل هنتنجتون، فى آخر إنجازاته عن صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى (١٩٩٧) «إن كل القوة هى قوة محلية... والحضارة تتبع القوة. وإذا شكلت الحضارة الغربية المجتمعات غير الغربية مرة أخرى، فإن هذا لن يحدث إلا نتيجة لتوسع القوة الغربية ونشرها. فالإمبريالية هى النتيجة المنطقية للنزعة الشاملة الكلية». وعلى هدى هذه العبارة، يمكننا مشاهدة الإصلاح (الاقتصادى) فى مصر، كخطوة فى اتجاه النهضة القومية، من كل الزوايا التى يقدمها المنظور النظامى - الحضارى، وفيها تكمن اتجاهات الحركة الإصلاحية التالية المطلوبة بإلحاح ومن الفور.

استلهمت هذه الخاتمة روح البحث القيّم الذى أنجزه د. أنور عبد الملك بالإنجليزية، ونشره مترجما إلى العربية: المستقبل العربى، فى أغسطس ١٩٨٠، بعنوان: «احتجاب» مصر؟

المحتويات

تنويه

اعتمد هذا الكتاب على مجموعة من التقارير والدراسات الرسمية الصادرة خلال السنوات الأخيرة، عن جهات عديدة منها: مجلس الشورى (لجنة الشؤون المالية والاقتصادية)، والحزب الوطنى الديمقراطى (الأمانة العامة)، ووزارة الإعلام (الهيئة العامة للاستعلامات)، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (لجنة تنمية الصادرات)، ووزارة الإدارة المحلية، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والهيئة العامة للاستثمار، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. واعتمد، أيضا، على بيانات رئيس الحكومة، خلال العامين الماضيين، وعلى أوراق بعض المؤتمرات التى نظمتها عدة جهات أكاديمية ومهنية وتجارية، فى غضون الأعوام الماضية، من بينها جامعة حلوان، والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، والبنك الأهلى المصرى.



مصر بين عصرين

ولعل أكثر ما يميز هذا العمل أنه قام على أكتاف مجموعة من شباب الإعلاميين، عاشوا معكم، وعاصروا فكركم، وتابعوا خطواتكم، وشهدوا أولى خطوات تحقيق الحلم القومى الكبير المتمثل فى إقامة الدولة العصرية. فجاء الكتاب ترجمة أمينة لفكر القائد، وتعبيرا صادقا عن سياساته، وطرحا شاملا لآماله الكبار لمصر الغد... مصر التى تودونها ـ يا سيادة الرئيس ـ فى أعلى مكان، والتى تبذلون فى سبيلها كل الجهد وكل العرق والوقت.

محمد صفوت الشريف
وزيـر الإعلام